



البحوث العلمية

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي

# طريقة الأعراب

دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

إعداد

الدكتور/ سعود بن عبد العزيز الخنين



البحوث العلمية

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي

# طريقة الإعراب

دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

إعداد

د. سعود بن عبدالعزيز الخنين

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ -

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحنين، سعود بن عبدالعزيز

طريقة الإعراب: دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

سعود بن عبدالعزيز الحنين - الرياض، ١٤٢٧هـ -

١٣٨ ص: ١٧×٢٤ سم .

ردمك: ٦ - ٦٦٥ - ٠٤ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٧/١٨٦٤

رقم الإيداع: ١٤٢٧/١٨٦٤

ردمك: ٦ - ٦٦٥ - ٠٤ - ٩٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

# تقديم لعميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أما بعد:

فإن العناية باللغة العربية هدف رئيس من الأهداف التي تسعى إليها الجامعة تعليمياً، وبحثاً في مختلف مراحل الدراسة بدءاً من المرحلة الجامعية، وانتهاء برسائل الماجستير والدكتوراه، وما يتبع هذا من بحوث وأعمال علمية لأعضاء هيئة التدريس في كلية اللغة العربية، والكليات المناظرة لها.

ومن المؤكد عقلاً وعادة تباين الناس طلبةً وأساتذةً، علماً وتعليماً، عطاءً وأخذاً، ولهذا التباين أهميته القصوى في تحديد أهداف كل مرحلة من مراحل التعليم، واختيار الوسائل التي تحقق الأهداف وفقاً لرؤية علمية.

ومن مظاهر العناية بهذه اللغة الكريمة الشريفة العناية بقواعدها تعلماً وتعليماً وتطبيقاً، والإعراب جانب تطبيقي لتعليم القواعد المقررة للنحو العربي، وقد أدرك المتقدمون هذا الجانب، وحرصوا عليه، وأولوه جلّ رعايتهم، ولذا واكب التأليف في النحو التأليف في الإعراب، وكتاب معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ) خير شاهد على هذا، ومن بعده جاءت كتب الإعراب لتجسد هذه الرؤية، إعراب القرآن، والشعر، وأقوال العرب، وكتاب الكامل للمبرد خير مثال، وكذا كتب الشواهد النحوية.

وهذا الكتاب الذي أقدمه اليوم لأخي الكريم الفاضل الدكتور / سعود بن عبدالعزيز الحنين، والموسوم بـ ( طريقة الإعراب — دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية ) هو عمل يقوم ابتداءً على تنمية آلة الإعراب، وتبنيه الطلاب الذين هم المستهدفون بمثل هذا العمل على تقويم قدراتهم، والرفقي بها إلى الأسلم من

خلال دراسة واقع الطلاب في المرحلة الجامعية التي يتخرجون منها معلّمين، وإدراك الأسباب التي قادت إلى هذا الضعف الكبير في تصور القواعد النحوية وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً متمثلاً في صحة الإعراب وسلامته من الخطأ.

وإن وفور الطلاب كما ذكر الباحث في عجائب وغرائب لم يسمع بمثلها، نتيجة حتمية لضعف لا يمكن تجاهله أو غض الطرف عنه.

ومع اتفاقي مع الباحث في الهدف فإني كنت أتمنى لو أنه بناء على نصوص مختارة من النصوص التي يتعامل معها الطلاب حفظاً، وقسّم هذه النصوص بما يخدم خطة البحث والأهداف المتوخاة من خلالها، وعالج المشكلة التي يعاني منها الطلاب في مباحث جامعة تكون خلاصة هذه التطبيقات، وللأسلاف في هذا سبق، وهم خير قدوة في هذا الميدان الذي لم يباروا فيه حتى الآن جزاهم الله خيراً .

وأخيراً أشكر أخي الباحث على جهده المبذول في عمله هذا، وعلى حسنه في إدراك مثل هذه المشكلة، وتفكيره في حلّها بما يخدم الطالب والأستاذ معاً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تركبي بن سهو العتيبي

## مدخل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد :

فلإن أبرز المشكلات عند أساتذة النحو في هذه الأيام ضعف طلابهم في الإعراب، فأكثرهم لا يحسنه، مع أنه قد يحفظ مفردات المقرر حفظاً، ومنهم فئة غير قليلة جعلت بينها وبينه رذماً، فانصرفوا عنه انصرافاً من يراه فوق الطاقة، ولا يبلغه الوسع، فاستصعبوه ولم يهتدوا إليه سبيلاً. وإن هم فعلوا مجبرين أو طامعين في درجات جاؤوك بالعجب العجائب. ومحالس الأساتذة تفيض بالشكاوي، وتغلي بالطرائف والطوام والمصيبات.

وتلك بلوى عامة لم تسلم منها كليات اللغة العربية وأقسامها في جامعاتنا، ولا تزال تطلع على عجائب من طلابها، وترى وتسمع ما يقصم الظهر، ولا يبشّر بخير، ولست بحاجة أن أورد أمثلة؛ فكلّ القارئ هذا البحث يُحصون من ذلك كالذي أحصى، ويجدون مثل ما أجد، أو يزيدون.

وإذا استحضرت أن الإعراب هو خلاصة العربية، وهو نتيجة كل دروس النحو، ثم لقيت طلابك لا يحسنون منه ما يشفع لهم \_ زاد عليك الهم \_، وأيقنت أنهم لم يدركوا شيئاً رغم حرصهم، وأن أساتذتهم لم يبلغوا مثلاً مع اجتهداهم وتعبهم.

والأمر ظاهر جداً، فطلابنا \_ إلا من رحم ربك \_ بعيدون عن العربية الفصيحة، ولا يكادون يستعملون ما يتعلمون، وكأنما هم يدرسون مسائل لا تعنيهم، أو ليست من همومهم، أو أنها لغة قوم آخرين.<sup>(١)</sup>

---

(١) والمشكلة قديمة تتجاوز طلابنا لتدرك طلاب ابن هشام، فقد روى في كتابه المغني ٦٦٨/٢ - ٦٧٢ عنهم وعن بعض عصريه ما يشبه الذي نحن فيه اليوم، والفارق أنه كان يتحدث في ذلك الفصل عن المبتدئين، ونحن نجد أمثاله وأدهى منه عند الذين قاربوا أن يكونوا معلمين.



والأمل في تعويد الطلاب استعمال العربية الاستعمال الموافق ما يتلقونه في محاضرات النحو - ذلك أمل بعيد وحلم ضعيف؛ قالواقع الذي نرى طلابنا عليه اليوم أنه كلما انتقل واحد منهم من مستوى إلى الذي يليه نسي ما كان يعرفه من قبل، وهجره هجرًا غير جميل، وودَّعه وداعًا لا يلتقيان، ثم تجده بعدُ مكبًا على كل موضوع يحفظه مستقلًا عما قبله، ومنفصلًا عما بعده، حفظًا من سيُدعى لتسميعه ساعة الامتحان، وذلك آخر العهد الذي بينهما ! ولذلك يدرسه وهو يبحث عما يقربه إلى النجاح فحسب، أما أكبر همومه فإن يعرف كيف سيأتي السؤال، وكيف يُعد له جوابا، وللجواب صوابا.

ولو أن طلابنا يتصلون في كل درس بالدروس السابقة، ولا سيما مقدمات هذا العلم وكتلياته لوجدتهم يملكون فهمًا جيدًا للنحو، وتمكنًا منه، لكنهم لم يفعلوا، وليس في مناهجنا الجامعية - مع الأسف - ما يدعوهم لأن يفعلوا.

وفي بقيتي أن الإعراب بطريقته المنهجية المفصلة التي يُقعد ويُؤصل لها هذا البحث مساعدة في حلّ تلك المشكلة، ونافع في التقليل من آثار هذه المعضلة؛ فإن أبرز ملامح هذه الطريقة أنها تختصر النحو في الإعراب، وما أنا بالذي يدعى أنه مبتدعها، ولكني حاولتُ تيسيرها ما استطعت، وجعلت قواعدها أكثر انضباطا ووضوحا ومنهجية وترتيبًا، وهيأتها لتكون موضع مدارس بين الأستاذ وطلابه، والله المستعان.

وسرى في هذه الطريقة عناية بالتفصيلات والتزاما بها على طريقة المعربين المحدثين التي تعني الطلاب، ويجدونها مكتوبة عندهم في كتبهم المدرسية التي درّسوها من قبل، وسيدرّسونها من بعد، ويتمتّون أن يعملوا بها، ولكن أكثرهم لا يستطيع؛ لأنه لا يعرف منها ما واضحا فيها. على أن أحدهم لو اختصر في

الإعراب، وأوجز، واقتصر على طريقة المتقدمين، فاكفى بنحو: فعل وفاعل ومفعول - ما كان مخطئاً، وحتى يصل إلى ذلك، وحتى يستحضر ما درسه فالخير له أن يلزم بهذه الطريقة التعليمية المفصلة إلى حين، وأن يعمل بها حتى يكون في باب الإعراب من المحسنين.

وإن طول ممارسة الإعراب بهذه الطريقة المفصلة - التي قد تعاب بالمبالغة في التفصيل - يستحضر للطالب أهم ما درسه في علم النحو العريض، ويذكره به كلما نسيه، ويؤدده عليه كلما أراد الإعراب، فكل جملة يعربها الطالب بهذه الطريقة ستعيده حتماً إلى دروس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وستجعله يقسم الكلمة إلى مبني ومعرب، وتدعوه إلى تقرير علامات الإعراب، واستحضار العلامات الفرعية وأبوابها، وتجعل ذهنه حاضراً للمرفوعات، ومحضياً المنصوبات والمجزومات، وغير ذاهلٍ عن المحرورات، ومتنبهاً للتوابع ولآثار العوامل.

وتكرار الإعراب يفتح عينيه على التشابهات من الأبواب فيفرق بينها، ويوقفه على المشكلات الخافيات فيتأمل فيها، ويسأل عنها، ويحكه أن يضع لنفسه قواعد في التفريق بين الأبواب، أو يبحث عن الفروق، كما أنه يعود التأمل في المعاني والتلقيق فيها، وذلك مفتاح الإعراب، وغاية العلم.

والحق أن العرب إنما يحتاج في المقام الأول إلى قواعد عامة وكتليات يسهل عليه تحصيلها في محاضرات يسيرة، غير أنها ضاعت عليه، ونأت عنه في طي تفاصيل للنحويين كثيرة، لا يُعاب بها النحويون، ولا كتبهم، وإنما العيب فينا، أنما لم نحصر أذهان الطلاب على ما يكون فيه التدريب والتطبيق، ويحتاجون إليه في الإعراب، بل شغلنا، وشغلناهم مع مسائل عميقة كثيرة، قد

يُعدّرون بجهل طائفة منها أو نسيانها، ولكنهم لا يُعذرون -ولا تُعذر- بجهلهم تلك الكليات وأصول هذا العلم. والمأمول أن الإعراب بهذه الطريقة المنهجية يُعيدهم إليها ، أو يُعيدها إليهم.

ومهما بلغ طالب من طلابنا في الضعف فإن هذه المعلومات متاحة له، يُدرك أصولها في محاضرة نظرية أو محاضرتين، لكنها تحتاج وقتاً أطول في التطبيق والممارسة.

ولقد خبّرت الطلاب وعرفتُ حرصهم أن يكونوا من المعبرين؛ لأنهم يُدركون أهميته البالغة ، ويشعرون بروعة مَنْ يُحسنه، ويغبطونه، أو يحسدونه، ويوقنون أنهم غداً أو بعده في أشد الحاجة إليه ، وذلك حين تقذف بهم مقاعد الكليات إلى صدور القاعات مدرّسين ومسؤولين كثيراً عن الإعراب الذي طالما أخرجهم وأزرقهم، ولا يُقبل منهم وقتئذٍ صرفاً ولا عدل.

واختلاطي بالطلاب ومحاولتي تحريقتهم على الإعراب وطولُ مدارستي لهم فيه والنتائج الجيدة التي وجدتُها على نحوٍ لم يبلغه تفاؤلي - كلُّ ذلك أغراني وشجّعني، فقد كان سؤال الإعراب في الامتحان يوماً ما أقلَّ أسئلتهم درجاتاً، وأكثرها حرجاً عندهم وضرراً عليهم، ثمَّ غدا - بفضل الله - أوفرها وأنفعها لهم وأحبّها إلى كثير منهم.

ولعلّي في هذا البحث أتلّس مواطن الخلل عند طلابنا في هذا الباب، وأضع يدي على الأمور التي جعلتهم ضعافاً في الإعراب، وأكشف المهارات المفقودة التي تعالج ضعفهم إن هم أحسنوها؛ وذلك ليبدأ بها زملائي الأساتذة عند تعليم الإعراب، وهو همٌّ مُورّقٌ مشرّكٌ، وليتداركها الطلاب في أنفسهم؛ فقد أرتني التجربة أنها سبيل نافع، يوصلهم إلى ما نؤمل ويؤملون، وقد يكون بعضها ظاهراً تماماً عند الأساتذة؛ فيعيبوا تقريره في بحث علمي محكم، لكنّ

المهم في الأمر والجديد في هذا البحث أنه نقل لتجربة حققت نجاحا، وتقعيد لطريقة منهجية مرتبة ذات ملامح واضحة ومعالج محدّدة، ومراحل متوالية، يسيرة على الطلاب، وتقرير قواعد اجتهادية في أحكام الإعراب، ربما لا تكون موجودة بهذا الوضوح في كتب النحويين، أو مجتمعة في بحث واحد، ومنها ما هو قواعد أحسبها جديدة، لم أطلع عليها - مع تفصيري - في كتاب سابق<sup>(١)</sup>. مع كثرة ما أُلّف في موضوع الإعراب من كتب: فالقديمة إنما تعني به ما نريده اليوم بعلم النحو، بل بالعربية كلها، كمثّل: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، والمفصل في صناعة الإعراب للزمخشري، والهادي في الإعراب إلى طريق الصواب لابن القيسبي، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، وغيرها كثير، أو تعرّب النصوص إعرابا موجزا، يكتفي بالإشارات، ويُعنى بالمشكلات، ككتب إعراب القرآن، والحماسة والبردة، والألفية والكافية، ونحوها<sup>(٢)</sup>. وأستثني من كتب المتقدمين فصولا من (المغني) لابن هشام، ومباحث في (قواعد الإعراب)<sup>(٣)</sup> له أيضا، وقد حاولت استيعاب أهم ما فيهما في هذا البحث.

- 
- (١) لا بدّ من الإشارة إلى عمل جيد ونافع جدّا للمبتدئين، وهو كتاب: (كيف نتعلّم الإعراب) للأستاذ: قوفيق عمر بلطه جي، ففيه فوائد جمة، لولا أنني رأيت فيه صعوبة في طريقة عرضه المتداخلة، وغير الظاهرة والمتغلة بالتكرار، وفي كثرة الواجبات التي كلّفها المعرّب؛ فقد بلغ بها عشرة أعمال، أحدها وهو التعليل يطلبه أحيانا بعد كل عمل، فتصبح الأعمال ثمانية عشر. (انظر: ٣٦٣ - ٣٦٥، وفي إعراب الجملة ٤٢١ - ٤٢٢)
- (٢) وهي - من غير شك - مفيدة ونافعة، لكنها لا تعالج ضعف طلابنا، ولا تناسب ما في كتبهم التعليمية، والطريقة الحديثة في الإعراب، وهو ما يريد هذا البحث علاجه.
- (٣) واشتهر أيضا باسم: الإعراب عن قواعد الإعراب، وقد شرح مرارا، وسترى بعض شروحه في هذا البحث، وهو عينه كتاب: القواعد الكبرى، وليس كتابين. (تبه على ذلك د. علي فودة نيل في كتابه عن ابن هشام ٢١) وأمّا القواعد الصغرى فهي مختصر للكبرى، وتُسمّى أيضا نبذة الإعراب. (المرجع السابق ٣٩ - ٤٠) وقد نُشر الكتابان.

وأما كتب المتأخرين<sup>(١)</sup> فإنها تُعنى بالإعراب التطبيقي، دون أن يُقدّم  
أكثرها للطلاب طريقةً بيّنةً ومنهجاً واضحاً، أو أنها تُعنى بظاهرة الإعراب على  
أنه دراسة التغيير في الجملة وبيان أثر العوامل<sup>(٢)</sup>، وقد يمكن لي أن أصنّف هذا  
البحث على أنه من الإعراب التعليمي الذي يهيئ للإعراب التطبيقي.

وهو محاولة أعرضها على زملائي لتمحيصها وزيادة عليها، كما أنه  
اجتهادات في اختيار آراء وتجنّب أخرى، قرّبت الأيسر في الإعراب، وأبعدت  
الأبعد العسر على الطلاب، كما أنّ فيه كشفاً لمواطن الخلل، وتعييناً لمواضع  
التدريب النافعة، ووضعاً لليد على بعض المسائل والكلمات التي وجدت طلابنا  
يستشكلونها، فعنها يتساعلون، وفيها يُخطئون، وهي التي تُعيق طريقهم في  
الإعراب، وقد يكون الوقوف على موطن العلل وسبب المرض أهمّ من بيان  
العلاج وأشقّ، على أنّ هذا البحث يحوي أيضاً علاجاً مقترحاً مكتوباً بلغة

---

(١) ومن أهم هذه الكتب وأجودها وأنفعها لتعلّم الإعراب: حاشية الشيخ محمد محي الدين  
عبد الحميد على الأوضح، وقد عتبت بها في هذا البحث كثيراً لأنها الأقرب لطلابنا،  
لاتصالها بالكتاب المقرّر عليهم. وكذا: الجدول في إعراب القرآن وصره، لمحمود صافي،  
وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين درويش، وفي إعراب القرآن لمحمود سليمان  
ياقوت، وهو أكثرها تفصيلاً ومقاربة للطريقة المفصلة التي يتقدّمها هذا البحث، ويقاربه:  
إعراب القرآن لمحمد أحمد نخلة، ودروس في الإعراب لعبد الرّاحي وصاحبه، والتطبيق  
النحوي له أيضاً، والمعين في الإعراب لمحمد التّونجي، والمنجد في الإعراب لمحمد خير  
الحلواني وصاحبه، وغيرها كثير جداً. وأمل أن يمكن هذا البحث الطلاب أن يعرفوا  
إعراباً يشابه ما في هذه الكتب المتميزة.

(٢) من الأمثلة على ذلك: ظاهرة الإعراب في النحر العربي لأحمد ياقوت، ودراسات في  
الإعراب لعبد الهادي الفضلي. وصور الإعراب ودلالاته، لصابر أبو السعود. وظاهرة  
الإعراب في العربية، لعبد الكريم الرعيض.

ظاهرة للطبيب والمريض ، ويقدم معلومات قد تُعدّ معروفةً، لا تتيق أيضاً ببحث علمي متقدم؛ لكنني تسامحت عن ذلك لأحقق مرادًا صعبًا، وهو أن أكتبه ليقراه الطالب، ولينظر فيه أيضاً الأستاذ، وغاية مُنْاي أن يكون هذا البحث بينهما في دروس تعليم الإعراب، يتدارسانه: لطالب منه ما كان في المتن، يناله بمفرده أو بمعونة أستاذة، وللأستاذ الإطار العام للطريقة المنهجية، وأركانها، وخطواتها المقترحة، وما كان في الحواشي، وشيء من تفصيل وفوائد في المتن. والكتابة للفريقين في وقت واحد كانت من أكبر صعوبات هذا البحث ، وفي سبيلها تنازلت في بعض الأمور.

## أسباب ضعف الطلاب في الإعراب

حاولت في هذا البحث أن أقف على أساس المشكلة، من أفواه الطلاب ومن أعلامهم، فوقفت - بفضل الله - عليه وهو يسير، يمكن علاجه وتصنيفه في ثلاثة أمور:

أولها: أنهم يتهببون الإعراب؛ لأنهم لا يدرون كيف يبدؤون فيه بداية صحيحة، على أنهم لو شرعوا فيه ولو بكلمة واحدة صحيحة لزال عنهم أكثر ما يجدون من العنت، ولتجاوزوا العقبة، وما أدراك ما العقبة؟ هي البداية الأولى العسيرة التي أزعج أن هذه الطريقة المنهجية تعالجها بوضوح، وتعرض الطلاب على إعراب، وتنير لهم فيه مسلكاً.

ثم إنهم بعد البداية لا يعرفون منهجاً ثابت الأركان والخطوات يهديهم إلى إتمامه، ويجعلهم يستمرسلون فيه، ولعل هذه الطريقة أيضاً، تعلمهم الانتقال من مرحلة إلى أختها التي تليها، ومن ركن إلى الذي بعده، كما سوف ترى في خطوات أربع آتية. وواجب المعلم المدرب أن يساعدهم أول الأمر على الانتقال من ركن لآخر، ويذكرهم بالأركان والخطوات في كل محاولة حتى يدرجوا عليها ويألفوها، وتصبح متناً مسلوكة.

ثانيها: أنهم لا يعرفون في كل مرحلة وعند كل خطوة خيارات محددة يستعرضونها في أذهانهم، ويختارون أصوبها، ويتدربون عليها، ولو تهيأ لهم ذلك في كل مرحلة من مراحل الإعراب الآتية لكان عليهم الأمر، ولك أن تقارن بين من سيبحث في احتمالين أو ثلاثة أو أربعة ومن يقف عاجزاً حائرًا أمام النحو الواسع كله حيرة من يواجه بحرًا لا

يدري كيف يأتيه ! وهذا واقع بعض طلابنا الذين يبهتون حين يطلب منه إعراب.

وقد حرصت في هذا العمل أن أعالج ذلك، فاقترحت على العرب في كل ركنٍ جملةً خياراتٍ يصطفي الصحيح منها، وما ذلك عليه بعسير، ولا كثير، ولاسيما إن تفضل عليه أستاذه، وتلطّف، فعرضها أمامه في كل مرحلة إلى أن يحسنها.

**ثالثها:** أنهم لا يتصوّرون النحو صورةً كلّيةً إجماليةً، بل أكثرهم تائهون بين مفردات التفاصيل، لم يتلمّسوا رابطاً يربطها، ويجمعها لهم، وقد ناءت بهم أحمالُ ثمانية فصول طوال، توالى عليهم فيها أبواب في إثر أبواب، وفصولٌ من بعد فصول، ليس يدري أكثرهم العلاقة بينها، ولا يكادون يجدون رابطاً، فمقدمات النحو الثلاث المهمّات لم تجتمع لهم درساً واحداً، بل تنازعها مستويان، حيث ينتهي الأول في كليتنا على سبيل التمثيل - في أثناء تعداد أنواع المعارف الستة: فنصفها في الأول، وبقاياها في الثاني، وقد يكون بينهما حولٌ كامل أو أكثر. والمرفوعات الأصلية الأربعة يتقاسمها مستويان في عامين دراسيين، قد تكون أكثر من ذلك للطالب المتعثر. ونواسخ الابتداء مقسومة أيضاً في مستويين، والمنصوبات كذلك، وأما المجرورات بالأصالة فهي بابان اثنان فقط، ولم يشفع لهما ذلك أن يلتئم شملهما، بل فرّق بينهما: فأولهما في الخامس، والآخر في السادس، وتابّعهما في السابع! ولست أدري ما السرّ



في الفعل المضارع أن يُؤخَّر، فلا يُدرَسَ إلا في آخر شهرٍ للطالب  
في الكلية مع شهرته وكثرة تردده.

يُضاف إلى ذلك أن المبنيات وهي شطرُ الكلمة لم تُحصَر له، ولم يجمعها  
في المقرَّر جامع، بل تواقيه مفرقة بين الأبواب.

ولست أعيب النحو بهذا الترتيب؛ فقد لا يُستطاع خيراً منه، ولكني أيتن  
أن الطالب قد فاتَه حصْرُ كثير من الكلِّيات والقواعد الكيرى، وأنَّ واجِبنا  
تداركُ ذلك في دروس الإعراب، ولو أنَّ أستاذًا اختير طلابه في سرد المرفوعات  
والمنصوبات والمحرورات والمبنيات - نفوجى أن بعض طلابه المتخصصين لا  
يُحسن ذلك، فأىُّ شيء أدركه الطالب إن لم يُحبَّ عن هذا السؤال؟

على أن الأمر أيسرُ من هذا، فالنحو كله إن نظرت إليه من علٍّ وجدته في  
أصوله قليلاً محصوراً متقارباً، وكثيرٌ من طلابنا يُفاجأ أشدَّ المفاجأة حين تُلخَّص  
له أهمُّ أحكام النحو ورؤوسُ أبوابه في دقائق، وسرى هذا التلخيص المتصل  
بالإعراب في هذه المقدمة، عند ذكر المهارة الخامسة .

## مهارات الإعراب المفقودة عند الطلاب

لا يستطيع الطالب الإعراب، ولا يقدر على الخوض فيه بقدم راسخة وعطوات مطمئنة إلا إذا أتقن خمس مهارات مهمات، لا يُحسنها كثير منهم، ومناهجنا لا تُعنى بها كلها على قدرٍ كافٍ، أو مناسبٍ لضعف طلاب هذه الأيام المتأخرة:

**المهارة الأولى:** تمييز الكلمات المراد إعرابها، وفصل بعضها عن بعض:

وأنجحُ عملٍ لإكسابهم هذه المهارة أن يبدأ الأستاذ طلابه بسؤالهم عن عدد الكلمات المستحقة للإعراب في النص الذي أمامهم؛ لأن كل خطأ في عدّها سيتبعه حتماً خطأ في الإعراب، يكون عادة أصعب الأخطاء وأشنعها، وأوهام الطلاب في هذا كثيرة. ولا بُدّ في هذا الموقف من الرجوع إلى أول دروس النحر، وهو تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، واستحضار علامات كل نوع، وبخاصة علامة الإسماد في الأسماء، والتأمل في تضمّن الدلالة على الزمان في الأفعال؛ فهما أنفع العلامات وأعمّها، ويمكن تدريبهم عليهما في كل كلمة مشكلة مع استحضار باقي العلامات. وأكثر الخطأ من طلابنا إنما يقع في الكلمات حين تتوالى ويتصل بعضها ببعض في الكتابة، فتلتبس على الطالب، وفي الأسماء والأفعال فوات الحرف أو الحرفين، حيث تخلط بالحروف كثيراً، أو لا يُنبّه إليها، وفي الحروف التي تزيد على الحرفين فتلتبس بالأسماء والأفعال، وفي الأسماء المشتقة من الأفعال حين تُخلط بها.

وسبب الحرص على هذه المقدمة التي تعدّ من بدهيات علم النحو أنّ الأخطاء فيها كثيرة ومُرّة، ولا يستقيم معها الإعراب<sup>(١)</sup>، فبعضهم قد يعدّ مجموعة من الكلمات كلمة واحدة، وكأنه لا يبالي بالأسماء والأفعال من ذوات الحرف أو الحرفين، وقليلٌ منهم من يتنبّه إلى أن الأدقّ في الإعراب أنّ (هذا) مثلاً كلمتان اثنتان: حرفٌ تنبيه، واسمٌ إشارة<sup>(٢)</sup>. وأنّ (ذلك) التي تُرسم بثلاثة أحرف، هي عند التدقيق ثلاثٌ كلمات: اسمٌ، وحرفان: اسم الإشارة (ذا)، ولام البعد، وحرف الخطاب، وأنّ لفظ: (له) ثلاثٌ كلمات في الإعراب: فعلٌ أمر جاء على صورة حرف واحد، من الفعل: (وَلِيَ، يَلِي)، واسمٌ لم يظهر في اللفظ، وهو ضمير مستتر يعرب فاعلاً، يُنصُّ عليه، كما سترى في المهارة الثانية، والهاء ضمير، هو المفعول به. وأنّ (ثلاثاً) و(لَكَيْلَا) على قلّتهما في اللفظ ثلاثٌ كلمات في الإعراب. وأنّ (ثُمَّ) كلمتان: اسم إشارة، وحرف هو تاء التانيث. وأنّ (ثُمَّتِ) كلمتان أيضاً، ولكنها حرف عطف، وتاء التانيث. وأنّ نحو: (قامتا) ثلاثٌ كلمات: الفعل، وتاء التانيث التي حرّكت بالفتح لالتقاء ساكنة مع الألف، والضمير الألف، وهو الفاعل.. وأنّ (فلانِي) أربعٌ كلمات:

(١) وما زال ابن هشام في مغنيه يتنبّه على مثل هذا في بعض الأدوات المركبة، التي تُظنّ كلمة مفردة، أو تُغلط بها، كما في: ٥٩/١، ٦١، ٧٣، ٧٤. ومن المفيد للمبتدئين جدّاً النظر في كتاب: (الطريقة البيانية لتبسيط الإعراب، لمجد الماشطة ١٨-٤٧)؛ فإنه ينسّي هذه المهارة.

(٢) وقد يتسامح كثير من المعربين فيعدونها كلّها اسم إشارة، بل صرح جميل علوش باستحسان ذلك، في كتابه: (الإعراب النموذجي ٥٢). والتحقيق أن اسم الإشارة هو: (ذا) فحسب، وهكذا يورده النحويون، حين يعدّون أسماء الإشارة، ثم يميزون أن يُسبّح بحرف التنبيه: (ها).

ثلاثة أحرف، واسم، وأن (هكذا) ثلاث كلمات، وأن (قِيَّه) من قولك: (الشرُّ قِيَّه) هي وحدها في الإعراب خمس كلمات! فعلٌ أمرٌ جاء على صورة حرف واحد، وحرفاً، هو نون الوقاية، وثلاثة أسماء: ضميران بارزان وثالث مستتر لا بُدَّ من النصِّ عليه، كما سيأتي في المهارة الثانية. وَيَعجب الطالب إن شرحت له أن ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ﴾ ستُّ كلمات في حساب المعرب أو المحسَّن، وأن ﴿ أَبَشِّرْهُمُنِي ﴾ و ﴿ فَأَسْفَيْتُكَمُوهُ ﴾ و ﴿ أَتْلُزِمُكُمْوهَا ﴾ فيها كذلك ستة مواضع للإعراب أو سبعة<sup>(١)</sup>.

وقد يجتهد طالب فيعكس الأمر، ويعدُّ الكلمة الواحدة اثنتين أو ثلاثاً، كأن يترجم أن (نرجو) فعلٌ وفاعل، ظنَّ الواو اسماً ضميراً، والحقُّ أنها لام الفعل وحرفٌ من حروفه، كالياء من (نذهب). وَيَحسُن توقيفه على سبب وهمه، وهو أنه فهم من هذا اللفظ دلالةً على الجمع، فأرجعه إلى الواو، والحقُّ أنه مفهوم من النون في أول الفعل. ومنه أن يعدُّ كلمة (مسلمون) ثلاث كلمات، فصلَّ الواو والنون عن الكلمة، والصواب أن الواو والألف والياء لا تكون كلمة مستقلة ولا ضمائرَ إلا إذا اتصلت بالفعل، أمّا إذا اتصلت بالاسم فهي حروف إعراب داخلية في الكلمة، دالةٌ على التثنية والجمع، ولا تُعدُّ النون أيضاً كلمة مستقلة؛ لأنها بمنزلة التنوين في كلمة (مسلم)، وكما لا يُفرد التنوين بإعراب، فكذلك النون.

(١) مرةً عدم الجزم إلى ميم الجمع: هل تُعدُّ كلمة مستقلة أم أنها داخلية في الضمير الذي قبلها، ويكون مجموعهما هو الضمير، وكذلك حرف الإشباع هل يعدُّ كلمة أم لا؟ وسيأتي بحثهما في المتن متفرقين.

ولعلي أتلمس لذلك قاعدة معيّنة وضابطا يسيرا<sup>(١)</sup>، وهو أنّ كل اسم أو فعل فإنهما يستحقان الإعراب مطلقا، سواء أكانا وسط اللفظ المعرب أم آخره، مع التنبيه إلى أنهما قد يكونان على صورة حرف واحد كما سبق، أو حرفين، وقد يكونان غير مذكورين بلفظهما، وعلى المعرب البحث عنهما وتعيينهما، كما سيأتي في المهارة الثانية.

وأما الحروف فلا تخلو من أحد احتمالين: إمّا أن تكون مؤثرة فيما اتصلت به في تغيير معناه أو لفظه، وإمّا أن تكون ليست كذلك، فإن كانت الأولى فيُنظر فيها:

١- فما كان منها قبل لاسم أو الفعل المراد إعرابهما، وكان على صورة ثلاثة أحرف أو حرفين فإنه يُعرب مطلقا، سواء أُمِنَحَ ما قبله من التأثير الإعرابي اللفظي أو المحلّي فيما بعده، مثل: سوف، ثمّ، لم، لن، ونحوها، أم لم يمنع، مثل: (لا) النافية قبل المضارع المنصوب أو المجزوم، و(ما) الزائدة الرقعة بين (إن) الشرطية والفعل المضارع، و(ها) التنبيه قبل أسماء الإشارة، وحرف التفصيل: (إمّا).

وما كان منها على صورة حرف واحد فيُنظر فيه: فإن كان يمنع ما قبله من العمل فيما بعده ويحول بينهما فإنه كلمة مستقلة تستحق الإعراب، مثل حرف

---

(١) مع أن أكثرها ظاهراً لا بشكل، لكن فيها ما يشكل على بعض الطلاب كما سرى، كحرف التسوية السين في أول الكلمة، والأنف والواو في المثني والجمع، والنون في آخر الأفعال الخمسة، وفي آخر المثني وجمع المذكر السالم، و(ما) من (إنما) و(حيثما) ونحوها.

التفيس السين<sup>(١)</sup> واللام بجميع أنواعها، والواو والفاء، بجميع أنواعهما، ومنها العاطفتان؛ فإن ما بعدهما يكون معرباً بعامل جديد هو التبعية أو تكرار عامل جديد.

وإن كان لا يُؤثر في الإعراب ولا يمنع ما قبله من التأثير اللفظي فيما بعده فإنه لا يُعدّ كلمة مستقلة، بل هو في حكم الداخل فيما اتصل به، وكأنه جزء منه؛ ولذلك لا يُخصّ بإعراب، مثل: أحرف المضارعة، وتاء التانيث في أول المضارع، وتاء المطاوعة وهمزة التعدية في أول الماضي، وحرف التعريف<sup>(٢)</sup> (وقد تكلف بعضهم فتحصّها بالذكر والإعراب<sup>(٣)</sup>)، والميم التي تزداد أول الكلمة للدلالة على اسم الفاعل والمفعول فإنها في حكم الحروف المزبدة في أثناء الكلمة، كياء التصغير وزيادات المصادر وزيادات أنواع المشتقات والجموع، والألف المزبدة قبل تاء جمع المؤنث السالم، فكل ذلك لا يعرب؛ لأنه ليس في حكم الكلمة، بل في حكم الجزء من الكلمة وأحد حروفها.

---

(١) وقد وجدت من كبار المعربين المعتين بالتفصيل من تسامح فيها فأهملها، ولم يعربها.  
(٢) مع أنه في ظاهره على حرفين؛ فيكون مما جاء على أكثر من حرف، فيدخل في الحكم السابق، ولعلي هنا أجنح ضبطاً للقاعدة إلى قول من يرى أنه حرف واحد، هو اللام، زبدت قبلها همزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن، وهو القول المشهور، وهو رأي سيويه (الكتاب ٣/٣٢٤، ٤/١٤٧)، وعزاه الزجاجي لجميع البصريين والكوفيين إلا الخليل (اللامات للزجاجي ٤١) وهو الظاهر من قول الأعنشى في معاني القرآن له: ٧/١، والمود في المنتضب: ٩٢/٢، وانتصر له ابن جني في المنصف ١/٦٦-٦٩، وسر الصناعة: ٣٣٥-٣٤٥/١.

(٣) كما فعل عبد القادر ماهر في كتابه: (الإعراب المبسط ٧، ٨) وقد التزم بذلك في أول كتابه، ثم تركه.

ب- وأما ما كان منها- أي: من الحروف المؤثرة في المعنى أو في اللفظ- واقعا آخر الكلمة: فإن كانت متصلة بالأسماء فالأظهر لي والأيسر أنه لا يعرب منها شيء؛ لأنها صارت كالأجزاء منها، سواء منها ما وقع بعد محل الإعراب وعلامته، مثل التنوين<sup>(١)</sup> ونون التثنية والجمع في: (مسلمان) و(مسلمون)؛<sup>(٢)</sup> لأنها بمنزلة التنوين - وما كان هو محل الإعراب كياء النسب وتاء التأنيث والتاء المزيّدة في جمع المؤنث السالم، وألف الإلحاق، وألف التأنيث الممدودة والمقصورة، أو أن تغييره هو الإعراب كألف المثني وبائيه وواو الجمع وبائيه المتصلات بالأسماء، مثل: (مسلمان ومسلمين، ومسلمون ومسلمين) أما إذا اتصلت بالأفعال فهي حينئذٍ أسماء (وليست حروفاً)، كما سبق، وكما يجب تنبيه الطلاب عليه مراراً.

(١) وقد وجدت بعضهم ينصّ عليه إذا كان التنوين تنوين عوض؛ لئلا يحسب القارئ أنه تنوين تمكين وأنه من باب صرف ما لا ينصرف، وقد يُعَدّ ذلك من باب الفائدة التي عرض وقتها، فيُشار إليه إشارة عابرة، يُكفي فيها بذكر النوع فحسب، وليس من باب استكمال الإعراب والنصّ على جميع خطواته الآتية.

(٢) مع أني وجدت الشيخ محيي الدين عبد الحميد يقف عندها، فيقول: إنها عوض عن التنوين، ولعلّ تلك ليست وقفة إعراب، بل فائدة عارضة، كما في حاشيته على أوضح المسالك: ٢٥/١، ٢٤٩، ١٩٥/٢، ٢٤٤، ٥٣/٣، ١٤٣، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٥، ١٨٣/٤. وكذا في الإعراب عن فن الإعراب ١٤، ١٥، ١٨، ٢٥، ٢٠، المنجد في الإعراب: ٣٥، ١١٢، ١٣٢، ١٣٥، والميسر في التطبيق النحوي ١٩، وكيف نتعلم الإعراب ٢٨٣، ٥٢٢، ٥٢٨. والواضح في القواعد والإعراب ١٢، ١٧ وغيرها، والمختار في القواعد والإعراب ٢١، ١٠٨، والمعين للتوحي: ٨١، ١١٧، وقد يسكت عنها ٣٣. وقد جنح بعض المؤلفين لمحدّثين إلى الخطأ، فقال: إنّ النون في (النون) عوض عن التنوين المقدّر في الاسم المفرد. (الدليل في الإعراب ٢٠)

وأرى أنَّ في حكم الحروف المتصلة بالأسماء؛ فلا تستحقَّ إعراباً؛ النون الواقعة بعد ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة التي تكون فاعلاً للأفعال الخمسة، نحو<sup>(١)</sup>: (يفعلان، تفعلين، تفعلون)، فهذه النون عند التأمل متصلة بالأسماء لا بالأفعال؛ فلا تُعرب. على أن من المعربين مَنْ يخصُّ هذه النون بالإعراب،<sup>(٢)</sup> ولعملهم وجهٌ يمكن تأوله في ضابط ما يستحق الإعراب، وهو أنها متصلة بالأفعال، وسيأتي قريباً.

فكلَّ الحروف السابقة قد أصبحت جزءاً مما اتصلت به، في كلِّ الاستعمالات، وقد يُستثنى من هذا الحكم ميم التعويض في: (اللهم) فتعرب؛ وسبب استثنائها أنها عوضٌ عن حرف مستقلٍّ له معنى وعمل، يقع قبل الأسماء، وهو حرف النداء المحذوف، ويستثنى أيضاً الألف التي تزداد في الندبة، والألف التي تكون عوضاً من اللام في أسلوب الاستغاثَة؛ فإن بعضهم يُعربها؛

---

(١) من الفوائد الإعرابية اللائقة بهذا البحث بيانُ ضبط كلمة: (نحو) التي ترد قبل الأمثلة كثيراً في هذا البحث وفي غيره، وإعرابها؛ فإنها تشكل على الطلاب كثيراً، وخير ما وحدته أنها إن لم تسبق بعامل لفظي ظاهر عمله فيها، مثل حروف الجرِّ والتواسخ وما في حكمها - فإنه يجوز أن تُضبط بالرفع - وهو الأولى - على أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هو)، أو (وذلك) أو بحسب ما قبلها، وبالنصب، وفيها أوجه: مفعول به لعمل تقديره: (أمثل)، أو (أعني)، أو على الحالية، أو على أنها مفعول مطلق، لعامل محذوف، تقديره: (أنحو)، ويجوز أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى الجملة، والأخير أغربها. (إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى ٧، ٤٨، شرح قواعد الإعراب للفوجوي ٢٢، المعجم المفصل في الإعراب (الخطيب) ٤٤٤، المعجم الوسيط في الإعراب ٣٠٤).

(٢) فيقول: والنون علامة الرفع في الفعل... والشيخ العلامة: محمد محي الدين عبد الحميد يهملها؛ فلا ينصُّ عليها، كما في حاشيته على أوضح المسالك: ١٦٩/٣، ٣٢٣، ٤٠٩، ١٥٧/٤، ٤٠٥. وما فعله الشيخ هو الأحسن.



لأنها في حكم المنفصلة، وذلك نحو: (وا زيدا) ونحو: (يا زيدا لمحمد)، وكذلك كاف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة، نحو: (ذاك) و(أولئك)، فكل هذه تُعرب. وأما إن كانت هذه الحروف في آخر الكلمة متصلةً بالأفعال فالأيسر والأضبط للقاعدة أنها تُعرب، وقد يكون تعليل التفريق في ذلك بين المتصلة بالأسماء والمتصلة بالأفعال أن الاسم أقوى وأكثر أصالة من الفعل؛ ولذلك تدخل فيه الحروف، وتصبح كالأجزاء منه؛ فلا تُعرب، وليست الأفعال كذلك، فالحرف بعدها يستقل عنها، فيُعرب وحده، كناء التأنيث في: (جلست) مع ضرورة تذكير الطلاب هنا بالفرق بين هذه التاء الساكنة المفتوح ما قبلها والتاء المتحركة الساكن ما قبلها، نحو: (جلست)، فهذه الأخيرة اسم، وتلك حرف، وما أعظم الفرق بينهما. كما يُذكرون بتاء التأنيث المتصلة بالأسماء، فتلك سبق القول عليها: إنها لا تُعرب. ومثل تاء التأنيث المتصلة بالفعل هنا نون التوكيد بنوعيتها: الخفيفة والثقيلة، فكلاهما حرف، يستحق الإعراب. ويحسن التنبيه أيضا إلى الفرق بين الخفيفة منهما ونون النسوة، فأولاهما حرف، والثانية اسم. وكذا نون الوقاية.<sup>(١)</sup>

ومن يُريد أن يعرب النون من نحو: (يفعلان...) كما يصنع بعض المعربين المشار إليهم قريبا فقد يكون لعمله وجه لا يخرج عن الضابط السابق، فيقال: إن النون هنا واقعة في آخر الفعل، لأنه الأصل، ولا ينظر إلى الضمائر التي بينهما؛ فهي أيضا متصلة بالفعل.

(١) سواء اتصلت بفعل أم بحرف، مع أن ابن الحاجب يرى أن نون الوقاية ليست كلمة، وشبهها بحروف المضارعة ونحوها. (الأمل ٨١٩/٢). وسبب عتقها كلمة فيما أرى أن لها تأثيرا في اللفظ، فقد منعت من الكسر. وكثير من المعربين يكتفي ببيان نوعها، ويقول: إنها نون الوقاية، ولا يكمل بقية الخطوات.

وأما إن كانت الأخرى- وهي الحروف التي لم تغيّر شيئاً في معنى ما اتصلت به، ولم تؤثر في لفظه، بل هي ظواهر صوتية فحسب- فإنها لا تعرب إعراباً كاملاً مستكملاً الخطوات الآتية، وذلك مثل واو الإشباع في ميم ضمير الجمع،<sup>(١)</sup> وحروف المد الناتجة عن الإشباع، وألف التعويض في تصغير المبنيات، نحو: (اللذّيّا واللثيّا)، وحروف الإطلاق في القوافي<sup>(٢)</sup>. لكن الأولى فيهنّ- فيما أرى- أن يشار إليهن إشارة عابرة للتمرين والتدريب؛ حتى لا يُعتقد أنهن جزء أصلي مما اتصلن به، فيقال: والواو للإشباع، والألف أو الواو أو الياء حروف إشباع أو إطلاق<sup>(٣)</sup>. ويقرب من هذا أيضاً الألفُ الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو: (اضربنّ) فهذه يشار إليها على أنها الفاصلة بين النونين، فحسب، وكذلك هاء السكت؛ لأنها عارضة في الوقف، ومن المعربين من يتم إعرابها<sup>(٤)</sup>.

ومن المشكل الألفُ في (بيناً) فقليل: هي بعض (ما) الكافة، أو أنها وحدها كافة؛ فيجوز حينئذٍ أن تعرب (بيناً) على أنها كلمة واحدة، ويجوز أن تُخصرَ (بين) وحدها، ثم الألف؛ لأنها كلمة مستقلة لها أثرٌ في اللفظ ظاهر، وهو الكفّ - وسيأتي بحثها قريباً في ضابط الكلمتين المتصلتين المستحقّتين إعراباً

(١) ومن المعربين من يعربها كما في: كيف تتعلم الإعراب ٥٤١.

(٢) انظر المغني ٣٦٨/٢، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣. وبعضهم يعربها فيقول: حرف إطلاق لا محلّ

له من الإعراب. (المعجم المفصل في الإعراب (الخطيب) ٨)

(٣) والفرق بين هذه والألف في الندبة والاستفانة التي سبقت الإشارة إليها أنها تُعرب إعراباً تاماً أن لها اتصالاً بالمعنى، وأن لها تأثيراً في لفظ الجملة فقد فتحت آخره؛ فاستحقّت الذكر والإعراب.

(٤) المعجم المفصل (الخطيب) ٤٥٢. المعجم الوسيط في الإعراب ٣٢٩. كيف تتعلم الإعراب

واحدا - وقيل: إنَّ الألف فيها إشباع<sup>(١)</sup>، فلها حكم ما سبق، فلا تعرب إعرابا كاملا. والأحسن عندي أن تعرب كلُّها على أنها كلمة واحدة، مبنية على السكون<sup>(٢)</sup>.

ومما يخالف هذا الحكم، وأبعد في الغرابة أنَّ بعض الفضلاء يعرب الألف الفارقة<sup>(٣)</sup>، مع أنه لا وجود لها ظاهرا في اللفظ ولا مقثورا، بل هي اصطلاح في الرسم للتفريق بين بعض الأفعال وبعض الأسماء، ولا تبعث عندي أن تكون في بعدها عن الإعراب مشابهة لعلامات الترقيم؛ فكلاهما اجتهدا في الكتابة، لا علاقة له بحقيقة الكلمة.

ومما يجري فيه البحث في ذا الموضوع أنه قد تتصل كلمة بأخرى، ومع ذلك يجوز لك أن تعربهما إعرابا واحدا على أنهما كلمة واحدة، وذلك في حالتين:

١ - أن تلزم إحداهما الأخرى فلا يتفكان، مثل: (حيث) و(كيف) و(إذ) إذا كنَّ للحزاء، فالأصح عند الجمهور أنها لا تكون للحزاء إلا إذا اقترنت

---

(١) الأقوال في المضي ٣٧١/٢. وذكر أحدهم أن الألف في (بينا) قد تكون عوضا عن المحذوف. (المعجم الوسيط في الإعراب ١٠٠).

(٢) أعربها كذلك د. عبده الراجحي في التطبيق النحوي ٢٤٩.

(٣) فعل ذلك د. محمد التوحي في المعين في الإعراب ١٣: ٧٠، د. محمد الحواتي وصاحبه في المنجد في الإعراب: ١٣، ٣٣، ٩٤. وكمال مصلح في الوحيد في الإعراب ٢٨٥. وتوفيق بلطه جي في: كيف تتعلم الإعراب ٣٦٧. وراجي الأسماء في قاموس لطلاب في الإعراب ٨، ومحمد القرخ في الواضح في القواعد والإعراب ٥٨، ٧٤. وعلي رضا في المختار في القواعد والإعراب ٣٥، ٤٩، ٥٦، ٥٨، ٦٠٨، وغيرهم.

بهنّ (ما)<sup>(١)</sup>، وقد حكم ابن هشام على اسم الشرط (حيثما) أنه مبني على السكون، لا على الضم<sup>(٢)</sup>، ولو فصلت في الإعراب صح.

٢- إذا كان اتصالهما يتسبب في حكم جديد خاص، لا يكون لهما لو انفصلا، كما في (لولا) و(لوما)؛ فإنهما في الأصل كلمتان: (لو) وانضمت إليها (لا) أو (ما)، ولكل واحدة معنى مستقل، غير أنهما بهذه الصورة حين اجتماعهما صار لهما معنى جديد، يخالف معناه مفردين، ومثلهما في ذلك: (ألا) و (كأن) و(لكن) عند من يرى التركيب فيها، وأرى أن إعرابها كلمة واحدة أظهر وأيسر.

ويقال مثل ذلك في (لات) العاملة عمل (ليس)؛ فإنها هي (لا) زيدت عليها تاء التانيث، لكن تلازمهما نتج عنه حكم خاص يخالف حكم (لا) لو انفردت، حيث يلزم كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، فيقوى إعرابهما منفصلتين أو على أنهما كلمة واحدة.

وفي حكم هذا ما لو تسبب اجتماعهما في تغير لفظي يتعلق بالعمل وطبيعته، كما في (إنما) فإن ورود (ما) الزائدة بعد (إن) كفها عن العمل، وهياها للدخول على الجعل، ولم تكن كذلك من قبل، فلا بأس أن تعرب على أنهما كلمتان منفصلتان، وأن تعامل معاملة كلمة واحدة، فيقال فيها: حرف

---

(١) الكتاب: ٥٩/٣، ٥٦، ٥٧، المقتضب: ٤٦/٢-٤٧، ٥٢/٢-٥٣، الإيضاح لأبي علي:

٣٣٢، التبصرة والتذكرة: ٤٠٨/١. وحكى أبو حيان الخلاف في (حيث) واختار أنها لا

تكون جازمة إلا بـ (ما). (النكت الحسان، ونقل المرادي أن القراء يجيز الجزم بـ (إذ)

و(حيث) دون (ما). (توضيح المقاصد ٢٤٢/٤)

(٢) شرح الشذور ١٢٤.

حصر. ومثلها في ذلك (بينما) و(بيناً) فهي ظرف المكان (بين) دخلت عليها (ما) أو الألف الكافتان - كما سبق - فغيرنا استعمالها، وهيئناها للدخول على الجمل فحسب دون المفردات، فلو أعريت منفصلة صح، ولو جعلت كلمة واحدة صح أيضاً، ومبق تقريره.

ومما يشبه ما تقدم في جواز إعراب الكلمتين منفصلتين وجواز إعرابهما على أنهما كلمة واحدة ضمائر الجمع المتصلة وما يلحقها من أحرف، مثل التاء والميم من (قمتن) أو الهاء والميم من (لهم) أو الكاف والميم من (بكم)، وفي حكم ميم الجمع نون الإناث في نحو: (قمتن) و(ما) الدالة على التثنية في نحو: (قمتما) فإن من النحويين من يرى الضمير في الجميع حرفاً واحداً هو تاء المتكلم أو هاء الغائب أو كاف الخطاب؛<sup>(١)</sup> فلذلك يُخصَّص وحده بإعراب؛ لأنه اسم، وما بعده حروف تعرب وحدها، فيقال مثلاً في (قمتن): التاء: ضمير متصل، مبني على الضم، في محل رفع، فاعل<sup>(٢)</sup>، والميم حرف دال على الجمع، مبني على السكون،

(١) الإشارة إلى ذلك في الكتاب ٢٠١/٤، المقتضب ٤٠٤/١، سر الصناعة ٤٣٢/١، شرح اللمع للعكبري ٤٦٤/٢، شرح الألفية لابن المظفر ٥٨-٥٩، وفي كلام سيوريه والمورد ما يبيد أن الميم التي تلحق التاء والكاف علامة للإصمار (الكتاب ١٩١/٤، المقتضب ٤٠٣/١).

(٢) تزدد نحو هذه الجملة في كلام المعربين، وفي هذا البحث، والشكل فيها إعراب كلمة (فاعل) أو ما يكون في مكانها، وضبطها. والذي أراه ووجدته في كتب النحويين أنها ترفع، وتُنصب، بأن تأخذ حكم ما قبلها، فإن كان ما قبلها خبراً فهذه خبر ثانٍ مثله مرفوع، وإن كان خبراً لـ (كان) فهذه خبر ثانٍ لـ (كان) منصوب. ويجوز أن تُنصب دائماً على أنها حال.

لا محل له من الإعراب<sup>(١)</sup>، وفي: (قمتما) : الميم حرف عماد<sup>(٢)</sup>، مبني على الفتح،  
لا محل له من الإعراب، والألف: حرف دال على التثنية، مبني على السكون لا  
محل له من الإعراب<sup>(٣)</sup>. وفي: (يستهنّ): النون علامة تأنيث<sup>(٤)</sup>. ومن المعربين  
والتحويين من يتسامح فيعدّ الضمير بمجموع الكلمة،<sup>(٥)</sup> وهذا أيسر وأولى، وكلا  
الإعرايين صحيح جيد، لكن غير الجيد أن يُتبع رأي بعض التحويين الذين  
يدّعون التركيب في بعض ضمائر الرفع المنفصلة فيقال في (أنت) مثلا: (أن)

- (١) لاحظت أن الشيخ عبد الحميد حين يجد الميم مضمومة فإنه يسميها حرف عماد، ويجعل  
الضمير ما قبلها حرفا واحدا (حاشيته على الأوضح: ٢/٢٦٨، ٣٢٢) وأما إن سكنت  
الميم فإنه يتجاهلها، ويعتدها داخلة في الضمير ويحكم عليه أنه مبني على السكون.  
(٢/٢٢٤) أو يتجاهله ويقول: إن الضمير مبني على الضمّ إن كان مضموما (٣/٢١٠)  
أو لا يفصل ويستبي الجميع ضمورا (٢/٣٢٢ عنكم)، فالأمر واسع. وممن التزم  
إعراب ميم الجمع أينما وردت الأهدل في (الإعراب عن فن الإعراب).
- (٢) سماه د. كمال أبو مصلح علامة جمع العقلاء، مع أنه لثنى. (الوحيد ٢٨٥). وعده عمر  
توفيق حرف عماد وهو في الضمير المنفصل (إنّا كما). (المعجم في الإعراب ٢٨-٢٩)  
وكلاهما غريب.
- (٣) نحو هذا في المنجد ٣٥٥. المعجم في الإعراب لعمر توفيق ١٠٧. والمفيد في اللغة والنحو  
والإعراب ٦٦. وراجع كلاما للدكتور عبد الرؤوف اللبدي يبين فيه ضعف ذلك، مجلة  
الجامعة الإسلامية، ص ١١٠، العدد: ٥٧، محرم ١٤٠٣ هـ ومنهم من يرى أن (ما) كلها  
علامة تثنية. (كيف نتعلم الإعراب ٥٥٧).
- (٤) انظر: الوحيد في الإعراب ٣٤١. والمعجم في الإعراب لعمر توفيق ١٠٧.
- (٥) عبر ابن هشام مرة أن (كم) هو المفعول به. (المغني ٢/٥٨٩، ٥٩٦) وهو ذائع عنده وعند  
غيره. وحكم الشيخ عبد الحميد على (هنّ) من: (منهّن) أنه ضمير مبني على الفتح.  
(٣/١٣٥). وأعرب د. محمد التونجي (نما) من نحو: (كتما) على أنها ضمير متصل مبني على  
السكون في محل رفع، وانظر: المعجم المنفصل (للخطيب) ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٦٢.  
المعجم الوسيط في الإعراب ٣١٧، ٣١٨. المختار في القواعد والإعراب، لعلي رضا ٢٧.  
واستحسن ذلك جميل علوش في كتابه: (الإعراب النموذجي ٥٢).

ضمير منفصل مبني على السكون... والتاء حرف خطاب...<sup>(١)</sup> ولم أجد كثيراً من المعربين يفعلونه<sup>(٢)</sup> مع وروده في بحوث النحويين وتقريراتهم.

أما ضمائر النصب المنفصلة، وهي: (إياك) وأخواتها فالخلاف فيها مشهور قوي، فلك أن تعدّها بمجموعها هي الضمير<sup>(٣)</sup>، ولك أن تعدّه (إيا) فقط، وما بعده حروف خطاب وغيبة وتكلم<sup>(٤)</sup>، والأول هو الأيسر على الطلاب.

(١) انظر مثلاً: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٥/٣، شرح الرضي للكافية ١٠/٢، وعزاه فيه للبصريين، توضيح المقاصد ١٣٦/١، الجنى الداني ٥٨، وعزاه فيه للجمهور... وانظر الجمع ٢٠٨/١. بل قال بعض الكوفيين في (هو) : إن الضمير هو الواو وحدها (بجانب العلماء للزجاجي ١٢٧، الإنصاف ٦٧٧/٢، التحمير ١٤٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٣ - ٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢، الارتشاف ٤٧٣/١، التصريح ٩٦/١، الجمع ٢٠٩/١ - ٢١٠ وعزي في بعضها إلى الزجاج وابن كيسان. وقال أبو حيان: وتأوله ابن كيسان على سيبويه. والحق أن سيبويه قد عدّها من الكلمات الشاذة (الكتاب ٤/٢٢٨، وانظر الأصول ٣٧٤/٣).

(٢) بمن فعل ذلك صاحب فتح القريب المريب ١٠/١، وأورده الشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح مع الرأي الآخر ٩٦/٣. واختار التركيب، فلا أدري أهو اختياره في الإعراب، أم في البحث النحوي، لأنني لم أره يفعل في باقي أعاريه.

(٣) نقله ابن كيسان عن الكوفيين، وهو مذهب مشهور مذكور في: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٣/١، شرح السمراني: ١٤١/٣ ب- ١٤٢ أ، إعراب ثلاثين سورة ٢٦، سر الصناعة ٣١٣/١، مشكل إعراب القرآن ٧٠/١، شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١، المهر الوجيز ٧٢/١، الإنصاف ٢/٦٩٥، أسرار العربية ٣٤٢، إسلأ ما من به الرحمن ٦/١، التحمير ١٤٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣، وغيرها كثير.

(٤) وهو رأي سيبويه (الكتاب ٢/٣٥٥، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٣)، وعزي إليه ذلك في كثير من المصادر، يعزى للأخفش، وهو رأي ابن السراج (الأصول ١١٧/٢)، والسمراني (شرح الكتاب ٢/٧٠ أ)، وابن جني (سر الصناعة ٣١٣/١) والزمخشري (الكشاف ١٣/١) والأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦/١) وهو أشهر الأقوال. وبقي أقوال أخرى، ذكرت أشهرها.

المهارة الثانية: معرفة ما يستحق الذكر في الإعراب وجوبا أو استحسانا من الأمور غير الملفوظ بها أو غير الظاهرة :

فقد قال ابن هشام: يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا، ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ، ولا يتفحص عن خبره، ومن العيب أن يذكر ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا ينبّه على متعلّقه، أو جملة، ولا يذكر ألها محل أم لا، أو يذكر موصولا، ولا يبين صلته، ولا يبين عائده<sup>(١)</sup>.

فالمعرب لا يكتفي بالظاهر الذي أمامه، أو يقتصر على الألفاظ التي بين يديه؛ فإن وراء ذلك أمورا مهمة يراعيها المعرب، وكل ذلك يدرّب على الفهم، ويعين على تكوين ملكة سليمة، ويحتاج إلى عناية وبديهة، وهذا غاية ما نريده من طلابنا، وما نطلّته بهم.

وبين ابن هشام ما يلزم المعرب وما لا يلزمه، فقال: "الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل..". ثم ذكر أمورا قال: إنها فضول في فنّ النحو، وأنها تطفّل منهم على صناعة البيان.<sup>(٢)</sup>

وسأحاول أن أحصر الأمور التي يبحث فيها المعرب مما ليس مذكورا بلفظه في النصّ المعرب، أو ليس ظاهرا فيحتاج إلى تبين، وأصنّفها لمن يريد الالتزام بهذه الطريقة التعليمية المفصلة في: ١- واجب متحتم، ٢- قريب من الواجب. ٣- حسن مرغّب فيه.

(١) قواعد الإعراب ١٠٧. وراجع شرحها للكافيحي ٥٠٨-٥١٣ وللشيخ خالد الأزهرى

١٣٧-١٣٩، وللنحوي ١٧٧-١٧٩. ونحوه في المغني ٦٧٢/٢.

(٢) المغني ٦٤٩/٢-٦٥٠.



١- فالواجب: ذكرُ الفاعل إذا كان مستترا، وتعيينه إن لم يكن صريحا،  
وسبب الوجوب أنَّ الفاعل يُضمر، ولا يُحذف -على الصحيح-<sup>(١)</sup> بخلاف  
غيره، والفرق كبير بين المضمر والمحذوف في لغة الإعراب، فعلى الأستاذ أن  
يُعلِّم الطالب المبتدئ أن كل فعل تام لا بدَّ أن يأتي بعده فاعل أو نائب عنه،  
ويُبيِّن له أنَّ الفاعل قد يكون اسما ظاهرا مجاورا لفعله أو بعيدا عنه، وإن لم يكن  
كذلك فهو ضمير بارز متصل بالفعل، وإلا فهو حتماً ضمير مستتر، يُنصَّر على  
ذكره بعد الفعل مباشرة وقبل المفعول؛ لأن هذه مرتبته في الكلام، حتى ولو  
كان المفعول به ضميرا متصلا بالفعل، وهكذا وجدتُ المعربين يفعلون.  
وقد يكون الفاعل اسما صريحا، وقد يكون مؤولا من الحرف المصدرى  
والفعل<sup>(٢)</sup>.

٢- القريب من الواجب: وذلك في المحذوفات من اللفظ، وفيه ما يتعلق  
بها وينى عليها، فهي منوية، والمنوي كالثابت، وذاك مثل حذف الموصول

(١) وهناك أفعال يرى بعض النحويين أنها لا تحتاج إلى فاعل، وهي التي تلحقها (ما) الكافة  
عن العمل، وهي: قلما، طالما، كثيرا ونحوها، فيقال في (ما): حرف كاف، مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب. ولو قيل فيه: إنه حرف مصدرى مبني على السكون  
لا محل له من الإعراب، والمصدر المؤول منه ومن الفعل في محل رفع، فاعل - كان  
أحسن. (التطبيق النحوي ١٨٥-١٨٦)

(٢) وقد يقدر من الفعل دون حرف مصدرى، وهو منزه هشام وتعلب وجماعة من  
الكوفيين، وممن أحازه ابن مالك (شرح التسهيل ١٠٥/٢) مثل: "وتبين لكم كيف فعلنا  
بهم" قيل: وهو الراجح؛ لأنه الجاري على ألسنة المعربين (شرح الرضي ٨٣/١، شرح  
الشذور ١٦٧، وانظر الارتشاف ١٧٩/٢، المغني ٤٢٨/٢، ٤٠١، التصريح ٢٦٨/١) قال  
ابن هشام: وعلى هذا فيزداد في الحمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا. (المغني ٤١٢/٢).

الاسمى - وهو قليل - والمتلازمات في كلام العرب التي يجوز أن يُحذف أحدها، كالمبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر، وهو معمولاً (كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، وفعل الشرط وجوابه، فإذا ذكر أحدهما، وأعرّب، تأكّد على المعرب أن ينصّ على قرينه وأن يقدره ويذكره، وإن لم يفعل فلا حرج كبيراً عليه، لكنه قصّر في إحسان الإعراب، وإنما لم يجب ويتحتم إعراب ما لم يُذكر من المبتدأ والخبر أو ما كانا أصله؛ لأن أحدهما قد يجوز حذفه اختصاراً أو اقتصاراً، بخلاف الفاعل.

ومثلهما المضاف والمضاف إليه، فإن الحكم على كلمة بأنها: (مضاف) ليس من ألفاظ الإعراب ولا أحكامه - كما سيأتي - ومع ذلك فإنّ من المؤكّد في حقّ المعرب إذا هم بإعراب المضاف إليه أن يُمهّد له بذكر المضاف. وكذلك التوابع فإذا أعرّب تابعا من التوابع فإن من المتأكّد عليه أن يصرح بالمتبوع، كأن يُعيّن المبدّل منه بعد أن يذكر البدل، وينصّ على المعطوف عليه بعد إعرابه المعطوف، وإنما تأكّد هذا وقرب من الواجب؛ لأن من المهم في الإعراب أن يُعرف المتبوع الذي سيتبعه التابع في إعرابه.

ومنه أيضاً أن ينصّ على الفعل العامل في الفاعل أو نائبه أو في المفعول به إذا كان هذا الفعل محذوفاً جوازاً أو وجوباً.

ومنه الوقوف عند ياء المتكلم المحذوفة بعد الأسماء والأفعال، إذا ظهر لها أثر في اللفظ، بأن لزمت الفعل نون الوقاية بسببها، أو لزم آخر الاسم الكسر مراعاة لها.

ومن القريب من الواجب أيضاً التنصيص على إعراب الجمل، وذلك ببيان محلّها إن كان لها محل، أو ببيان أنّ لا محلّ لها، ويدخل في ذلك تعيين صلة الموصول. وكذلك أشباه الجمل بتعيين متعلّقها. وسأخصّص لذلك بيانا آخر هذا البحث.

ومنه أيضا العناية بالحروف التي يحل المصدر محلها، وهي: (أَنْ، اَنْ، ما، كي، لو، همزة التنسوية وما في حكمهما) فيقتلر معناها منها ومما بعدها، ويُبيّن محل المصدر المؤوّل من الإعراب بحسب موقعه من العوامل<sup>(١)</sup>، مع التنبيه إلى أَنَّ (ما) في بعض المواضع يجوز فيها أن تكون حرفا مصدريا، وأن تكون اسما موصولا، وذلك إذا خلت جملة الصلة من ضمير عائد، نحو: (سرّني ما فعلت)، وأمّا إن اشتملت على هذا الضمير، نحو: (سرّني ما فعلته)<sup>(٢)</sup> تعيّن كون (ما) اسما موصولا، وإعرابهما مختلف جدًا. كما أنها قد تكون مصدرية ظرفية، في نحو: (سأزورك ما دمت في الرياض) فيقال فيها: إنّ المصدر المؤوّل في محل نصب على الظرفية، وقد يقال فيه: إنه في محل جرّ بإضافة الظرف إليه.<sup>(٣)</sup>

(١) وهي ظاهرة في الغالب إنّ تعامل معها العربُ تعامله مع المفردات، وقد يخفى منها محلّ (أَنْ) و(اَنْ) وصلتهما بعد حذف الجار، فهو نصب عند الخليل والكسائي والفراء وأكثر النحويين، حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حذف منه، وجوز سيويه أن يكون المحلّ جرّا. (الكتاب ٣/ ١٢٧، المقتضب ٢/ ٣٤١، ٣٤٦، شرح التسهيل ٢/ ١٥٠، المغني ٢/ ٥٢٦، المسائل السعوية ٥٤)

(٢) ويجوز فيها وجه رابع، أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والتقدير: سرّني شيء صنعته، فالجملة صفة، لكنّ الإعرابين الأولين مُفنيان، وهم الأقربان لما درسه طلابنا. وأنكر أبو حيّان مجيء (ما) نكرة موصوفة. (المغني ٢/ ٥٦٧).

(٣) المنعقد في الإعراب ١٤١. وينبّه الأنطاكى على خطأ من يحسب أن (ما) هي الظرف؛ لأنه يجدها تقابل كلمة (مدة) في التأويل؛ ووجه الخطأ أنّ (ما) حرف؛ فلا تكون ظرفا. ويرى ألاّ تزداد كلمة (مدة) في التأويل؛ لأنها تكون حيثنّ هي الظرف، ويكون المصدر (دوام) مضافا إليه، مع أنّ الواقع -فيما يرى- بخلاف ذلك؛ فالمصدر (دوام) هو الظرف. (المنهاج في القواعد والإعراب ٥١).

وتفصيلها الذي ينبغي أوهاهمهم ويعالج مكانن الخلل في فهمها أن يُعلّموا أن الإعراب اللفظي يكون في المعربات من الأسماء والأفعال التي يكون محل الإعراب منها - وهو آخرها، أو ما في حكم آخرها - يكون قابلاً لعلامة الإعراب، من حيث ذاته التي لا يتعدّر أو يثقل معها النطق بعلامة الإعراب، أو من حيث إن المحل غير مشغول بشيء آخر غير علامة الإعراب. (وسأحصى لك كل الموانع من ظهور الإعراب في حينها).

وأما الإعراب التقديري فيكون في الكلمات المعربة التي ذكرتها وأشرت إليها آنفاً، حين توجد الموانع من ظهور الإعراب في آخر الكلمة المراد إعرابها. وأما الإعراب المحلّي فيلجأ إليه في حالتين: حين لا يكون اللفظ المراد إعرابه كله - وليس آخره فقط - حين لا يكون قابلاً للإعراب؛ وذلك ما يُعرف بالمبنيات (وسأورد عليك المبنيات بعد). والحالة الثانية: إعراب الجمل وأشباهها وكذا المصادر المؤولة من الحرف المصدرى والفعل؛ فإنها وإن كانت بمنزلة المفرد في المعنى والإسناد والسياق، إلا أنها ليست مثله في كون لفظها كله لا يمثل وحدة واحدة يقع الإعراب منها على آخرها.

ويستطيع الطالب أن يفهم هذا كله أيضاً بطريقة أخرى، إذا أتقن أن العوامل في العربية لها تأثيرات مختلفة على بعض الألفاظ التي تكون قابلة للتأثر، وهي التي يكون لها محل من الإعراب (وهي الأسماء كلها، والجمل التي تكون بمنزلتها، وبعض الأفعال) فالعوامل تقتضي فيهنّ الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولا يوجد عامل إلا وهو يعمل أحد هذه الأعمال، فإن كان اللفظ الذي عمل هذا العامل فيه من المفردات المعربة المشار إليها آنفاً - كان للعامل أثرٌ على آخره، الغالب أن يكون ظاهراً ملفوظاً به، وقد يكون مقدّراً ومُتخيلاً

وإذا ما أراد المعرب تقدير شيء فإنّ منهج التقدير في الإعراب أن يُقدَّر في مكانه الأصلي، وأن يحرص على تقليله ، وأن يكون من لفظ المذكور ما أمكن.<sup>(١)</sup>

ونعود هنا مرة أخرى إلى اختبار الطالب في إحصاء عدد المواضع المراد إعرابها، ليضيف إليها هذه الأمور الثلاثة. ويحسن أن نقف معه كثيراً عند إحصائها، فلا يشرع إلا بعد التأكد من دقة ذلك، ولأنه في مقام التدريب والتعليم فإنّه سيؤخذ بالعزائم لا بالرخص، فيحرص على الاستيفاء، واستقصاء كل ما يستحق الذكر في الإعراب ممّا هو واجب أو دونه، ويُلزم أيضاً بتتبع الإعراب وفق هذه الطريقة المنهجية المفصلة التي لا يخطئ مَنْ عالجها أو غيرها، لكنّ مقام التدريب والتعليم يقتضي الالتزام بها؛ لما تشتمل عليه من مراجعة دائمة لأبواب النحو.

وقد يكون من المناسب ألاّ نطالب الطالب بما في هذه المهارة الثانية إلاّ إذا تقدّم في الإعراب، ونجاور المرحلة الأولى إلى هذه المرحلة التي يمكن وصفها بأنها للمتقدّمين، وقد رأيت أنها يسيرة.

### المهارة الثالثة: التفريق بين الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي :

وهذه من أهمّ المسائل التي لا يحيط بها طلابنا على يسرها وسهولتها؛ لأنّ بعضهم يخلط المعرب أحياناً بالمبني، وكثير منهم يحسب الاسم المقصور والمنقوص في بعض صورهِ يحسبهما مبنيين، وبعضهم يعامل المبتنيات معاملة الكلمات العربيات التي يُقدَّر إعرابها.

---

(١) بيان ذلك كله وأمثله في المغني ٢/٦١٣، ٦١٥، ٦١٧. وهو بحث قيم، لا يستغني عنه

وجوده على الآخر، والأصل أنه يقبل ذلك؛ لأنه اسم متمكن أصيل في باب الأسماء، ولا يشبه الحروف في أي وجه من أوجه التشبه، ولكن شيئاً ما منع ظهوره، ولذلك قدرنا وجوده؛ لأنه في الأصل يستحق الظهور.

وأما إن كان هذا اللفظ الذي وقع عليه العامل جملة كاملة مكونة من مسند ومسند إليه، وتشبه الاسم المفرد في الاستعمال، أو كان لفظاً يشبه الجملة في أنه مركب من شيئين فأكثر، وأعني به المصادر المؤولة - فلا يمكن أن يعامل في الإعراب معاملة المفردات؛ لأنها لا تشبه المفردات في اللفظ، وكذا إن كان هذا اللفظ اسماً مكوناً من كلمة واحدة مفردة، لكنه يشبه الحروف في وضعه أو معناه أو استعماله، أو كان فعلاً يشبه الأسماء (وهو المضارع)، ولكن اتصل به في آخره ما تسبب في بنائه، وهو نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة - قلن يستحيب للعوامل أيضاً، ولذلك نحكم على كل ما سبق بأنه قد حل محلّاً من محلات الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم بحسب العامل فيه، ولو أن الذي حل في ذا المحل اسم متمكن أو فعل معرب لظهر عليه بوضوح أثر الإعراب كالضمة أو الفتحة...

وأما إن كان اللفظ جملة لا تشبه الأسماء في مواضع استعمالها، أو كان فعلاً (يستثنى ما أشبه الأسماء وهو المضارع المعرب، وصورة من صور الماضي<sup>(١)</sup>)، أو كان حرفاً فكل هذه الثلاثة لا يتسلط عليها العامل؛ ولذلك يقال عنها: إنها لا محل لها من الإعراب.

### المهارة الرابعة: الاعتماد على المعنى في الإعراب:

وذلك أنهم يخوضون في ألفاظه دون البداية بما هو أقرب لهم من ذلك وأيسر عليهم، وهو التأمل في المعنى، وهو متاح لكل طالب مهما بلغ من

(١) سيأتي التنبه عليها مفصلاً في حينه.

الضعف، وقدما حذر ابن هشام من ذلك، فجعل من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، قال: وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك.<sup>(١)</sup> وأرى أن من المقيد جدا لهم أن يُوقفوا على أن غالب ما يعربون ظاهراً فيه أنه جملة اسمية، أو فعلية: فإن كان فعليةً فعمادها على فعل يدلّ على حدث لا يخفى على أحد، ويُدرّبوا تدريباً عقلياً منطقياً في كل مثال أن لكل حدث محدثاً قام به أو اتصف به، فهو الفاعل، وقد يكون في الجملة شيء وقع عليه هذا الحدث وفعل به، فهو المفعول به، وكلّ ذلك قد يكون على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز والتوسّع، وقد يُذكر فيها زمانه، أو مكانه اللذان وقع فيهما الفعل، فهو المفعول فيه، وقد يذكر سببه وعلمته، فهو المفعول لأجله، وقد تُبين هيئة الفاعل عند وقوع الحدث منه، أو المفعول به عند وقوع الفعل عليه، فذاك الحال، فإن يُبين نوعه أو عدد مرات وقوعه أو أعقب الفعل بمصدره تقويةً وتوكيداً فهو المفعول المطلق، وهكذا. ويمكن أن يظهر ذلك بوضوح على مثال طويل متكلف، وهو قولك: (قرأ الكتاب أمس وطلوع الشمس زيدٌ عندي مستعجلاً قراءة سريعة رغبة في إتمامه) فيُسأل عن الحدث الذي وقع وُئيت عليه الجملة كلّها وهو القراءة، وعن القارئ، والمقروء، وزمان القراءة، ومكانها، والشيء الذي وقعت القراءة مصاحبةً له، وعن نوع القراءة، وعلة وقوعها، وحالة القارئ لحظة القراءة، وهكذا.

(١) المعنى ١/٥٢٧-٥٣٩. وذكر ما يقارب اثنين وعشرين مثالا على أوهام في الإعراب

وإن كانت الجملة اسمية فَيُسأل عن الشيء الذي أنشئت من أجله الجملة وتحدثت عنه، فهو المبتدأ أينما كان، ويُسأل عن الحكم الذي تضمنته الجملة عنه، فذاك هو الخبر أيّا كان، ويُطبق ذلك على مثل: (مِنَّا زَيْدٌ)، ولا يختلف الأحكام بعد دخول النواسخ كثيرا عن هذا.

وسنرى بعد أن التدقيق في المعنى له أثر في الإعراب، كما في (رأى) العلمية والبصرية، و(ترك) بمعنى: صبر، أو بمعنى: حلف.

### المهارة الخامسة: تصوّر النحو كلّهُ تصوّرا إجماليا:

تقرّر أولَ البحث أن من أهم أسباب ضعف طلابنا أن تفاصيل مسائل هذا العلم تكاد تنسيهم أصوله، فمن المستحسن في تعليمهم الإعراب أن نعيد تربيته إليهم موجزا جدّا؛ ليرَوْه كلّهُ في مشهد واحد، فيعرفوا أطرافه، والعلاقة بين أبوابه، وسيرَ تربيته، ويعلموا موطن أقدامهم، فيتشجعوا على السير الآمن فيه، حين يدركون المدى الذي قطعوا والذي ينتظرهم.

كما يجب أن تصوّره لهم معتمدين على المعنى والوظيفة النحوية للكلمة، فإن غالب الطلاب قد نُقشت في أذهانهم صورةٌ للمعمولات لا يرونها فيها إلا أسماء ظاهرة صريحة مجاورة لعواملها، ولذلك صُعِبَ عليهم، ولو اعتنوا بالمعنى لأعربوا كل كلمة مهما خفي لفظها، أو بُعد مكانها، أو أشكلت صورتها.

وغالب التأليف النحوي -ومنه نظام الألفية وشروحها التي يدرسها طلابنا، وسأنظر في السرد القادم إلى ابن هشام في أوضح المسالك، وسأخصّه تلخيصا يُظهر للطلاب سهولة النحو وقصره، وينبّه على أهمّ ما يتعلق منه بفنّ الإعراب



خاصة، ويوقفه على أهم ما درسه -<sup>(١)</sup> يقوم على ثلاث مقدمات: الأولى يثبت

انقسام الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف.

والمقدمة الثانية يثبت أن الكلمة إما مبنية ثابتة على صورة واحدة، فلا يتغير آخرها، وعلى ذلك الحروف كلها، والأفعال الماضية كلها (يُستثنى منها الماضي الواقع بعد شرط جازم فعلا له أو جوابا، فالأشهر عند المعربين أنه في محلّ جزم<sup>(٢)</sup>)، وأفعال الأمر كلها مبنية، وصورتان من صور المضارع: إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة، وكذا ما كان من الأسماء يشبه الحروف في صورتها ووضعها أو معناها أو طريقة استعمالها، وسأورد عند الحديث عن الخطوة الأولى من خطوات الإعراب، وهي ذكر النوع - سأورد جميع الأسماء المبنية لتضاف إلى ما سبق من الحروف والأفعال، ولا بدّ من استحضارها وإحصائها؛ لأن غالب ما سيأتي من أقسام مبنيٍّ على معرفتها.

- وإما معربة، وهي عدا ما تقدم الإشارة إليه، وهي المتغيرة التي يظهر في آخرها أثر العامل فيها، ظهورا محسوسا أو متخيلا مقدّرا، وقد يكون رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما. ولكل واحد منها علامات تختلف حسب الأبواب. والمقدمة الثالثة يثبت أن الأسماء إما نكرة، وإما معرفة، وعددت ستة أنواع للمعارف.

---

(١) ولا يغنيه ذلك عن تفصيلات نحوية كثيرة، مجالها النحو الذي يمكنه من إقامة الكلام والحكم عليه، وإنما غمّلُ المعرب أن يتعامل مع نصٍّ صحيح، فمعربه ويثبت وجهه. مع علمي ويقيني أنّ بعض ما أذكره بعد في غاية الظهور والبيان، لكنني أراه مهما للطالب المبتدئ؛ لأهون عليه شأن النحر، وليرى ما درسه في سنوات معروضا عليه في أسطر فيعتدّ سهولته، ويجزو عليه.

(٢) المفتي ٢٨/١ - ٢٩، ٤٠٣/٢، ٤٠٩، ٤٢٣، قواعد الإعراب ٣٩، شرح القواعد للكافيجي ١٢٢، وفيه بحث جيد.

ثم يشرع في صلب النحو بذكر المرفوعات، فالمنصوبات، فالجحوريات،  
 فأول المرفوعات وثانيها: المبتدأ والخبر، ولا بد للطلاب لتمييز الأشياء أن يُبين له  
 أن المبتدأ هو الشيء الذي ابتدأت به في ذهنك؛ لتحدث عنه ولتحكم عليه،  
 ولا يلزم أن يكون هو المبدوء به في اللفظ، ولا تنتظر أنه لا يكون إلا في صورة  
 الاسم الظاهر، فقد تجده كذلك، وقد تجده بصورة الضمير المنفصل، أو المصدر  
 المؤول، وقد يكون متأخرا، وقد يكون محذوفا . والغاية أن تبحث في المعنى عن  
 الذي يصلح للجواب عن: (مَن الذي أو ما الذي تحدث عنه؟) ومن مواضعه  
 المشتهرة أن يقع بعد (حيث) و(لولا).

وربما أخطأ الطلاب في المبتدأ الذي لا يرفع خيرا، بل يرفع فاعلا أو نائبا  
 عنه، يسد مسد الخبر، لأنهم ألفوا أن المبتدأ يلزمه الخبر، ولم يتنبهوا أن هذه  
 الصورة خالفت المؤلف؛ لأنك لو تأملت المبتدأ في نحو: (هل قائم الزيدان؟)  
 لوجدته يخالف المبتدآت المعتادة؛ فهو نكرة لا بد أن يعتمد على شيء قبله، كما  
 أنه في معنى الفعل تماما، إلا أنه في لفظ اسم، فالمعنى: هل يقوم الزيدان؟

والخبر هو الذي يكون جوابا عن: (مَ أخبرت عن المبتدأ، وحكمت عليه؟)  
 وانتظره في أي صورة، وفي أي مكان من الجملة، فقد يكون بعد المبتدأ مجاورا  
 له، وقد يكون بعيدا عنه، وقد يكون قبله، وقد يكون محذوفا. وقد يكون اسما  
 مفردا، من لفظ واحد أو ما في حكمه، فيحكم عليه أنه مرفوع، أو في محل  
 رفع، كما سيأتي، وقد يكون جملة - وهو ما يُعرف بالجملة الكبرى<sup>(١)</sup>

(١) وهذا من المواضع الممتازة للتدريب، ففيه تعليق المتدرب بالمعنى الكلي للجملة، وتحليل  
 دقيق للجملة والنصوص، وتطبيق على الإعراب اللفظي والمحلّي. ومن مواضعه التي تحفى  
 على طلابنا أن يأتي بعد المبتدأ اسم فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ فهذا مبتدأ ثان، نحو: (زيد  
 أبوه حضر)

والصغرى - أو شبهها، فتعرب ألفاظه إعراباً جديداً مستقلة عما قبلها، ثم يُحكم على مجموعها بأنه في محل رفع، غير<sup>(١)</sup>. وكذلك تعرب بعد النواسخ الآتية، إلا أن المحل قد يختلف رفعا ونصبا، حسب تفصيلها الآتي، ويُنبه الطالب إلى أنه متى لقي شبه الجملة: الظرف، والجار والمجرور فليحزم أنهما لن يكونا مبتدأ ولا ما أصله المبتدأ بعد النواسخ الآتية، بل هما قطعاً الخبر إن كان بهما تمام القاعدة والعلم، وإلا فإنهما متعلقان بالمبتدأ أو متعلقان بالخبر أو ما كانا أصله.

ومن مهارات الإعراب المتعلقة بهذا الباب أنه حين يلتبس على الطالب المبتدأ بالخبر، فلا يعرف المحكوم عليه، ولا الحكم، فليُنظر: فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، فالمعرفة هو المبتدأ، تقدم أو تأخر، وإن كان كلاهما نكرة، بمسوغ فالأول في اللفظ هو المبتدأ، وكذا إن كانا معرفتين متساويتين، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبراً، وقيل: المشتق هو الخبر وإن تقدم، واختار ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن يكون المبتدأ هو الأعراف منهما، أو هو المعلوم عند المخاطب، وهذا أعدل الأقوال<sup>(٣)</sup>.

(١) وبعضهم يعرب شبه الجملة: الجار والمجرور متعلقين بمحذوف هو الخبر، وكلاهما قوي، كما سيأتي.

(٢) في المغني ٤٥١/٢. واستطرد في بيان ما يعرف به الاسم من الخبر بعد النواسخ، وفي الفاعل والمفعول، ولم أورد؛ لأنه لا يعني المعرب الذي يُفترض أنه يتعامل مع نص صحيح مضبوط بالشكل، وخلاصته أن الأعراف هو الاسم، والآخر الخبر.

(٣) ويستفاد من ذلك أيضاً في تعيين أسماء النواسخ وأخبارها، ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو: (هذا) فإنه يتعين كونه الاسم، لمكان التثنية المتصل به. ويشار إلى أن المصدر المؤول من (أن) و(أن) وما بعدهما بمنزلة الضمير، فيقلب تقديمه في الإعراب فيكون هو اسم (كان) وأخواتها. (المغني ٤٥٣/٢).

ثم يفرّع عن المبتدأ والخبر بذكر الأدوات التي تدخل عليهما فتغيرهما وتنسخهما، وتمنحهما أحكاماً وأسماءً جديدة، وهي (كان) وأخواتها: ليس، صار، أصبح، أضحى، ظلّ، أمسى، بات، مازال، ما فتى، ما برح، ما انفك. وكلها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. واستطرد بعدها لذكر أربعة أحرف تعمل عملها لأنها أشبهت واحدة من أخواتها، وهي (ليس)، وهذه الأحرف: ما الحجازية، ولا، ولات، وإنّ النافيات. ثم ذكر أفعال المقاربة<sup>(١)</sup> بعد باب (كان) لأنها مثلها في عمل الرفع والنصب، وإن خالفتها في شروطها، حيث لا يكون خبرها إلّا جملة فعلية، فعلها مضارع، مقترن بـ (أنّ) أو مجرّد منها<sup>(٢)</sup>، فتكون الجملة أو المصدر المؤول في محل نصب، وهي: كاد، أو شك، كَرَب، عسى، اخلولق، حرى، أنشأ، طفق، وما كان بمعناها. ثم ذكر الناسخ الثاني، وهو (إنّ) وأخواتها: أنّ، كأن، لكنّ، ليت، لعل، وكلها حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولكل واحد منها معنى ظاهر. ومما

(١) غلب عليها هذا الاسم، وإلّا فهي ثلاثة أنواع: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع، وقد تسمّى في بعض المصادر المتأخّرة: (كاد) وأخواتها.

(٢) من مسائل الإعراب في هذا الباب أنّ من النحويين من يرى أنّ (أنّ) الواقعة في الخبر لا تعرب مصدرية؛ لأنّها تؤوّل مع الفعل بعدها بمصدر، فيكون في حكم المفرد، ويؤدّي إلى جعل الحدث حراً عن الذات، وهو غير جائز ولا يستقيم في التأويل، ويرى أن تعرب حرفاً نصب فحسب، ومنهم من لا يفرّق بين (أنّ) في هذا الاستعمال وغيره، ويؤوّل. (تعليق الفرائد ٢٩٧/٣، التصريح ١٦٧/١، التطبيق التحوي ١٣٨-١٣٩). ويرى الشيخ علي رضا أنّه لا يجوز تأويل الخبر بأنه مصدر مؤوّل؛ لأنّ خبر هذه الأفعال لا يكون مفرداً، بل جملة فعلية، ولا حاجة لتكلف ما لا ضرورة له. (المختار في القواعد والإعراب ٧٦-٧٧).

يتعلق بالإعراب في بابها أنه قد تتصل بهن (ما) الزائدة فتكفهن عن العمل<sup>(١)</sup>،  
 فيُصرَّح في الإعراب أنَّ (ما) كافة، وأن الحروف التي قبلها مكفوفة عن العمل،  
 فإن كان الذي بعدهن اسم أعرب مبتدأ. ويُدرَّب الطالب على التمييز بين هذه  
 الحرفية الكافة في نحو: (إنما أنت كريم) و(ما) الاسمية الموصولية التي تكون في  
 محل نصب، اسمًا لتلك الحروف، في نحو: (إنَّ ما فعلته صحيح)، و(ما) الحرفية  
 المصدرية التي يُؤوَّل منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ يكون في محل جرٍّ في مثل:  
 ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾<sup>(٢)</sup>، وهو محتمل للاسمية وللحرفية في  
 نحو: (إنَّ ما فعلت صحيح). وقد سبقت إشارة إلى ذلك.

وأُلحق بـ (إنَّ) وأخواتها (لا) النافية للجنس؛ للاتفاق في أصل العمل، وإن  
 اختلفت الشروط وطبيعة العمل، حيث يكثُر حذف حيز (لا)، أو يلزم عند  
 بعضهم. وحيث إن اسم (لا) قد يكون مبنيا، فيعامله المعرب معاملة المبنيات،  
 وستأتي، وقد يكون معربا، فيكون مثل اسم (إنَّ) وأخواتها تماما. ومن مواضع  
 الإعراب في هذا الباب قولهم: (لا شك) و(لا بُدَّ) و(لا بأس) و(لا عليك)  
 و(لا سيما).

ثم الناسخ الثالث (ظنَّ) وأخواتها، وتشمل أفعال القلوب: حسب، خال،  
 زعم، رأى<sup>(٣)</sup>، ألقى، درى، جعل، عدَّ، علم، وجد، وأفعال التصيير: جعل،  
 اتخذ، ترك<sup>(٤)</sup>، ونحوها وهي تنصب المبتدأ والخبر كليهما، يُسمَّى الأول في

(١) ماعدا (ليت) فقد يبقى عملها.

(٢) سورة ص، الآية (٢٦).

(٣) المراد العلمية التي هي من أفعال القلوب، كما هو ظاهر السياق، أمَّا إن كانت بصرية  
 فهي من أفعال الجوارح لا تنصب إلَّا مفعولا به واحدا، وما بعده يعرب حالا.

(٤) فإن كانت بمعنى: خلف، بوغائر، فلا تنصب إلَّا مفعولا به واحدا، وما بعده حال للمضي ٥٩٩/٢.

الإعراب مفعولا به أول، والثاني مفعولا به ثانياً<sup>(١)</sup>، وقد تزايد همزة التعدية قبل (علم) و(رأى) فتصبح متعدية لثلاثة مقاعيل، ومثلها ما هو بمعناها، نحو: نبأ، أنبا، حبر، أخبر، وقد بسد المصدر المؤول من (أن) والفعل، ومن (أن) ومعموليهما مسد مفعولين.

ثم يكمل باقي المرفوعات، وهي الفاعل ونائبه، فالفاعل هو الذي يصلح جوابا عن: (ما الذي أو: من الذي قام بهذا العمل؟ أو اتصف بهذا الحدث المفهوم من الجملة؟) ولن تجده إلا بعد الفعل أو ما هو بمنزلة، ولا يكون قبله على الصحيح، بل يُعرب المتقدم مبتدأ، في مثل: (محمد حضر)، وقد يكون الفاعل اسما ظاهرا، مجاورا لعامله أو بعيدا عنه متأخرا، وقد يكون مصدرا مؤولا، أو ضميرا بارزا متصلا أو منفصلا، وإلا فهو قطعا ضمير مستتر، يسهل عليك تقديره، ولا يصح منك نسيانه.

وقد يشكل على المعرب تعيين نوع استناره من حيث الجواز أو الوجوب، ولعلماء النحو فيه كلام مشكل<sup>(٢)</sup>، ومن أوضح ما تُبين به المسألة أن يقال: إن كان الفعل مسندا إلى غائب - وهو الذي يُقدَّر به (هو) - فهو مستتر جوازا، وإن كان مسندا إلى غير الغائب، ويشمل المتكلم والمخاطب فهو مستتر

---

(١) يحسن بالأستاذ هنا أن ينبه طلابه على خطأين شهيدين في ألفاظ الإعراب يترددان هنا، وهما: أن كلمة (أول) ممنوعة من الصرف، فلا سبيل إلى تنوينها، وأن كلمة (ثان) اسم منفوص، يعامل معاملة (قاضي) فتحذف ياءها في حال الرفع والجر، وتثبت في حال النصب، وهي بالتنوين في الجميع.

(٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١، شرح الألفية لابن الناطم ٦٠، شرح لكافية للرضي ١٣/٢، الارتشاف ٤٦٢/١، توضيح المقاصد ١٣٣/١ - ١٣٤، أوضح المسالك ٨٧/١ - ٨٨.

والمجرب، ويضاف إلى ذلك الاستتار في أساليب خاصة التزم فيها إضمار  
الفاعل، وتميزت بذلك تفريقاً بينها وبين الأساليب المعتادة، وذلك بعد (ليس)  
و(لا يكون) في الاستثناء، و(عدا) و(خلا) و(حاشا) إذا اعتقدت أنهن أفعال  
للاستثناء، وفعل التعجب، واسم الفعل، والمصدر النائب عن فعل الأمر.

ومما يقع فيه الخطأ في هذا الباب أنهم لا ينتظرون الفاعل أو نائبه إلا بعد  
فعل صريح، ويغفلون عنهما بعد الأسماء المشتقة من الفعل التي تعمل عمله،  
وسياتي لها ذكر.

ومن مشكلات الباب إعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط  
والتحضيض في نحو: (إن زيداً قام...) فالأولى أن يُعرب فاعلاً لفعل محذوف، ولا  
يُعرب مبتدأ؛ لأن هذه الأدوات خاصة بالدخول على الأفعال. ولو أنه أعربه  
مبتدأ فليس ذلك ببعيد، فهو رأي الكوفيين والأخفش.<sup>(١)</sup>

وأذكر في هذه المسألة أن النحويين يقررون أن كل الأفعال والمشتقات  
المحضة تتحمل ضميراً، لكني لا أرى أن على المعرب أن ينص على فاعل  
المشتقات إذا كان مستتراً إلا إن ظهر له عمل في غير الفاعل كأن ينصب  
المفعول به مثلاً، فلا يجب مثلاً على معرب (محمدٌ أفضلُ من أخيه) أن يقول:

(١) تلقيت هذه الفائدة النافعة والمناسبة للتدريب عن كتاب (التطبيق النحوي) للدكتور عبده  
الراجحي ٤٣-٤٤. وهي أيضاً في المعين في الإعراب ٩. والمختار في القواعد والإعراب  
٢١٧. ويحسن تنبيه الطالب أن نحو: (قم أنت) أن الضمير توكيد، لا فاعل.

(٢) انظر: معاني القرآن له ١/٣٥٤، ٢٦٧، وشرح السراي ٤/١١١، الإنصاف ٢/٦١٥-٦١٦،

وفاعل (فُضِّل) ضمير مستتر<sup>(١)</sup>. ولا على معرب (هو قائم) أن يقول:  
 وفاعل (قائم) ضمير مستتر جوازا. والسبب فيما أرى أن أقوى هذه المشتقات  
 وهو اسم الفاعل إذا كان حمدا ورفَعَ الفاعل الظاهر ونَصَبَ المفعول - فإنه  
 محدود على أرجح الأقوال في حكم الخبر المفرد<sup>(٢)</sup>، ولو راعَوْاُ عماله وفاعله  
 ومفعوله لكان الأليق به أن يكون في حكم الجملة. كما أن بعضهم نصرَ على  
 أن فاعل هذه المشتقات لا يظهر، وإن ظهر فهو من باب التقديم  
 والتأخير<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن له طبيعة في الاستعمال تخالف طبيعة الأفعال، فلا  
 يساوى بينهما في الإعراب التفصيلي. كما أنه قد يكون الوصف دالاً على مثنى  
 أو جمع في مثل: (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) فإن نُصِرَ في الإعراب  
 على فاعله صار أشبه بلغة (أكلوني البراغيث)، كما أنه يشكل تقديره في مثل:  
 (أنت قائم) فهل من قبيل المستتر جوازا أم وجوبا؟

وآخر المرفوعات بالأصل نائبُ الفاعل، وهو الذي يحل محل الفاعل بعد  
 حذفه، والغالب أنه هو الذي كان مفعولاً به في الجملة قبل تغيير فعلها من البناء  
 للفاعل إلى البناء للمجهول. والذي يصعب من أمره عند طلابنا نيابةً أجازَ

(١) وعلى فرض إعرابه: فهل هو مستتر وجوبا أو جوازا؟ انظر بحث الأستاذ: عباس حسن في  
 النحو الوافي ١/٢٣٢.

(٢) صرح ابن مالك أنه ليس بجملة عند المحققين؛ لأن الجملة ما تضمّن جزئاً لعوامل الأسماء  
 تسقط على أعظهما أو لعظ أحدهما. (شرح التسهيل ١/٣٠٤) وهو صريح كلام ابن  
 هشام في المعنى ٥٥٦/٢، وظاهر مثيله في الأوضح ١/١٩٤، فقد مثل له من قبيل المفرد،  
 وانظر اجمع ٢/١٣.

(٣) وهو رأي الكوفيين والسهلي والزمخشري وابن الحداد، وحكى الإجماع عليه، وحالفهم  
 ابن هشام واحتج عليهم ومازغ في ثبوت الإجماع. (تخليص الشواهد ١٨٣، شرح الشذور  
 ١٨٢، المعنى ٥٥٧/٢).



والمحروور في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فالأشهر عند النحويين أنَّ النائب هو المحروور<sup>(٢)</sup>، فهل يكون هذا المحروور محروورا لفظا مرفوعا محلا<sup>(٣)</sup>، فيعامل حرف الجر الأصلي معاملة الزائد. وقيل: إن النائب بمجموع الجار والمحروور<sup>(٤)</sup>، فيكون

(١) سورة فاطر، الآية (٣٦).

(٢) يعزى للبصريين، وهو الظاهر من كلام المرد (المقتضب ٥٢/٤)، وابن السراج (الأصول ٨٠/١)، والجزولي في المقدمة ١٥٢، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١-٥٣٦، والملخص لابن أبي الربيع ٢٩٣، والنكت الحسان لأبي حيان ٥٤، والارتشاف ١٩٢/٢، وشرح اللمحة لابن هشام ٣٥٥/١ وغيرها. وفي أحد أعاريب ابن هشام ما يدل على ذلك. (أوضح المسالك ١٧٤/٢).

(٣) نصَّ على ذلك أبو حيان، ونقله عن البديع والنهاية، قال: فهو كالمحروور به (من) الزائدة إلا أنه لا يُتبع على الموضع. (الارتشاف ١٩٢/٢) ويميل إليه الأستاذ عباس حسن (النحو النواحي ١١٧/٢-١١٨، الحاشية) وهو في جامع الدروس العربية ٢٤٩/٢، المعجم المفصل في الإعراب للمحيط ٤٤١. المعجم في الإعراب لعمر توفيق ١٧٤. ولم أجده كثيرا في إعراب المتقدمين.

(٤) كلام أبي علي نصَّ على ذلك (الإيضاح ١١٤، المقتصد ٣٥٣/١، ٣٥٥) وهو ظاهر كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحية ٣٧٣/٢، وكذلك المعكزي في شرح اللمع ٢٥٢/١، وابن القيسري في الهادي في الإعراب ٥٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٧، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٦١٩/١، ونصَّ عليه ابن معط في ألفيته (شرحها لابن القواس ٦٢٢/١) ونقله صدر الأفاضل عن النحويين، ورقه، وقال: إنه سهوٌ منهم (التعمير ٢٦٩/٣)، واشتهر هذا الرأي عن ابن مالك (شرح التسهيل ٧٧ شرحه ١٢٦/٢، شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢، شرح العمدة ١٨٣/١، ١٨٦ وعزى إليه ذلك في توضيح المقاصد ٣٠/٢، شرح اللمحة البدرية ٣٥٦/١. وهو من بعد في شرح الألفية لابن الناطم ٢٣٤. قال أبو حيان: إنه لم يقل به غيره. (الارتشاف ١٩٢/٢، التذيل ١٢٤/٢ ب)، وفيه التصريح بأنه ينقل هذا القول عن غيره، ولعله ابن الناطم.

إعرابه أنَّ مجموع الجار والمجرور في محل رفع، نائب عن الفاعل<sup>(١)</sup>، كما يقال ذلك في إعراب جائر في الخير، وهذا أحسن من الأول، وخيرٌ عندي منهما وأيسر رأيٌ يُعزى للكسائي وهشام وكثير من المتأخرين، وهو أن النائب ضمير مبهم مستتر، يحتمل أن يراد به ما يدلّ على الفعل من ضمير مصدر أو ظرف زمان أو مكان<sup>(٢)</sup>، وعيّن ابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر المفهوم من الفعل<sup>(٣)</sup>، ووجه قوة هذا الرأي أنه الأقرب للمعنى، ويُتقي على تعلق الجار والمجرور تعلقاً ظاهراً بالفعل، فالمعنى في الآية السابقة: وقع القضاء عليهم. كما أنهم قاتلون به في نحو: (وَقِفْ لِإِجْلَالِك) حيث يمنعون كون الجار والمجرور نائباً عن الفاعل؛ لكونه علةً.

ومما يُفاد به المعرب في باب النائب عن الفاعل إعرابُ ما بعد الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، نحو: حُصِّمَ، وَزُكِّمَ، وَهُرِّعَ وَشُغِفَ وَذُهِّشَ، وَغِيَّ وَنَحَوْهَا، حيث يجوز أن تعرب نائب فاعل، وفاعلاً، وهو الأرجح<sup>(٤)</sup>.

ومن مشكلات إعراب هذا الباب أنه إذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة ثم بُني للمجهول، فإنَّ أحدها - والغالب أنه أوّلها - يُسمّى نائباً عن الفاعل، ويظل

(١) تم عمل به د. عبده الراجحي في التطبيق النحوي ١٩٢. وصري الأشر في دليل الإعراب (١٨) وأحمد قبش في الكامل في النحو والصرف والإعراب ٩٥. ولم يصرّح به الشيخ محي الدين عبد الحميد، فهو يقول في نحو هذا: الجار والمجرور نائب فاعل (حاشيته على ابن عفيّل ١/٥١٠، وعلى أوضح المسالك ١٥١/٢. وقد يزيد: أنه متعلق بفعله: ١/١٧٧، ٢/١٤٣، ٣/٦٨). ونحوه في الوحيد في الإعراب ١٦٥.

(٢) تجده في التذييل ١٢٤/٢ ب-١٢٥، الارتشاف ١٩٢/٢، ويؤيده نأويل ابن هشام ١٤٤/٢.

(٣) التذييل ١٢٥/٢، الارتشاف ١٩٢/٢، أوضح المسالك ١٣٨/٢.

(٤) انظر: النحو الواقي ١/١٠١، التطبيق النحوي ١٩٢-١٩٣. المنجد ٢٤٤. وأوجه بعضهم.

الباقى على تسميته، فيقال مفعول بال، وبالث، مع أنه لم يدكر في الإعراب  
المفعول الأول، ولو نُصَّ على أن نائب الفاعل سدّ مسدّ المفعول الأول لكان  
خيرا<sup>(١)</sup>.

وقبل أن يغادر المرفوعات ذكرَ بابين يعالجان صورتين من صور عمل الفعل  
فيما بعده، وهما الاشتغال والتنازع، فالأول يعالج حالة انشغال العامل عن  
معموله بمعمول أولى منه، وإثما يعني المعربَ منه أنه إذا وَجَدَ الاسمَ المتقدمَ  
مرفوعاً فإنه يعربه مبتدأ، والجملة بعده كلها في محل رفع، خير عنه، وإن وجده  
منصوباً فإنه يُعرِّبه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المتأخر  
المشغول، يُقدَّر العامل من لفظه إن أمكن، وإلا فمن معناه، وخطأ الطلاب فيه  
أن يحسبوه مفعولاً به مقدماً للفعل المتأخر، كيف وقد اشتغل هذا الفعل المتأخر  
عنه بنصب ضميره أو ما يتصل به.

وأورد بينهما باب التعدي وال لزوم، وأهمُّ ما يعالجه من قضايا الإعراب  
الحديث عن المفعول به، وهو أول المنصوبات، وأكثرها وروداً، وكان الأظهر في  
التأليف أن يؤخَّرَ فيبدأ به عند سرد المنصوبات.

ثم ذكر الباب الثاني من البابين اللذين يعالجان صوراً خاصة، وهو باب  
التنازع، الذي يعالج تعدد العوامل وتسلُّطها على معمول واحد أو معمولات  
متعددة. والذي يعني المشتغل بالإعراب منه أن ينظر في العامل الذي لم يعمل في  
الضمير، فيُعمله في الاسم الظاهر، تقدّم أو تأخَّر، وإن لم يظهر في اللفظ أنَّ

(١) ولم يفعل ذلك الشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح في كل أعاريه: ٣١١/١،

٣٠٤/٢، ١٣٦، ١٣٧، ٣٥٦، ١٥٤، ١٣٠/٣، ٣٢٣، ١٠/٤، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣١،

٣٠٤، ٣١١، وكذا التوحيج في المعين ٧٨، والخلاصة في المنجد ١٢٢.

أحدهما اتصل بضمير فعمل فيه، فليجَرِ على مذهب البصريين، ويعتقد إعمال الأخير الأقرب للفظ المعمول، ويعتقد أنَّ ما سبقه عمل في ضمير محذوف، يحسن به أن يفدَّره. وليس للمعرب إلَّا أن يتعامل مع النصِّ الصحيح الذي أمامه، ويدع المسائل الأخرى لمباحث النحو.

ثم ينتقل إلى الفرع الثاني من أحكام الأسماء، وهي المنصوبات، وبدأها بالمفاعيل الخمسة، وأولها المفعول به الذي سبق ذكره ضمناً في باب التعدي وال لزوم، ذاكرة من الأفعال ما ينصب مفعولاً واحداً، وما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

ومن السهل جدا على المعرب أن يعرف المفعول به، فلا يبحث عن صورة معينة في مكان معين، بل يبحث عن جواب هذا السؤال: (ما الذي أو: من الذي وقع عليه الحدث المفهوم من الجملة؟) فقد يكون ذلك اسماً ظاهراً بعد الفاعل مباشرة، وقد يكون قبله، وقد يكون ضميراً متصلاً، أو منفصلاً، أو مصدراً مؤولاً، أو محذوفاً، وقد يكون قبل العامل نفسه، وقد يكون في مكان بعيد عن العامل، وقد لا يُذكر له في الجملة عامل، مثل: أهلاً، سهلاً، مرحباً<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الفعل متضمناً معنى يقع على أكثر من شيء، فيكون له أكثر من مفعول، فإذا قلت: ظننته قائماً، فضمير الغائب الهاء مفعول به؛ لأنه وقع عليه الظن؛ فهو مظنونٌ أن القيام صادر عنه. والقيام أيضاً مفعول به ثانٍ؛ لأن الظن وقع عليه أيضاً، فهو مظنونٌ صدوره من الغائب.

---

(١) على أنَّ المعنى: لقيت أهلاً، وأصيت سهلاً، وصادفت أو وجدت مرحباً، على أن (مرحباً) اسم مكان، ويجوز أن تكون مفعولاً مطلقاً. (شوارد الإعراب ٥٦، المعجم الوسيط في الإعراب ٢٩١، قاموس الطلاب في الإعراب ٧٤). وقال الفراء: (مرحباً) (وأهلاً) منصوبة على المصدر، وفيه معنى الدعاء. (الزاهر ٣٣٥/١، الإعراب المكامل ٧٦-٧٧).

ويُذكر هنا ما يُسمّى في الإعراب شيئا بالمفعول به، وهو المفعول المنصوب المعرفة الذي لا يصلح أن يكون تميزاً، بعد الصفة المشبهة ونحوها، في نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهه) ولا يستحق أن يكون مفعولاً به؛ لأن الصفة المشبهة في حكم الفعل اللازم الذي لا يتعدى للمفعول به<sup>(١)</sup>.

ويُذكر أيضاً المنصوب على نزع الخافض؛ فإنه قد يُسمّى مفعولاً به توسعاً<sup>(٢)</sup>، لأن علاقة الجار والمجرور بالفعل علاقةً المفعولية<sup>(٣)</sup>، فإذا حُذف الجار كان ذلك أظهر، ولذلك يقول البصريون: إن الناصب له الفعل<sup>(٤)</sup>. والصحيح أنه باب غير قياسي إلاّ مع (أن) و(أن)،<sup>(٥)</sup> وما ورد من آيات تحمل على هذا الباب مع غير المصادر المؤولة فإنه يمكن حملها على إعراب آخر، وبخاصة أن

---

(١) راجع المقتضب ١٦٢/٤، الأصول ١٣٤/١. وعنه ابن هشام نوعاً خاصاً من أنواع المنصوبات، وهو سادسها. (الشذور وشرحه ٣٤٤). وقد يقع الشبيه بالمفعول به في بعض الاستعمالات الخاصة عند بعض المعرّبين (أوضح المسالك ١٤٧/٣، الجمع ٣٢/٢).

(٢) راجع بحث الدكتور إبراهيم البيهقي المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية.

(٣) الجار والمجرور في محل نصب، على المفعول به. قال الرضي: والتحقيق أنه المجرور فقط، ولكنهم توسعوا. (شرح الكافية ٢٧٣/٢).

(٤) وأنه من باب الحذف والإيصال، والكوفيون يقولون: إسقاط الجار ونزع الخافض. (حاشية الصبان ٨٩/٢).

(٥) البحر المحیط ٢٧٥/٤. وزاد ابن هشام (كي) (المغني ٥٢٥/٢). وزعم الأخفش الصغير أنه يجوز قياساً حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمخلف (شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١، شرح التسهيل ١٥٠/٢، شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، شرح الرضي ٢٧٣/٢، وراجع: (النحو الوافي ١٦٠/٢)).

يُضْمَنُ الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ<sup>(١)</sup> وحيثُذ يعرب مفعولا به. وتبقى بعض الألفاظ التي لا يتصور فيها ذلك، مثل إعراب: لغة، اصطلاحا، شرعا، ونحوها التي أعربها بعض المتقلمين على نزع الخافض، والجواب عنها أنها قد تدخل في أبواب وأعراب أخرى<sup>(٢)</sup>، كما سترى. فليس المعرب محتاجا إلى القول بنزع الخافض إلا في المواضع السماعية المحفوظة، وهي قليلة، ولو أنه قاله في المواضع المحتملة فقد وافق عملا للنحويين، ولم يخطئ.

ومن مسائل المفعول به: المنصوبُ على الاختصاص، فيجوز أن يقال فيه: إنه منصوب على الاختصاص، وأن يقال: إنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا، تقديره: أعني، أو أخص، أو ما هو بمعناها.

ومثله تماما المنصوب على القطع، فيقال: منصوب على القطع، أو مفعول به لفعل محذوف وجوبا، تقديره: أعني، أو أمدح، أو أذم، أو نحوها. وكذا المنصوب على الاشتغال، فهو مفعول به، والأولى التصريح به، لكن شاع عند العرب المتقدمين الأمران.

---

(١) راجع دراسات لأسلوب القرآن في ٣/١٩١-١٩٦، وبمبحث د. البعيمي المشار إليه قريبا.

(٢) راجع: رسالة ابن هشام في إعراب هذه ونحوها (ضمن الأشباه والنظائر ٦/١٤٥-١٤٧)، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات القرية ٣٥-٣٧، الإعراب الكامل ٤٤، ٣٣٩. معجم الإعراب والإملاء ٧٦. وأعربها بعضهم حالا. (المعجم في الإعراب لعمر توفيق ١٢٥). وبعضهم مفعولا مطلقا، كما سيأتي.

ثم تُسمى بالمفعول المطلق، وهو المصدر<sup>(١)</sup> الذي يكون غالبا من لفظ عاملة، أو من أشياء تنوب عنه<sup>(٢)</sup>، ويكون جوابا عن: (كم مرة صدر هذا الحدث؟) في مثل: (قرأته قراءتين)، أو يكون جوابا عن: (أي نوع من الحدث كان؟) في مثل: (قرأته قراءة التأمل). وقد لا يكون فيه المعنيان السابقان، وإنما هو تأكيد لوقوع الحدث فحسب، وتكرار للفظه، ولا يدلّ على معنى أزيد من هذا، في مثل: (قرأته قراءة) كأنه بمنزلة التوكيد اللفظي، كأنك قلت: قرأته قرأته.

وقد يلتبس على الطلاب المفعول المطلق بالمفعول به، والفرق بينهما ظاهر، فإنّ المراعى في المفعول المطلق اسمُ الحدث نفسه الذي دلّ عليه العامل، وفي المفعول به شيء جديد منفصل، قد يكون محسوسا غالبا، وقد يكون معنويا، انتقل الحدث إليه، ووقع عليه، ففي نحو: (نزود زادا) إن كنتَ تتحدّث عن مطلق التزود والأخذ فهو مفعول مطلق، وإن كنتَ تتحدّث عن شيء محسوس،

---

(١) يشيع في كتب المتقدمين، وبخاصة كتب إعراب القرآن أن يُستَمر المفعول المطلق مصدرا، ويرى بعض المحدثين أنّ الأليق ألا يكون ذلك؛ لأنّ المصدر مصطلح يستعمل في التصريف لأمر غير المراد بهذا الباب. وانظر: (الإعراب النموذجي ٦٧-٦٨).

(٢) وهي أشياء تماثل المصدر في وظائفه النحوية الثلاث في هذا الباب، لكنها ليست مصادر صريحة، وإن كانت كلّها لا تخلو من علاقة وطيدة بالمصدر، لفظية أو معنوية، وهي: صفة المصدر، أو ضميره، أو الإشارة إليه، أو اسم مرادف له، أو اسم مصدر موافق له في حروفه، أو اسم عين بمنزلة اسم المصدر، أو مصدر لفعل آخر مقارب له في اللفظ، أو ما دلّ على نوع منه، أو عدده، أو آله، أو لفظ (كلّ) و(بعض) مضافين للمصدر، وهي مشهورة في كتب النحو، وكلها تعرب مفعولا مطلقا، وقد وجدت كثيرا من الطلاب يتردّد في إطلاق لفظ المفعول المطلق على هذه النائية، وكثيرا من الأساتذة كما سيأتي

اتخذهُ وحازهُ لنفسه فهو مفعول به<sup>(١)</sup>. كما قد يقال: إنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجادهِ.<sup>(٢)</sup> فوجودهما في وقت واحد؛ لأنهما شيء واحد.

ومن الأخطاء الشائعة في هذا الباب أن الأمور التي تنوب عن المصدر يسمونها في الإعراب نائبةً عن المفعول المطلق، والصواب أن تسمّى مفعولاً مطلقاً، لأنها لم تنب عنه، وإنما نابت عن المصدر.<sup>(٣)</sup>

---

(١) المغني ٤٦٤/٢ ومثله: (أثبت نباتاً). وكذا: (اغترف غرفة) فإن كان بفتح الغين فهو مفعول مطلق، لأنه أراد المصدر، وإن كان بالضمّ فهو مفعول به؛ لأنه أرد الشيء المغترف. (المغني ٥٩٩/٢)

(٢) انظر: المغني ٦٦١/٢. ولذلك وغيره يرى الجرجاني وابن الحاجب وابن هشام أن (السموات) في: (خلق الله السماوات) مفعول مطلق، لا مفعول به. (أمالى ابن الحاجب ٧٠٢/٢).

(٣) بل إن بعض المتقدمين يسمّيه حيثثذ مصدرًا (كما في كتب إعراب القرآن). وقد تسامح في هذا - فسَمّى هذه النوائب نائبة عن المفعول المطلق - أكثر المعرّين المعاصرين كالتونجي في المعين ١٠٣، وعبد القادر أحمد في الإعراب الكامل ١٥١، ١٦٦، ١٧٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٨، ٣٠٤، ٣٠٨، ٤٦٠، وكمال أبو مصلح في الوحيد في الإعراب ٣٧، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٩٨، ٣٠٠. وعمر توفيق في المعجم في الإعراب ١١١، وناييف معروف في المعجم الوسيط في الإعراب ٩٥. وتوفيق بلطه جي في: كيف نتعلم الإعراب ١٦٤، ١٦٦، ٥٥١، وحمدى عبد المطلب في الميسر في إعراب ما تعرّ ٢٣، ومحمد الفرخ في الواضح في القواعد والإعراب ١٩٣، والشيخ علي رضا في المختار في القواعد والإعراب ١١٤، ١١٦، والحلواني وصاحبه في المتحد ٤٨، ١٧٩، ١٨٠. وإن كان قد علّق في أحد الحواشي: إنه تساهل في التعبير بحارة للكتب المدرسية.



ووجدت الطلاب في هذا الباب يستشكلون إعراب اسم منصوب على أنه مفعول مطلق؛ حين لا يجدون له عاملاً ظاهراً في اللفظ، فلا بدّ من تعليمهم أن عامل المفعول المطلق يُحذف كثيراً، وقد يجب ذلك في مواضع كثيرة قياسية دارجة، بل قد لا يكون له فعلٌ مستعمل، مثل: (ويحّه) و(ويلّه)، وكثير من الألفاظ المنصوبة المشتهرة المشكلة الإعراب تُعرب مفعولاً مطلقاً، ولم يُذكر معها عاملها، مثل: سبحان الله، معاذ الله، أيضاً، خصوصاً، عموماً، مثلاً، فضلاً، شكراً، عفواً، مهلاً، سمعاً، طاعة، رجاءً، سلاماً، وداعاً، عجباً، حقاً، جداً<sup>(١)</sup>، بتاتاً، مطلقاً، يقيناً، حتماً، مرّة، مرّتين، تارةً (وقد تكون الثلاث ظرف زمان)، تحديداً، هلمّ جرّاً<sup>(٢)</sup>، خاصّةً، قطعاً، فجأةً، بغتةً (وقد تكونان حالاً)، بناءً<sup>(٣)</sup>، دراسةً وتحقيقاً، اتفاقاً، إجماعاً، لغةً، اصطلاحاً<sup>(٤)</sup>، جوازاً، وجوباً، لبك، سعديك، دواليك، ألّبتة... وهكذا فكل كلمة منصوبة لحظ فيها معنى الزمان

(١) وأجاز بعضهم فيها أن تعرب حالا أو على نزع الخافض. (موهبة ذوي الإحسان ١٣) وكلاهما بعيد.

(٢) عزّا ابن الأنباري إعراب (جرّاً) مفعولاً مطلقاً إلى الكوفيين، وعزّا إلى البصريين أن تكون حالا (الزاهر ١/٤٧٦)، وأورد أيضاً أن تكون تميّزاً، ونحوه في (رسالة لابن هشام، ضمن الأشباه والنظائر ١٥٩/٦) وانظر: المعجم الوسيط في الإعراب ٣١٧.

(٣) وذلك في نحو: (بناءً على ما تقدّم أقول...) انظر: المعجم الوسيط في الإعراب ٩٨) وقد تكون في غيره مفعولاً لأجله، أو حالا (موهبة ذوي الإحسان ١٠، المعجم في الإعراب لعمر توفيق ٣٦، المعجم الوسيط في الإعراب ٩٨).

(٤) كذا أعربهما - هي والتي قبلها - ابن الحاجب (الأمال ٢/٧٥٢). على تأويل: اصطُح على ذلك اصطلاحاً. ومنهم من يعربها حالا، (قاموس الطلاب في الإعراب ٤٨) وغيره، وكذا كلمة (لغة)، أو على نزع الخافض، لأن الأصل: في الاصطلاح واللغة. وقد سبق ذلك. واختار البتجري إعرابها حالا، ونحطاً أن تكون على نزع الخافض؛ لأنه غير مقبوس، ورّد أن تكون مفعولاً مطلقاً، أو لأجله، أو تميّزاً. (موهبة ذوي الإحسان ٢٩). وأصل البحث عند ابن هشام في رسالته التي سبقت الإشارة إليها (وهي في: الأشباه والنظائر ٦/١٤٥-١٤٧).

أو المكان فهي مفعول فيه، أو لُمع فيها معنى الهيئة فهي حال، وما عدا ذلك فالغالب أنه مفعول مطلق، وقد تحتمل الكلمة غير إعراب، وقد أشرت إلى الأشهر في الاستعمال والإعراب.

ويمكن التسامح مع الطالب في تعليمه، فيقال له: إنَّ باب المفعول المطلق أوسع أبواب المنصوبات للمعرب، فإن أُعيتك الحيلة في اسم منصوب، فلم يظهر لك وجهه فافزع إلى باب المفعول المطلق؛ فإنه الأوسع في التأويل، ويقبل من التقدير ما لا يقبله منصوب آخر، ويشارك كثيرا من الأبواب في احتمال إعرابه،<sup>(١)</sup> ولعلك تلمس هذا واضحا في كتب إعراب القرآن، وتري توسعهم في هذا الباب، فلا ينكر الطالب تعدد الأعراب لكلمة واحدة، وبخاصة إذا كان أحدها أن تعرب مفعولا مطلقا.

والثالث: المفعول له، أو المفعول لأجله، أو من أجله، وهو الذي يكون جوابا عن: (لماذا وقع الحدث والفعل؟) وهو مصدر، والغالب أنه من أعمال القلب لا الجوارح، كالطلب والرغبة والحب والخوف.<sup>(٢)</sup> ويُشار إلى أنه إذا جرَّ المصدر باللام أو (من) فلا يقال عنه في لغة الإعراب: إنه مفعول لأجله، بل يُعرب اسما مجرورا بالحرف الذي قبله.

---

(١) راجع مثلا ما أورده ابن هشام في المغني ٥٦١/٢-٥٦٢ والشيخ عزيمة في دراسات لأسلوب القرآن ق ١٢٦/٢ ١٤٦، ٦٤١-٦٤٥، ٦٥١-٦٥٤.

(٢) وبعض النحويين وهم الكوفيون لا يترجمون للمفعول لأجله، ويجمعونه داخلا في المفعول المطلق (أسرار العربية ١٨٩، التخصير ٤١٨/١، شرح ألفية ابن معط لابن القنيس ٥٨٢/١، النكت الحسان ١٠٣). وقارب الجرجاني بينهما (المقتصد ١/٦٦٩) ونحوه في شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢. وهذا مؤيد لما ذكرته آنفا من سعة باب المفعول المطلق وفسحته للمعرب.

والرابع: المفعول فيه، ويسمى ظرفَ الزمان أو المكان<sup>(١)</sup>، ويظهر فيه بجلاء معنى (في) الظرفية. وهذا ضابط مهم، نافع لإخراج المفعول به إذا كان من أسماء الزمان أو المكان؛ فإن الفعل قد وقع عليه كله، ولم يقع فيه، فيُشرح لهم كون (اليوم) مفعولا به، لا فيه، في قوله تعالى: ﴿يَتَخَفَتُونَ يَوْمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ويتنبّهون أيضا على شرط مهم يغفلون عنه، وهو أن يكون اسم المكان ممّا يصحّ أن تتعدّى الأفعال كلها إليه على معنى (في)، وليس الفعل الواقع في الجملة فقط، وهذا السبب في إعراب: (دخلت الدار) على أنها مفعول به، أو شبيه به، أو على نزع الخافض، وليس مفعولا فيه؛ لأنه لا يقال مثلاً: (صلّيت الدار)، كما أن اسم المكان هذا ليس مبهما، يصلح لكل بقعة<sup>(٣)</sup>. وقد يصلح للتفريق بين المفعول به والمفعول فيه أن يُعتمد قولٌ كوفي، وهو أن المفعول فيه هو ما يكون المعنى سالبا لبعضه (أي: واقعا في جزء منه)، أما ما يكون سالبا لجميعه فإنما ينصب على التشبيه بالمفعول به، نحو: (صمتُ يوم الخميس)<sup>(٤)</sup>، أو هو المفعول به.

(١) وهذان المصطلحان الصحيحان في الإعراب، لأنهما يدلّان على وظيفة نحوية تتضمن وجهها من أوجه الإعراب، وهو النصب، وهي الدلالة على الحيز الذي وقع فيه الحدث، ولا أرى في الإعراب صواباً من يستعمل (اسم زمان، أو اسم مكان) لأنه لا يلزم منه أن يكون منصوباً، بل قد يدل على الزمان أو المكان ويُرفع على أنه فاعل أو مبتدأ أو مفعول به ... وهو ما يعبر عنه النحويون بأنه عرج عن الظرفية. ويصحّ استعماله في غير الإعراب.

(٢) سورة النور، الآية (٣٧) .

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، المغني ٢/ ٥٧٦.

(٤) رأيهم في الارتشاف ٢/ ٢٣١، وتعليق الفرائد ٥/ ١٤٦، واللمع ٣/ ١٤٨، ويرى ابن الطراوة أنه حينئذ مفعول به. (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٨) وأمّا البصريون فيرون أن المفعول فيه قد يكون سالبا للظرف كله أو بعضه. (الكتاب ١/ ٢١٦، وعزاه للبصريين ابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٤٨٨، وأبو حيان في الارتشاف ٢/ ٢٣١. وهو في التسهيل ٩٢،

وشرح لآب: مالك ٢/ ٢٠٥).

والضابط الظاهر للمفعول فيه أنه هو الذي يصلح أن يكون جواباً عن:  
(أين وقع الحدث؟) و(متى وقع الحدث؟) والغالب في الجواب أن يكون من  
الأسماء الدالة على زمان أو اسم مكان مبهم، وهي ظاهرة، وقد ينوب عنها  
أسماء أخرى لها صلة بالزمان أو المكان، وتجد فيها معناهما واضحاً<sup>(١)</sup>، فالخطأ  
فيه قليل، إلا أن يغفل طالب عن معنى الظرفية في الأسماء النائية عن ظرفي  
الزمان أو المكان، ويسهو عن (حيث) و(إذ) و(إذا)<sup>(٢)</sup> و(مع) و(قط) و(لدى)

(١) وهي أسماء لعدد التي يكون تمييزها اسماً من أسماء الزمان أو المكان، أو ما أُقيد به كناية  
أحدهما أو جزئيه، أو ما اشتق من لفظ الفعل وهو اسم الزمان أو المكان. للزمان وقع  
فيهما الفعل، وما كان صفة لأحدهما، أو المصدر الذي كان مضافاً إليه بعد مضاف  
منهما ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه وهو المصدر مقامه، فكل ذلك يقال فيه  
مفعول فيه، منصوب .. ولقيت الطلاب يتهيجون هذا كما فعلوا من قبل في المفعول  
المطلق. بل إن من كبار المعربين من لا يدقق، فهو يقول عن أحد هذه الأمور: إنه نائب  
مفعول فيه. (المنجد للحلواني وصاحبه، الإعراب الكامل ١٥١، ١٨٣، ١٦٦) والوحيد  
في الإعراب ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٩٨، ٣٠٠. والتطبيق في الإعراب والصرف ٢١.  
وهذا شبه بقولهم: نائب مفعول مطلق، وسبق ذكره.

(٢) قد تنحدر للدلالة على الزمان، فتكون بمعنى (حين)، مثل: (والليل إذا يغشى) فتعرب  
ظرف زمان، مبني على السكون، في محل نصب. وقد تتضمن معه الدلالة على الشرط،  
في نحو: (إذا جاء زيد فأكرمه) فهي: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب  
بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. ويعيب ابن هشام قولنا: (لما يستقبل) ويستبدل  
بها: (مستقبل). المغني ٦٥١/٢، وانظر: قواعد الإعراب ٦٧، وموصل الطلاب إلى قواعد  
الإعراب ٩٥ .. وكون العامل في (إذا) الجواب هو قول الأكثرين، وعزا ابن هشام إلى  
المحققين أنه فعل الشرط. (المغني ٩٦/١. وانظر: ١٢٩/١. وسيأتي التنبيه أن (إذن) إذا  
أعملت، فلم تنصب المضارع فإنها لا تكون حرفاً، بل هي اسم، منصوب على أنه  
مفعول فيه، تُنَوَّن وتكتب بالالف. وبعضهم يسميها حينئذ حرف جواب، لا محل له من  
الإعراب (الوحيد في إعراب ٩٠، الإعراب، لراجي الأسمر ٢١).

و(لذن) ، و(لأ) عند بعضهم<sup>(١)</sup>، و(مذ) و(مئذ) إذا كانا اسمين<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لا يبحث وأهماً إلا عن اسم صريح من أسماء الزمان أو المكان معربٍ ظاهرٍ نصبه. وقد يُشكل عليه اختلاطُ معنى الإشارة بالظرفية في: (هنا) و(ثم) ولا خلطَ بينهما، فالإشارة وظيفة ثانية بعد الدلالة على الظرفية، لا تحمل وجهاً من أوجه الإعراب، فاسم الإشارة قد يُنصب، وقد يُرفع، وقد يُجر، بخلاف الظرف أو المفعول فيه فهو حتما منصوب أو في محل نصب، فيصح أن يقال في الإعراب: اسم إشارة، مبني على السكون أو الفتح، في محل نصب؛ لأنه مفعول فيه (أو: ظرف زمان، أو مكان)، وأن يقال أيضاً: ظرف زمان أو مكان، أو مفعول فيه، مبني على السكون أو الفتح، في محل نصب، وهو اسم إشارة.

وقد لحظت أن كثيراً من الطلاب لا يرى المفعول فيه إلا في الأسماء المشهورة في الباب كأسماء الجهات ونحوها، ولا يفتن لكل ما دلَّ على زمان أو مكان، مثل: دون، طرفة عين، ساعة، خارج، داخل، بين<sup>(٣)</sup>، بدل<sup>(٤)</sup>، حوار،

(١) اختلف في (لأ) الحبيبة: أهي اسم، أم حرف، والأظهر أنها اسمٌ، فهي ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب. وهو رأي الفارسي (قواعد الإعراب ٧٠، شرح القواعد للكافيحي ١٠٩ - ١١٠).

(٢) إذا دخل على الجملة الفعلية، وإذا رُفع الاسم بعدهما، وحينئذٍ يعربان ظرفي زمان، مبنيان على السكون أو الضم، في محل نصب، يضافان لما بعدهما إن كان جملة فعلية، وإن كان جملة اسمية فهما متعلقان بمحذوف، هو الخبر المقدم، ويجوز أن يعربا مبتدئين، فيخرجان عن الظرفية.

(٣) وقد اتصل بها ألف زائدة (بيتا)، أو (ما) الزائدة، وقد سبق الإشارة إليها.

(٤) عدتها من ظروف المكان د. عبيد الراجحي. (التطبيق النحوي ٢٤٨). وكذا في المعجم

حول، حوالي، قُرْبَ، ذاتَ (إذا أُضيفت إلى زمان أو مكان)، رَيْثَ، أَيْدِ، أَمْدَ،  
 دَهْرَ، غَدَا، أحيانًا، وسطَ، لحظةً، مَدَّةَ، برهةً، رَدْحًا، تَجَاةَ، جهةً، قِبَالَةَ، مقابلَ،  
 جانبَ، شَطْرَ، حِذَاءَ، إِزاءَ، تَلْقَاءَ، إِيَّانَ، حِيَالِ، خِلَالِ، قَلْبِهَا، حَدِيثًا، زَهَاءَ (إن  
 أُضيفت إلى زمان)، مَلِيًّا، آفَاءَ، غَالِبًا<sup>(١)</sup>، وَتَارَةً<sup>(٢)</sup>، وَنَادِرًا، وَإِثْرَ، وَأَصْلًا<sup>(٣)</sup> إذا  
 لُحِظَ فِيهِنَّ جَمِيعًا مَعْنَى الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ، وَلَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ.

وَلَا بَدَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَعْدُ إِعْرَابَ الْمَفْعُولِ فِيهِ يَلْزِمُهُ أَنْ يَبَيِّنَ مُتَعَلِّقَهُ، عَلَى نَحْوِ  
 مَا سَيَأْتِي فِي إِعْرَابِ شَبِّ الْجُمْلَةِ.

والخامس: المفعول معه، وهو متميز بوجود الواو قبله الدالة على معنى  
 المصاحبة، ويصح أن يكون جواباً عن: (مَنْ الَّذِي وَقَعَ الْحَدِيثُ مَعَهُ وَبِمَصَاحِبَتِهِ؟)

(١) وقد أعربها بعضهم منصوبة بنزع الخافض. (إعراب الألفية لشيخ خالد الأزهرى ٢٨،

الإعراب الكامل ٢٦٣، شوارد الإعراب ٢٠٢، المعجم في إعراب لعمرو توفيق ٩٥).

(٢) وعلى هذا أكثر كتب الإعراب، وقد تكون مفعولاً مطلقاً، حسب السياق. (شوارد  
 الإعراب ٧٨).

(٣) على أَنَّ الْمَعْنَى: فِي الْأَصْلِ، فَتَكُونُ مِثْلُ (أَحَقًّا أَنْ جِئْنَا اسْتَقْلَوْا...) وَمِثْلُ: (جَهْدَ رَأْيِي)

وَانْظُرْ إِعْرَابَ (أَصْلًا) طَرَفًا فِي: الْمَعْجَمِ الْمُنْفَصِلِ لِمُحَمَّدِ دَاوُدَ ٤٦، وَالْإِعْرَابِ الْمُبْتَدَأِ ٩٩،

الْمَعْجَمِ فِي الْإِعْرَابِ ١٠. الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ فِي الْإِعْرَابِ ٤٧. الطَّرِيقُ إِلَى الْإِعْرَابِ ٨. قَامُوسُ

الطَّلَابِ فِي الْإِعْرَابِ لِرَاجِحِي الْأَسْمَرِ ٤٨، وَالْإِعْرَابُ لَهُ أَيْضًا ٤٢، وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَهَا مَفْعُولًا

مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَقْطَعُ بِذَلِكَ قِطْعًا، (شوارد الإعراب ٣٨) وَقِيلَ: حَالٌ، أَيْ: ذَا أَصْلٍ.

رَاجِعْ: الْإِعْرَابُ الْكَامِلُ لِلْأَنْوَاتِ النَحْوِيَّةِ ٤٤، وَمَعْجَمُ لُغَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ٣٦ وَفِيهِ الرَّأْيُ

الْأَوَّلُ أَيْضًا. وَقِيلَ: مُنْصَوِّبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ. (مَعْجَمُ الْإِعْرَابِ وَالْإِسْلَاءِ ٧٧، قَامُوسُ

الطَّلَابِ فِي الْإِعْرَابِ لِرَاجِحِي الْأَسْمَرِ ٤٨ وَالْإِعْرَابُ لَهُ أَيْضًا ٤٢، الْمَعْجَمُ الْمُنْفَصِلُ فِي

الْإِعْرَابِ لِلْمُعْطِيبِ ٣٦، وَفِيهِ جَمِيعُ الْأَعْرَابِ السَّابِقَةِ إِلَّا أَنَّهُ حَالٌ) وَقِيلَ: تَخْيِيرٌ نِسْبَةً،

مَحْوَلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ. (الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ فِي الْإِعْرَابِ ٤٧). وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَقْرَبُهَا.

ومن واجب المعرب في هذا الباب أن يتحرى وأو العطف، فإن أمكن الحمل عليها فهي الأولى، ولا يلجأ إلى المفعول معه إلا إذا لم يجد للعطف وجهاً؛ لسبب صناعي أو معنوي، وذلك قليل في الكلام غير كثير، وقيل: إنه سماعي لا ينقاس<sup>(١)</sup>.

ثم أكمل باقي المنصوبات: المستثنى (في بعض صورته)، وهو متميز لا يختلط بغيره لتمييزه بوجود الأداة قبله، فلا إشكال فيه، وإنما الإشكال في تعيين نوعه: فإن كان منقطعاً أو تاماً موجباً أو تقدم المستثنى على المستثنى منه فـ(إلا) عاملة في ذلك كله، وما بعدها معمولٌ لها، ويُعرب: مستثنى منصوباً بها. وإن كان الاستثناء تاماً منفيّاً، والمستثنى منصوب، جاز وجهان: مثل الإعراب الأول، وأن تعرب بدلاً مما قبلها، من لفظه أو من محلّه، وإن كان غير منصوب فليس فيه إلا هذا الإعراب الأخير. وأما إن كان الاستثناء مفرغاً فقد خرج الإعراب عن باب الاستثناء ولم يُنظر إلى (إلا)، وأُعرب ما بعدها حسب موقعه من الجملة، وسُميت (إلا) حرفاً حصر، أو حرفاً استثناء ملغى. والتفريغ يقع في جميع الأبواب ما عدا المفعول معه والمفعول المطلق المؤكّد لعامله. وإن كان الاستثناء بغير (إلا) فشأنه واضح، وقد خرج في الإعراب أيضاً عن باب الاستثناء، فهو مفعول به يعد (ما عدا، وما خلا)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً،

---

(١) وهو رأي الأخفش، عزاه إليه الفارسي في الإيضاح ٢١٧، وذكره الزمخشري معزواً لبعض العلماء (المفصل ٥٩) وكذا في الهادي في الإعراب ٩٠، واللباب للعكوي ٢٨٣/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح التسهيل ٢٦٣/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٥. ولهم فيه تأويلات، وعزاه السيوطي للأكثرين (المع ٢٣٥/٣). والحق أن رأي الأكثرين عكس ذلك. (أسرار العربية ١٨٥).

تقديره: هو ، وهو بعد (ليس) و (لا يكون) خيرٌ لهما، واسمها ضمير مستتر وجوبا، تقديره (هو)، والمنصوب بعد (عدا) و(خلا) و(حاشا) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: هو. وقد اختلف في مرجع الضمير في كل ما سبق. وإن كان الذي بعد هذه الثلاثة الأخيرة مجرورا فهنَّ حروف جرٍّ، وما بعدهنَّ اسم مجرور بهنَّ.

كما يُعرب مضافاً إليه بعد (سوى) و(غير).

والمشكل هنا الذي رأيت المعربين يضطربون فيه: إعرابُ (غير) نفسها إذا نُصبت في غير التفسير، فأكثر الطلاب والمعربين يقولون: إنها مستثنى منصوب،<sup>(١)</sup> وهذا مع شيعه غير دقيق؛ فإن المستثنى في الحقيقة هو ما بعدها، أما هي فلم تدل على شيء يفهم منه أنها المستثنى. وقيل: كونها فضلة بعد تمام الكلام<sup>(٢)</sup>، وقيل: على التشبيه بظرف المكان، والجامع بينهما الإيهام<sup>(٣)</sup>. والصواب الذي أرتضيه أن يقال: إنَّ (غيرا) في هذا الأسلوب تعرب حالا، وفيها معنى الاستثناء، وهو قول الفارسي<sup>(٤)</sup>، قال ابن مالك: وهو ظاهر قول سيويوه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٧٥، وشرح الجمل لابن الفجار: ٩٦٣/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٨/٢، شرح اللمعة البيرية لابن هشام: ١٧٧/٢ ولم أكد أحد أحدًا من المعربين المتأخرين إلا وهو يفعل ذلك.

(٢) الارتشاف: ٣٢٢/٢، المغني: ١٥٩/١.

(٣) وهو رأي ابن الماذن، (الارتشاف: ٣٢٢/٢، التذيل: ١٨/٣، المغني: ١٥٩/١).

(٤) نقله عنه وعن كتابه التذكرة ابنُ مالك في شرح التسهيل: ٢٧٨/٢، ونحوه في الارتشاف: ٣٢٢/٢، وتوضيح المقاصد: ١٣/٢، والمغني: ١٥٩/١.

(٥) شرح التسهيل: ٢٧٨/٢.



والأظهر في (سوى) أن تعرب ظرفاً دائماً<sup>(١)</sup>.

ومن المشكل أيضاً إعراب (بيد)، فيقال فيها : اسم منصوب على الاستثناء المنقطع<sup>(٢)</sup>، والمصدر المؤول بعدها في محلٍّ جرٍّ بالإضافة.

والحال، وهو كل شيء صحَّ أن يكون جواباً عن: (كيف؟) أو: (ما هيّة الذي تحدث عنه عند وقوع الحدث؟) وهو الذي يصحّ دائماً أن تقدّر قبله: (حالة كونه كذا). وقد يكون الحال في صورة جملة كاملة، أو شبه جملة، أو كلمة مفردة متقدمة أو متأخرة. وتعلّق الطالب يجب أن يكون بالمعنى لا بالألفاظ.

ومن أكثر ما يشكل على طلابنا من شأن الحال التباسه بالصفة المنصوبة، في نحو: (رأيت رجلاً مسرعاً)، ويرفع هذا الإشكال أن يعلموا أنّ الحال لا يكون في الغالب إلا نكرة بعد معرفة، والصفة لا تكون إلا مطابقة لما قبلها في التعريف أو التنكير، فالمعرّف بـ (أل) صفةٌ، والنكرة حال إن كان الذي قبلها معرفة، أو كان نكرةً مُخصّصة، فاقتربت من المعرفة، وإن كان الذي قبلها نكرة غير مُخصّصة فهي صفة. ذاك من جهة اللفظ، وهو ظاهر جدّاً، ومن جهة المعنى: فإنّ الحال تقييد لهيئة شيء تعرف ذاته، ولكنك تريد معرفة هيئته في

---

(١) اللع: ١٢٥، أسرار العربية: ٢٠٧، الهادي في الإعراب ٩٨، القواعد والفوائد ٩٧، شرح المفصل: ٨٣/٢، المقرب ١٧٢/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٩/٢، وعزاه الأنباري للمصريين في الإنصاف: ٢٩٤/١. وبعضهم يسوّي بين (غير) و(سوى) (كشف المشكل: ٥٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، الجامع الصغير: ١٣٣، والقطر وشرحه: ٢٤٧).

(٢) وأورد أحدهم أنها قد تكون حالا. (المعجم الوسيط في الإعراب ٩٩) وهو غريب.

وقت وقوع الحدث فحسب، أمّا الصفة فالمراد بها تقريب شيء إليك، لم تكن تعرفه من قبل، فهو تقييد عامّ له، ليس المراد به بيان هيئته لحظة وقوع الحدث. وئسم ألفاظ يصحّ أن تعرب حالا أيّنها وجدت؛ لأنها لا تنفك عن معناه، مثل: جميعاً، معاً، كافة، قاطبة<sup>(١)</sup>، طراً، وحده، شتى، وجهها لوجه، فصاعداً، أولاً<sup>(٢)</sup>.

ويجب التنبيه أنّ أوصاف الحال الأربعة التي ذكرها النحويون للحال تتخلّف كثيراً عند الإعراب، فلا يُعمل بها فيه، وإنّما وُضعت للتقريب، ولوصف الغالب، وللاحتكام إليها وللترجيح حين يشتهب الحال بغيره. والتمييز، ويمكن تقريره بأنه اسم جامد لا يأتي إلا بعد كلام فيه إبهام، ويكون هو المبيّن والمفسّر والمميّز. وهذه أمانة له بيّنة.

ومن مواضعه المشتهرة أن يقع بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وبعد (كم) الاستفهامية و(كذا)، وبعد ألفاظ الكيل والوزن والمساحة، وهذه ظاهرة للطلاب لأنها مواضع معدودة، لكنّ الذي يعسر عليهم أن يدركوه تميّز النسبة أو الجملة، فيقال لهم: حين تأتي جملة مكتملة بوجود المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، ومفرداتها واضحة

(١) وأعرّبهما الفراء مفعولاً مطلقاً، لأنهما مصدران على لفظ اسم الفاعل. (معاني القرآن ٣٧٥/١، ٣٧٦).

(٢) كذا أعرّبها شرف الراجحي في مبادئ الإعراب ٨٨، وحمدى عبد المطلب في الميسر في إعراب ما تعرّس ٩٨، وذلك في تعداد الأشياء، ومنهم من يعربها مفعولاً فيه (الفوائد العجيبة ٥١، نقلاً عن القنري) ويرى شيخنا الجليل د. محمد المغدّى أنّ الأسلم استعمال: الأول؛ ليكون لها وجه من الإعراب ظاهر، فتكون مبتدأ، وأمّا في نحو: (الحمد لله أولاً وآخرها) فظاهر أنها مفعول فيه.

بذاتها، لكنّ فيها غموضاً في نسبة المسند إلى المسند إليه؛ لأنه غير ظاهر، أو  
يحتمل احتمالات كثيرة، لا يُدري أيها المقصود، ثم تأتي كلمة لتتصّ على  
الوجه المراد، فهي التمييز. فإذا قلت: (زيدٌ أكثر..). فالمفردات واضحة، لكنّ  
السامع لا يعرف الشيء الذي فاق به زيدُ الناس وكثرهم فيه، ونُسبت له فيه  
الكثرة على غيره، وذلك يحتمل أموراً كثيرة، منها المال، والعلم، والولد، والتّاج  
العلمي، وغير ذلك، حتى إذا قلت: (..وَرَعَا) تبيّن المراد، وتميّز.

وأكثر ما يقع ذلك بعد (أفعل) التفضيل المضاف أو المعرّف بـ (أل)، أو  
المذكور بعده المفضّل عليه، وبعد اكتمال أركان أسلوب التعجّب بصيغتيه، وفي  
أسلوب (نعم) و(بنس)، وبعد (امتلاً) وما بمعناها، وبعد: (حسبك بكذا...)  
(و(كفى بكذا...)) إن كان ما بعدهما جامداً، وإلاّ فيجوز أن يكون حالاً.  
واختلف في المنصوب بعد (حبّذا) فقال الأخفش والفارسي والرّبعي: حال  
مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال،  
وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به فحال، وإلاّ فتمييز.<sup>(١)</sup>

وقد يُسرّ الأمر على الطالب فيقال له: إن التّبس عليك التمييز بالحال  
فاجعل المشتق حالاً، و الجامد تمييزاً، فهذا بابهما، والأصل فيهما.

وشأن المعرب في هذا الباب يختلف عن النحوي، فليس للمعرب أن يطلق  
على اسم أنه تمييزٌ إلاّ إذا كان منصوباً، أمّا الذي يسمّيه النحوي تمييزاً وهو  
مجرور، كما في باب العدد وكنائياته، فهذه تسمية لغوية لا إعرابية، بل يعرب  
مضافاً إليه، أو مجروراً بحرف الجرّ (من).

ثم يشرع في النوع الأحمر، وهو المحرورات بالأصالة، وهي بابان: فأما  
المحرور بحروف الجر فلا يكاد يخطئ فيه طالب؛ لتميّزه بوجود حروف الجر قبله،  
إلا أن يسهوَ فيظنّ أنّ (مع) حرف جرّ، كما يفعل كثير منهم. والحق أنها اسم،  
والمحرور بعدها مضاف إليه<sup>(١)</sup>، أو يذهل عن (مُذ) و(مَنْذ) الحرفيتين أو  
(حتى)<sup>(٢)</sup> والكاف والواو والتاء في القسم، أو (رُبّ)<sup>(٣)</sup> ظاهرة وغير ظاهرة،  
فهذه التي وجدت بعضهم يغفل عنها.

ويُنَبِّه الطالب هنا كما تُبَيِّن في باب المفعول فيه أنه يلزمه بعد إعراب الجار  
والمحرور أن يبيّن متعلقهما، على ما سيأتي بيانه في إعراب شبه الجملة.

---

(١) ذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها إذا سكنت عينها كانت حرف جرّ إجماعاً، وغلّطه في ذلك بعض العلماء. (شرح الحمل لابن الفخار: ٣/٩٥٠، شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٤٢-٢٤٢، الارتشاف: ٢/٢٦٧، الجني الداني: ٣٠٦، المغني: ١/٣٣٣، تعليق الفرائد: ٥/٢٤٥).

(٢) وهي الغائية، ومن مشكلات إعرابها أنها إذا وقع بعدها فعل ماضٍ فإنه يُفْتَرّ قبله (أن) المصدرية، ويكون المصدر المؤوّل في محلّ جرّ بها. (حاشية أوضح المسالك: ٢/٦٤، ١٥)، (والمختار في القواعد والإعراب ٧٧-٧٨).

(٣) ومن أحكامها المهمة في الإعراب أنّها قد تحذف ويقتى عملها بعد الفاء قليلاً، وبعد الواو أكثر، وتسمّى واو (رُبّ)، وما بعدها يجرّ لفظاً بـ (رُبّ) ويرفع محلاً على أنه مبتدأ، أو يقال فيه: مرفوع بضمّة مقفّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الشبيه بالزائد (كما سيأتي) لأنها حرف جرّ شبه بالزائد، وبعض المعربين لا يلتزمون بذكر الخبر، فقد ينصّون عليه وقد يهملونه. (انظر حاشية الشيخ عبد الحميد على الأوضح: ١/٥٩، ٢/١٦٣، ٢٦١، ٣/٥٣، ٢٠، ٧٣، ٦٦، ٧٧، ٧٥، ٩١، ٧٨). والأصل أنه يُنصّر عليه، بل هو متأكّد هنا؛ لكثرة ما يلتبس الخبر بصفة المحرور بـ (رُبّ).

وأما الثاني، وهو المجرور بالإضافة<sup>(١)</sup>، فإنه - على ظهوره - قد وجدته يُشكل كثيرا على الطلاب، ويمكن تقريره لهم معنويا بأنه قد يوجد اسم لا يكفي السامع به، فهو يعلم أنه يحتمل أن يُنسب أو يضاف إلى أشياء كثيرة، فهو يبحث عنها لتكملة المعنى، وليعرف صاحب هذا الشيء ومالكه والمختص به أو ما يتصل به بأي نوع من أنواع الاتصال، سواء أكان ذلك حقيقة أم مجازا، كما إذا قلت: (كتاب)، فإن نَوَّنتها عِلِم السامع أنك تريد أي كتاب من الكتب، نكرة مطلقة، فلا يتشوّف لمعرفة هذا الكتاب أو ما يقربه في الفهم إليه، وأما إذا قلت: (كتاب) دون تنوين، عِلِم السامع أنك تريد كتابا معيّنا، والسامع ينتظر أن تضيفه وتنسبه إلى اسم ما، ليعرف صاحبه أو فنه أو أي شيء يجعله عنده معروفا، أو متخصصا بأمر ما، فنقول: (كتاب زيد) أو: (كتاب نحو). ويمكن تقريره لفظيًا بأن يقال: إذا تجاوز اسمان، والثاني منهما ليس خبرًا عن الأول، ولا تابعا له، من التوابع الآتية (وهذان واضحان في المعنى واللفظ) فالثاني حتمًا مضاف إليه.

أو يقال - وهذا مناسب للمعرب -: إذا رأيت اسمًا مجرورًا بأي علامة من علامات الجرّ، وليس قبله حرف من حروف الجر (وهي مشهورة)، وليس تابعا فهذا المجرور مضاف إليه حتمًا؛ لأن المجرورات في العربية ثلاثة فقط.

ومن القواعد المنضبطة اليسيرة أنّ كل ضمير اتصل باسم فإنه في محلّ جرّ بالإضافة<sup>(٢)</sup> وإذا كان المضاف إلى الضمير من الأسماء العاملة عمل الفعل،

(١) للمعرب أن يقول في (زيد) من نحو: (أمام زيد): إنه مجرور بالإضافة، أو مجرور بالمضاف، كلاهما صحيح، ولكن ليس له أن يقول: مجرور بالظرف. (قواعد الإعراب ١٠٦).

(٢) وقد يستثنى من ذلك ما وافق رأي سيبويه في نحو: (الضاربك) فإنه يرى الكاف في محل نصب؛ لأنه لا يميز إضافة ما فيه (أل) إلى المجرّد منها، وغيره يجعله في محلّ جرّ فالقاعدة منضبطة. وينبّه الطلاب إلى أنّ الكاف في (ذلك) ونحوها ليست مما نحن فيه؛ فلا يُنوّهم صدق القاعدة عليها؛ لأن الكاف هنا ليست ضميرا أصلا، بل هي حرف خطاب، كما أنها متصلة باسم مبني، والأسماء المبنية لا تضاف.

كالمصدر واسم الفاعل، وأثرت في محلّه الرفع على الفاعلية، أو النصب على  
المفعولية فهل يكون له محلّان من الإعراب؟

من المعريين مَنْ يحكم بذلك، ويقدم محلّ الجرّ؛ لأنه بسبب العلاقة اللفظية،  
وهي أصرح، ومنهم مَنْ يقول: إنه في محلّ جرّ بالإضافة، ثمّ يُردف: وهو فاعل  
في المعنى، أو مفعول، أو نائب فاعل<sup>(١)</sup>.

ثم أورد المقرّر أن هناك عوامل من الأسماء تعمل عمل الأفعال، فترفع وقد  
تنصب، وهي المصدر، واسمه، واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة<sup>(٢)</sup>. والمراد  
من الطالب أن يعاملها كما يعامل الفعل، فينتظر منها رفعاً ونصباً أحياناً،  
فالرفوع بعد اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة يعرب فاعلاً، وبعد اسم  
المفعول يعرب نائباً عن الفاعل، وقد يرد فيهما تقديم وتأخير إن كانا مرفوعين  
فيكون المشتق خيراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخر.

ثمّ يورد الأشياء التي تتبع هذه الأمور في إعرابها، - وإن كان قد أخرها  
عن مكانها- وهي خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق،  
والبدل. وهي ظاهرة، يقلّ فيها الخطأ؛ فالنعت هو الذي يأتي لتفصيل ما قبله  
وتخصيصه بذكر صفة من صفاته للمدح أو الذم أو الترحم أو للتوكيد المجرد،  
والأصل فيه أنه مشتق لا جامد. وقد مضى فرق ما بين المنصوب منه والحال.

ومن مظهر التنبيه في موضوع النعت أنّ المفعول المطلق والمفعول فيه قد  
يوصفان، نحو: (سِرْتُ سَيراً طويلاً) و(سِرْتُ ليلاً طويلاً) ثمّ يُحذف المصدر،

---

(١) صنع ذلك الشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح ٢٣٩/١، ٣١٧/٢، ١٩٢/٣، ٢١٠،

٣٥٢، ١٩٥/٤. وهكذا يقال في الفاعل إذا أضيف إليه المصدر العامل فيه.

(٢) أورد ابن هشام تبعاً للناظم هذه الأبواب بعد المهوررات وقبل التوابع، وحقها أن تؤخر.

وهو السر، والمفعول فيه، وهو الليل، فيقال: (سرتُ طويلاً) وحيثُ فالأحسن  
 ألا يقال: إنَّ (طويلاً) نعت، بل يُعرب بما يستحقّه المحذوف الذي قبله، فيجوز  
 فيه أن يكون مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً فيه.<sup>(١)</sup> وهكذا ما عداه من حذفٍ أقيم  
 فيه المذكور مقام المحذوف فليس على المعرب أن يراعي المحذوف، بل يراعي  
 المذكور أمامه؛ لأنها الصورة النهائية للجملة، ويترك بحث المحذوف للنحويين  
 والبلاغيين، كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقامه، ونحو ذلك، وإن أشار إليه عابراً فلا بأس، إلا أن يخشى  
 التطويل.

ومن مهارات هذا الباب أن الصفة إن تقدّمت على الموصوف النكرة  
 أعربت حالاً، مفردة كانت أم شبه جملة.

ومن مشكلاته على الطلاب إعراب (ما) في نحو: (قرأته في كتابٍ ما)،  
 فيقال فيها: إنها اسم، نكرة مبهمّة، مبني على السكون في محلّ جرّ، صفة  
 لـ (كتاب) المجرورة.

---

(١) انظر: المغني ٥٦١/٢. ولو قيل: إنه صفة لموصوف محذوف صحّ. انظر: المسائل السفريّة  
 ٥٣. إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى ٣١، ودراسات لأسلوب القرآن ق ٣ ١٠٦/٢ -  
 ١١٣. وقال القوجوي: اعلم أن النحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة: منصوب  
 على المصدرية، فهما في معنى واحد، وإن كان لفظهما متغايرين ... (شرح قواعد  
 الإعراب ١٠٨). والشيخ عبد الحميد فعل الأمرين (حاشيته على الأوضح ٢/ ٦٥-٦٦،  
 ١٣٧/٢، ٢٨٢، ٣٧٣، ١٠٥/٤) وانظر الإعراب الكامل ٣٠٤.

والتوكيد ظاهرٌ جداً، فاللفظي منه لا يخفى، لأنه تكرار للفظ مرتين  
أو ثلاثاً، والمعنوي متميز بالفاظه السبعة: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل،  
وجميع، وعامة.

وقد يقع الالتباس بينه منصوباً وبين الحال، فيقال: إن هذه الألفاظ في  
التوكيد إلاً (أجمع) وفروعها لا بد أن تشتمل على ضمير يربطها بالموكّد<sup>(١)</sup>،  
وإن تكرّرت اكتفي بأولها، أما الحال فالأصل فيه أنه نكرة لا يُضاف إلى شيء،  
ولذلك فإن كلمة (جميعاً) حيث وُجدت فهي حال، كما سبق.

ومما لقيت الطلاب يستشكلونه إعرابُ النفس والعين إن جُرتا بالباء،  
وإعرابها: أن الجار والمجرور في محل نصب، حال، أو أن الباء زائدة، وما بعدها  
مجرور لفظاً، ومحلّه بحسب ما أكّده.<sup>(٢)</sup>

وأما عطف النسق فهو كالمجرور بالحرف، لا يكاد يخطئ فيه أحد؛ لأنه  
متميز بوجود حروف العطف قبله، إلا مَنْ سها عن بعضها، كـ (أم) و (لا) و (بل)  
و (لكن) و (حتى) بشروطهنّ، فهذه التي يقع فيها السهو، وقد يستشكل الطالب  
إعراب (إمّا) في نحو: (صاحبٌ إمّا زيداً وإمّا أنجاه) والأحسن أن تكون (إمّا)  
في الموضعين حرفاً تفصيل لا عمل له، والعاطف الواو<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المغني ٢/٥١٠.

(٢) كذا أعربهما الشيخ عبدالحميد في حاشية أوضح المسالك ٢/١٧. وانظر البحر المحيط ٢/١٨٥،  
والوحيد في الإعراب ٢٤٣.

(٣) وهو رأي يونس وأبي علي الفارسي وأبي كيسان وبرهان، وآبده الجرجاني وابننا مالك  
وهشام، خلافاً لأكثر النحويين. قال الجرجاني: "وقد استمر النحويون على جعل (إمّا) من  
حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي". (المقتصد ٢/٩٤٥) وراجع: شرح  
المفصل ٨/٩٨، شرح الكافية الشافية ٣/٢٢٦، شرح الرضي ٢/٣٧٢، المغني ١/٥٩، أوضح  
المسالك ٣/٣٨٠-٣٨٢.



وقد يشكل منه ما إذا توالى المعطوفات بالواو: أف يكون المعطوف الثاني أو الثالث ... معطوفا على ما قبله مباشرة، أم على أول اسم عطف عليه في الجملة؟ وجوابه: أن كليهما جائز، وكلاً قد قال العلماء<sup>(١)</sup>، والأمر واسع. والأكثر - فيما رأيت - من فعل المعربين أنهم يجعلونه عطفاً على الأول<sup>(٢)</sup>. أما إن كان العطف بالقاء أو (ثم) فالأظهر أنه معطوف على ما قبله مباشرة، لأن هذا هو الملحوظ في المعنى، فالترتيب والتوالي مرادان.

وأما عطف البيان والبدل فإني ممن ينادي بجعلهما باباً واحداً<sup>(٣)</sup> ولا سيما في الإعراب، فيكون عطف البيان مثل بدل الكل، ويمكن التنازل عن فروق يسيرة ذكرها بعض العلماء في أمثلة يقل أن تواجه المعرب<sup>(٤)</sup>.

ويمكن تمييزهما وتقريبهما بأنهما التابع الذي يصح أن يحل محل ما قبله لو حذفته، ولا يُشكل أصل الجملة ومعناها. ولذلك قيل: إن المبدل منه في حكم الطرح<sup>(٥)</sup>. أو يقال: إنه في العموم هو ما قبله بعينه، لكنك جئت بالثاني تقوية

(١) انظر: شرح قواعد الإعراب للقوقوي ١٣٢، ودراسات لأسلوب القرآن في ج ٤ ص ٣٦. والمتحد ١١٣. وأسس الإعراب ومشكلاته ٢٦٣.

(٢) خذ مثلاً إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى، في مواضع عديدة، منها: ٢٠. وأكثر كتب إعراب القرآن.

(٣) قال الرضى: وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل. (شرح الكافية بتصرف يسير: ٣٣٧/١). وأجاب عما قالوه من الفرق. وقال الأنباري: إن عطف البيان باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون (أسرار العربية ٢٩٧). وذكر ابن مالك أن الفرق بينهما لفظي فحسب. (التحفة على الحاجية ٢٢٢). وذكر ابن هشام عن بعض العلماء المتقدمين أنه ربما عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيجهما. (المغني ٥٧٥/٢). وكثير من النحويين المعاصرين لا يذكرون عطف البيان، واستغنوا عنه بالبدل المطابق، وحسناً فعلوا.

(٤) يوردها النحويون في البابين، وقد جمعها ابن هشام وبلغ بها الثمانية في المغني ٤٥٥/٢.

(٥) عزى ذلك لكثير من النحويين والمبردين، وبدل عليه كلامه في المقتضب: ٢٥٩/٤، وانظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٤٢٣/٢، شرح عيون الإعراب: ٢٣٩، البسيط لابن أبي الربيع: ٣٨٧/١، شرح الرضى: ٣٤٢/١، والإرتشاف: ٦٢٦/٢. ولكن كلامه في موضع آخر صريح في أن المبدل منه ليس في نية الطرح إلا في بدل الفلظ ٤٠٠/٤. ونقل عن مسيويه أن المبدل منه لا ينوى به الطرح (شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣/٢، كشف المشكل: ١٦/٢).

أو توضيحاً وبالأول تشويقاً وتمهيداً؛ ولذلك يسمى بعضهم البدل: الترجمة،  
والتبيين، والتفسير، والتكرير.<sup>(١)</sup> ولا ينطبق هذا على بدل الاشتمال وبدل بعض  
وبدل الغلط، لكن هذه ظاهراً إعرابياً بدلاً؛ فلا إشكال فيها، فالأولان واضح  
اتصالهما بالمبدل منه، فالأول جزء منه محسوس كاليد والرجل من الإنسان،  
والثاني معنوي كالخلق والعلم منه. وأما بدل الغلط فلفظ أعطأ في إيراده  
المتكلم، ثم بادر، واستبدل به لفظاً صحيحاً.

ومن الألفاظ التي يحسن فيها أن تعرب بدلاً أينما وجدت ما يقع بعد (أي)  
في النداء، جامداً، أم مشتقاً، والمخلى بـ (أن) بعد أسماء الإشارة<sup>(٢)</sup>، ما لم يكن  
هو الخبر الذي يتوقف عنده الكلام ويتم به.

ولربما اختلط على طالب البدل وعطف البيان بالنعته فيقرب له الأمر بأن  
عطف البيان لا يكون إلا معرفة<sup>(٣)</sup>، وبأنه إن كان جامداً فهو بدل أو عطف  
بيان، وإن كان مشتقاً فهو نعت<sup>(٤)</sup>. وبهذا تعلم بعد قول من يعرب (الرجل)  
نعته في قولك: (مررت بهذا الرجل).<sup>(٥)</sup> كما يشترط في عطف البيان أن يكون  
أعرف من المبيّن، ويشترط في النعت ألا يكون أعرف من المنعوت.<sup>(٦)</sup>

(١) وهي تسمية كوفية، كما في : معاني القرآن للقرطبي ١/٧، ٥٦، ٢٠٧، ٣٨٢/٢، ٢٧٩/٣،  
(استعمل التبيين، واستعمل التفسير: ٢/٢٧٣). وانظر: التذيل والتكميل: ٤/١٣٧،  
توضيح المقاصد: ٣/٢٤٦، المساعد: ٢/٤٢٧.

(٢) أعربه ابن مالك عطف بيان - وقد حدثت أن الأحسن ألا يُفرق بينه وبين البدل، ولا  
سيما عند المبتدئين، أما المتقدمون فيحسن بهم التفريق، وسيأتي - وأعربه ابن الحاجب  
نعته. (القولان في إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى ٩) -

(٣) وبعض العلماء لا يشترطه. راجع المغني ٢/٥٧١، ٥٥٨، ٥٠٧.

(٤) المغني ٢/٥٧٠، ٥٧٥.

(٥) حكى عليه ابن هشام بالخطأ، ونقل قول ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في

ذلك. المغني ٢/٥٧٠ وفيه بحث نفيس. وانظر ٢/٥٧٥.

(٦) المغني ١/٥١.

وبذلك أكملَ صلبَ النحو، ثم خَصَّ بعضَ الأساليب العربية بحديث مفصل، وهي أسلوب التعجب و (نعم) و(بش) وأسلوب (حبذا)، و(أفعل) في التفضيل. وهي أساليب ذات صور محدودة، وقوالب محفوظة، إذا أحسن الطالب منها جملة قلَّ نظائرها عليها.

وفيما بعدُ ذكرَ النداء، وبأبه النصب، ومنه ما ينصب لفظه، وهو المضاف وشبهه، ومنه ما ينشئ على ما يُرفع به، وهو في محل نصب، وهو المفرد العلم والنكرة المقصودة، على ما هو مفصَّل في كتب النحو.

ومن مشكل هذا الباب إعرابُ أترَدَّ كثيراً في قبوله، وهو قولهم في نحو: (يا أيها الرجل): إِنَّ (أَيَا) منادى مبنيّ على الضم في محل نصب، وأنَّ (الرجل) صفة له. ووجه التردّد أن معنى النداء وطلب الإقبال لم يقع على (أَيَّ)، بل إنه ليس لها معنى ملحوظ في الذهن يمكن أن يقع عليه شيء، بل هو - كما يقولون - وصلة للمنادى المعرف بـ (أَل) <sup>(١)</sup>، كما لا يُتصور أن يوصَفَ؛ للسبب السابق نفسه، ولأنَّ ما بعده جامد، لا يكون صفة. والذي أراه أقرب إلى فهم الطلاب أن يُقال: إِنَّ (أَيَا) حرفٌ يتوصَّل به للمنادى، مبنيّ على الضم، وأن (الرجل) منادى مبنيّ على الضم، في محل نصب، وهذا - رغم غرابته - هو الموافق للمعنى، والمطابق لقواعد النحو.

---

(١) قال المبرد عن نحو: (الرجل) فيما سبق: "إنه المنادى في الحقيقة، و(أَيَّ) مبهم متوصل به إليه". المقتضب ٢٠٦/٤. وقال الرضي: "ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دالٍّ على ماهية معينة..." وقال عن الذي بعد (أَيَّ): "تبهوا بالترام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء" شرح الكافية ١/١٤٢، ١٤٣.

ثم أعقبه بما يتبعه من الاستغاثة والترجيم والندبة والاختصاص، ثم أسلوب التحذير والإغراء، واسم الفعل، وهذه الأبواب ليست محلَّ إشكال في الإعراب أيضاً؛ لأنها أساليب محصورة، ونماذج مشهورة متميزة بأركان وأدوات، يمكن تدريب الطلاب عليها بسهولة.

ثم ذكر الأسماء التي تُمنع من الصرف، ولن يجد العرب فيها حرجاً إن هو حفظ عللها المحصورة، وتفتن في أمثلتها، وإن هو وجد النص الذي أمامه مضبوطاً ضبطاً صحيحاً فليس أمامه في الإعراب إلا أن يستحضر أنه يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ثم أورد إعراب الفعل المضارع، وعدّد التواصب، وهي أربعة : (أن) المصدرية، و(لن) و(كني) المصدرية، و(إذن)<sup>(١)</sup>، مع التنبيه إلى أمر مهم ومشكل كثيراً، وهو أن (أن) المصدرية قد تنصب المضارع وهي مضمرة إمّا جوازا، أو وجوباً، على أن من النحويين من لا يتكلف ذلك، ويعتبر العامل الظاهر الملفوظ، فيقول: إن الفعل منصوب باللام أو (حتى) أو فاء السببية ...، فالتواصب عشرة،<sup>(٢)</sup> وهذا عندي صحيح، ولا سيما عند المبتدئين، والأول أدق وأصحّ، وهو الأليق بالمتقدمين.

- 
- (١) سبق أنها إن أهملت، فم تنصب فإنها حينئذ اسم، يعرب مفعولاً فيه، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الوحيد في الإعراب ٩٠، الإعراب لأرجي الأسمر ٢١). وتكتب بالألف لا بالنون على الأحسن. وبعضهم يقول عنها حينئذ: إنها حرف جواب، لا محل له من الإعراب.
- (٢) وهو رأي يُعزى إجمالاً إلى الكوفيين على خلاف بينهم في بعضها، انظر: الإنصاف: ٢/٥٩٧-٦٠٢، ٢/٥٥٥-٥٥٩، شرح المفصل: ٧/١٩-٢١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٤٤-١٤١، شرح التسهيل: ٤/٢٣-٢٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ١/٣٤١-٣٤٥. واعتمده الزجاجي في كتابه التعليمي: الجمل: ١٨٢، مع أنه يعلن كثيراً اتباعه البصريين، وكذا الأجرومي في مقدمته المشهورة، وعلى هذا كثير من المؤلفين للطلاب المبتدئين قديماً وحديثاً.

وعُدَّة الجوازم التي تجزم فعلا واحداً، وهي مشهورة، قد يخفى منها على بعضهم اللام الطلبية، و(لما)، يخلطون الأولى بلام الجر التي يُنصب الفعل بعدها، والثانية بالحينية، لكنَّ معنى الطلب الظاهر في اللام ومعنى النفي الظاهر في (لما) يقطعان ذلك.

وقد لا يتنبَّهون لأحد الجوازم وهو الطلب، في مثل: (اجتهدوا تفلحوا) حيث لم يذكره ابن هشام في الأوضح وكثيرٌ من المؤلفين في موضعه، وإنما ذكروه استطراداً مع النواصب، والأيسر فيما أرى أن يقال في الإعراب: فعل مضارع مجزوم بالطلب<sup>(١)</sup>.

---

(١) و يشيع عند كثير من المعربين: أنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، والمعنى واحد، ، وقد عدّه بعض المؤلفين أولَ الجوازم الخمسة التي تجزم فعلاً واحداً، كما فعل ابن هشام في شرح القطر ٧٩-٨٠، وهو مذهب الخليل وسيبويه: (الكتاب ٩٤/٣)، والمبرد (المقتضب ٨٠/٢)، (١٣٣)، وابن السراج (الأصول ٢/ ١٦٢) والزجاجي (الجمل ٢١٠)، وابن جني (اللمع ١٩٦) وعزاه ابن مالك للخليل وسيبويه، واختاره (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١) وهو مشهور، وقيدوه بأنه جَزَم لتضمنه معنى حرف الشرط. وقيدوه الفارسي والسيرائي أنه جَزَم لنيابته عن الشرط نيابة (صرباً زيداً) عن (اضرب) (نقله عنهما أبو حيان (الارتشاف ٢/ ٤١٩) والتذييل ٨/ ١٤٤ أ ب) ونحوه في توضيح المقاصد ٤/ ٢١٢، والمغني ١/ ٢٢٦، ونصره ابن عصفور (شرح الجمل ٢/ ١٢٢) ويعزى للجمهور أن الجازم للفعل بعد الطلب أداة شرط مقدرة (المقتصد ٢/ ١١٢٤، المفصل ٢٥٢، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣) وغيرها، واختاره أبو حيان وعزاه لأكثر المتأخرين (الارتشاف ٢/ ٤١٩، ونحوه في الأشموني ٣/ ٣١٠) ويظهر من كلام لسيبويه (الكتاب ٣/ ٦٣، ٩٣) لكن رأيه الأول أصرح. ويظهر أيضاً من كلام الفارسي في الإيضاح ٣٣٣، وهو صريح قوله في العسكرية ١٢٧، وصريح قول السيرائي (شرح الكتاب ٣/ ٢٤٨) ومع أن ابن هشام يَمَّ يراه جواباً لشرط مفتر، إلا أنه التمس لمن يقول في الإعراب: إنه مجزوم في جواب الطلب - أنه أراد تقريب المسافة على المتعلمين.

وأحصى التي تجزم فعلين اثنين، أولهما يُسمّى فعل الشرط، والثاني جوابه، وهي شهيرة أيضا، قد لا يتنبّه الطلاب منها لـ (متى) و(أيّ) و(أين) وهي كثيرة الدوران<sup>(١)</sup>.

ومّا يُذكر في هذا الموضع أن هناك جملا تقع في موقع جواب الشرط وليست هي الجواب، بل الجواب محذوف، وهذه لا يعرفها إلا المتقتمون من الطلاب، وطالما تجادل فيها العلماء، ولا أرى بأسا بالتسامح مع الطلاب إذا جعلوا ما أغنى عن الجواب هو الجواب، لحفاء ذلك، ولتقارب ما بينهما في المعنى، حتى إن ابن هشام سمّاه جوابًا تجوّزا<sup>(٢)</sup>.

وعرّج بعدًا على غير الجوازم كـ (لو) و(أمّا) و (لولا) و(لوما)، وزاد بعضهم: (لما) و (كلّما)<sup>(٣)</sup>، وليس للمعرب منه إلا تسمياتها وإعراب ما بعدها، فالأول-وهو(لو)- قد يكون مصدرًا فلا أثر له فيما بعده، وقد يكون للتعليق في المستقبل فهو حرف شرط غير جازم ولا مؤثّر، وقد يكون للتعليق في الماضي، وهو الغالب في استعماله فهو أيضا حرف شرط غير جازم، ويسمّى: حرف امتناع لامتناع، وهو المشهور على ألسنة العربيين، ولم يعجب ابن هشام<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يصدق في أمثلة قليلة، ولا أرى حرجا في اتباع المشهور جملا على الغالب. وإن كان بعده في الظاهر اسمٌ قدّر قبله فعلٌ يعمل فيه إما رفعًا،

---

(١) سيخصّص حديث آخر البحث عن طريقة إعرابها وإعراب أسماء الاستفهام.

(٢) المغني ٦٤٦/٢.

(٣) انظر: الواضع في القواعد والإعراب ٢٧٩، ومعجم الإعراب في النحو العربي ٧. الكافي في

الصرف والنحو والإعراب ٤٧٦.

(٤) كما في أوضح المسالك ٢٢٨/٤، والمغني ٢٥٧/١. وقواعد الإعراب ٨٤-٨٥.

فيعرب فاعلا أو نائبا عنه، وإما نصبا، فيعرب مفعولا به، وإن كان بعده (أن) ومعمولاها فالأظهر طردًا للقاعدة أنه فاعل لفعل تقديره: (تبت).

والحرف الثاني (أما) يُسمّى في الإعراب حرفاً تفصيل وتوكيد وشرط غير جازم، والاسم بعده إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ، وإن كان منصوباً فهو مفعول به مقدّم. وأما الحرفان الثالث والرابع فلهما استعمالان، يُسميان في أحدهما حرفي امتناع لوجود، ويعرب ما بعدهما فيه مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، تقديره (موجود)، كما في: (لولا عليّ هلك عمر)، ويسميان في الثاني حرفي تحضيض، في مثل: (لولا تزورني) فهما فيه مثل: (ألا) و(ألا) (هلا)، ولا تعمل في الفعل بعدها، وإن كان اسماً فلا بدّ من تقدير فعل قبله، هو العامل فيه.

ثم ختم النحو بالعدد وكنائياته، وغالب ما يعني المعرب منه قد مرّ من قبل في الأبواب، ولا سيما في باب التمييز والإضافة.

فهذه قصة النحو في أغلب الكتب المدرسية، أوردت منها الملامح الكبرى التي يُبنى عليها الإعراب، لأبّين للطالب يُسرّ النحو، ولأجعله يحيط بصورة كاملة بما درسه، فلا يتيه في بعض مسالكه، فكلّ ما درسه ثلاث مقدمات، ثم المرفوعات وما يتصل بها، ثم المنصوبات، ثم المحرورات، والتوابع، ثم دراسة لأساليب خاصة، ولا يستغني الطالب أبداً عن بعض تفصيلاتها من مظانها في كتب النحو، وسأورد بعدُ بعضها في مواطنها.

## خطوات الإعراب

وهو الجانب العملي الصَّرف الذي ما زلتُ أمهدُ له بتلك المقدمات، وحين يحسنها الطالب ميسهل عليه أن يخوض في الإعراب، وبخاصة إذا عرف المعربات والمبنيات؛ فالتعويل على التفريق بينهما كبير في غالب مراحل الإعراب وخطواته الآتية، فليستحضره الطالبُ في كل كلمة، ولا يغفل عنه.

وعليه أن يلزم نفسه تتبُّع الخطوات الآتية خطوة خطوة، وهي أربعٌ في عموم الكلمات، ثالثتها تلزم في باين من النحر فقط، (هما المضارع المعرب، والاسم المحرور بالحرف) وليست بلازمة في غيرهما. والأربعُ إجمالاً: ذكر النوع، ثم الحكم، ثم العامل، ثم العلامة، وتفصيلاً:

### الخطوة الأولى: ذكر النوع:

يبدأ المعرب أولَ ما يبدأ بذكر نوع الكلمة، وهو يختلف باختلافها من حيث كونها معربة أو مبنية، فالمعربة لها طريقة، والمبنية لها طريقة (ويلحق بالمعربة في طريقتها بعض المبنيات القريبة منها)، وهذا التفصيل:

أ- فإن كانت الكلمة مبنية متأصلة في البناء (والمراد: الحروف كلها، والأفعال بجميع أنواعها<sup>(١)</sup>)، وأغلبُ الأسماء المبنية وأشهرها، وهي ما كان منها يشبه الحروف شبهاً ظاهراً في الوضع أو الاستعمال، فهي الموغلة في البناء، البعيدة عن الإعراب؛ وهي تفصيلاً وعدداً: الضمائر كلها، المتصلة

---

(١) مع التذكير أنَّ الأغلب في الفعل المضارع الإعراب، إلّا أنه دخل هنا مع باب الأفعال التي أصلها في عمومها البناء.



والمتفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة - ما عدا المثني فيهما<sup>(١)</sup> -  
والشرط، والاستفهام - ما عدا (أي) في هذه الثلاثة الأخيرة<sup>(٢)</sup> - وأسماء  
الأفعال - فإن كانت من كل ما سبق فإن ذكر النوع يكون بيان حقيقتها

(١) وأجاز بعضهم في (الثان) و(الذات) و(تان) و(ذات) أن تكون مبنية أيضاً، على الألف  
رفعاً، وعلى الياء نصباً وجرّاً. (المعجم المفصل للعطوب ٦٥، ٦٦، ١٩٦، المعجم الوسيط  
في الإعراب ٥٤، الواضح في القواعد والإعراب ٥٧، الطريق إلى الإعراب ٩). ولعله في  
ذلك ناظرٌ إلى رأي ابن الحاجب في اسم الإشارة المثني أنه مبني، وليس معنى حقيقة. (شرح  
المفصل له ٤٧٩/١ - ٤٨٠) وهو مذكور في الصريات ٨٥٢/٢ - ٨٥٣، إيضاح الشعر  
١٤٠، الخصائص ٢٧٩/٢، سر الصناعة ٤٦٥/٢ - ٤٦٩، واختاره ابن عيش (شرح المفصل  
١٢٧/٣) وعزاه المرادي للمحققين (توضيح المقاصد ١/١٩٠) وظاهر كلام سيويه أنه مثني  
حقيقة (الكتاب ٤١١/٣ وكذا في المقتضب ٢٧٨/٤).

(٢) وهذه المستثنيات قد يصح في طريقة إعرابها أن تعامل ما أخذت حكمه من المعربات فيذكر  
بأبها النحوي الذي استحق به وجهاً من أوجه الإعراب - كما سيأتي - ويجوز أن تعامل  
معاملة أصلها من المبنيات، فبدأ في طريقة الإعراب بذكر وظيفتها النحوية، فلك في  
نحو (الذات) من نحو: (جاء الذان نجحاً) أن تقول: (الذات): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه  
الألف يابة عن الضمة لأنه مثني. أو أن تقول: اسم موصول يعرب فاعلاً، مرفوع، وعلامة  
رفعه.... والأول أحسن. وسيأتي تسامح في ذلك في الجميع.

والسبب في تميز المثني عن بقية نظائره من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة أنه بالريادة التي  
في آخره الخاصة بالأسماء ابتعد عن الحروف، وقوي في جانب الأسماء. والسبب في تميز  
(أي) عن باقي نظائرها من الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط أنها علازمتها  
للإضافة التي هي خاصة بالأسماء وعلامة من علاماتها ابتعدت عن الحروف وقوي فيها  
جانب الاسمية.

على أن (آها) الموصولة قد تبنى في إحدى صورها، إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها.

اللفوية ومعناها<sup>(١)</sup>، وأظهر وصف لها يرد على ذهن الطالب، من أوصافها المعنوية، فالحروف تُذكر معانيها، والأفعال تُورد أزمائها، والأسماء المبنية يُنصُّ على وظائفها النحوية، فنقول مثلاً:  
(إلا)<sup>(٢)</sup>: حرفُ استثناء.

(سوف): حرفُ تنفيس، أو: حرفُ استقبال<sup>(٣)</sup>.  
(إنَّ): حرفُ تأكيد.

(ألا): حرف استفتاح وتنبيه، وقد عاب ابن هشام المعريين الذين يكتفون بأنها حرف استفتاح، وقال: إنهم يبيّنون مكانها، ويُهملون معناها<sup>(٤)</sup>.  
(يا): حرفُ نداء.  
التاء: حرف تانيث.

---

(١) للأستاذ جميل علوش رأي في طريقة ذكر النوع، وهو أنه إن كانت الكلمة عاملة مثل (لن) و(لم) اكتفى فيهما بذكر عملهما، وهو النصب، أو الجزم، ولا يُذكر معانيهما، فلا يقال: حرف نفى، وإنما يقال ذلك في المهملة؛ وسبب ذلك عنده أنَّ المعنى متروك للبلاغيين. (الإعراب النموذجي ٧٠-٧١، ٨٣). ولست أؤيد هذا، فالمعروف عند المتقدمين النص على المعنى، بل ربما أطلوا فيه، كما سترى في صنيع ابن هشام، وليس هذا من المعاني التي يتركها المعربُّ للبلاغيين.

(٢) تنبيه: جميع الألفاظ التي تُورد هنا؛ لشعر بقد أصبحت أسماء مرفوعة إنَّ عبَّر عنها باسمها، أو مبنية على الحركة التي تُحكى بها، إنَّ عبَّر عنها بلفظها، وهي في محل رفع، وما بعدها خبر عنها مرفوع.

(٣) استحسّن ابن هشام هذا المصطلح الأعجم وفضّله على الأول؛ لأنه يراه أوضح. (المغني ٦٦٣/٢) وفضّله أيضاً وعزاه للزمخشري. ١٣٨/١.

(٤) المغني ٦٨/١.

الميم: حرف دالٌ على الجمع.

الفاء واقعة في جواب الشرط، أو: رابطة لجواب الشرط، أو فاء الجزاء،

وهي حرف ...

إذا: حرف دال على المفاجأة، ...، وقيل: هي اسم...

الهاء: للسكت، أو: هاء السكت، وهي حرف...

اللام: لام الابتداء<sup>(٢)</sup>، أو: للابتداء، وهي حرف...

اللام: موطئة للقسم<sup>(٣)</sup>، أو: الموطئة للقسم، وهي حرف...

(١) كذا سماها كمال أبو مصلح في الوحيد في الإعراب ٩٨. وقديما نبه ابن هشام على خطأ من

يقول: الفاء: جواب الشرط. قال: والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب

الشرط الجملة. المغني ٢/٦٥٢. وفهم منه القوي أن الفاء داخلة في الجواب، قال: وهو

مذهب أكثر النحاة، وقال بعضهم: إن الفاء خارج عن الجواب، لأنها رابطة، والرابطة غير

المربوط. (شرح قواعد الإعراب ١٧٣).

(٢) ومنه اللام المزحفة (تضبط بفتح اللام وبكسرهما) التي يكون محلها قبل المبتدأ، لكنها بعد

دخول (إن) زُحِلَتْ ونقلت إلى غير اسمها الذي كان أصله المبتدأ؛ لثلاثي حرقا تأكيد،

ولو سُمِّيَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ صَحَّ ذلك، لكنه خلاف الأولى والأدق. (المغني ١/٢٢٨، ٢٢٠).

(٣) وتسمى المؤذنة، وهي التي ترد قبل (إن) الشرطية، ويُعلم بها اجتماع القسم والشرط وتقدم

القسم؛ فيكون الجواب له، ويحذف جواب الشرط وجوبا. ذلك المشهور عنها والمقرر في

كتب المتقدمين، ورأيت الشيخ عبد الحميد يسمي المتصلة بـ (إن) واقعة في جواب قسم

مقدّر (٤/١٦٥) وبعده المتصلة بـ (بعم) موطئة (حاشيته على الأوضح ٤/٦٩) وهذا غريب.

ووجدته بعدها المتصلة بـ (قد) (حاشيته على الأوضح: ٢/٦١، ١١٢، ٣/١٦٥، ٣٠٧،

٤/٢٤٧) ومثله في ذلك محمد الفرج في (الواضح في القواعد والإعراب ٢٩٦-٢٧٩) وربما

سمى الشيخ عبد الحميد هذه لَامَ التَّوَكُّيدِ ١/١٨٠ (موضعان) ٢/٧١، أو سماها اللام الواقعة

في جواب قسم مقدّر: ٣/٩٤، ٤/١٣٢. وذلك من حيث النظر إلى أن جميع ما ذكر

بعدها جواب له بحسب الظاهر، وسبقه إلى ذلك الكافيحي في شرح القواعد ٣٥٤ وهذا

الاختلاف والاضطراب يؤيد ما أرجحه بعد، وهو أن كل هذه اللامات يصح للمعرب أن

يسمّيها لام التوكيد، كما سيأتي. ولا سيما المبتدئين، والتدقيق خير منه. أو يقال في اللام

الواقعة في أسلوب القسم: إن اتصلت بالمقسم به فهي لام الابتداء، وبـ (إن) الشرطية فهي

الموطئة، وما عدا ذلك فهي الواقعة في جواب القسم.

ومن باب التسهيل على المبتدئين من الطلاب الذي لا يعد عن الصواب أن يقال: إن كثيرا من اللامات المفتوحات غير العاملات يصدق عليهن أنهن لام التوكيد، فإن لم يستطع الطالب تسمية شيء منهن فباب التوكيد يشملُه.<sup>(١)</sup> قال الزجاجي<sup>(٢)</sup>: "وأما لام التوكيد فإنها تجمع لام القسم، ولام (إن)، ولام الابتداء، واللام اللازمة للفعل المستقبل في الموجب في القسم". وذكر الهروي للام التوكيد تسعة موضع، تشمل كثيرا مما يشكل<sup>(٣)</sup>. وأدخل المالقي كل ما أشرنا إليه من اللامات في المؤكدة.<sup>(٤)</sup>

الواو: للابتداء، أو: واو الابتداء.

ولعل من التيسير على الطلاب أن يُعَفَّوا من إعرابها هي وأختها الفاء، إن كانتا في أول جملة ولا يعرفون ما قبلهما، وقد رأيت كثيرا من المعربين يهملهما حيثن<sup>(٥)</sup>، ولو قيل فيهما: حرف بحسب ما قبله<sup>(٦)</sup> — صحَّ ذلك، وأما في أثناء

(١) فهو معنى لا يكاد ينفك عنها، ويشمل لام الابتداء (المعني ٢٢٨/١) وهي كثيرة لا تستعصى على التأويل في كثير من الاستعمالات، ومنه المرحلة كما مر، وكذا لام القسم، موطئة له، أو واقعة في جوابه، فلا تخلو من هذا المعنى؛ لتقارب ما بين الغرض من القسم والتوكيد (راجع المناقشات في معناها في المعني ٢٢٩/١ تجد التقارب بينهما، وانظر ما سبق قريبا في شأن الموطئة)، ويشمل لام الجواب بأقسامها: جواب (لو)، وجواب (لولا)، وجواب القسم، كما أنه يشمل كل لام زائدة (المعني ٢١٥/١، ٢٣٣، ٢٣٠)، لأن الزوائد في العربية في الغالب لا تخلو من هذا المعنى.

(٢) اللامات ١٤٨. وانظر: ١٤٩.

(٣) اللامات ٦٧.

(٤) رصف المباني ٣٠٦-٣١٧.

(٥) أحصيت للشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح ثلاثة وثمانين موضعا أهمل فيها إعراب الواو والفاء في أول الآيات التي لم يذكر ما قبلها، بل أهمل الواو مرة في أثناء بيت (١٨٦/٣) وأحيانا يعربهما إذا أورد بيتا قبلهما (٣٠٣/١، ٣٠٧، ١٨٣/٤، ١٩٠، ٣٧٥) وقد يهملهما حيثن<sup>(٣)</sup> (٣٧٦/٣) ولربما أعربهما في أول جملة ولم يورد ما قبلها (٧٣/٣، ٣٩، ٨٩، ١٢٦، ١٨٤، ٣١٧، ٣٤٣، ٣٤٥، ١٥٢/٤، ١٩٣، ٣٨٠، ٣٩٠) وقد يكون في بعضها إشارة إلى المعنى في المتن أو في شرح البيت. والغرض من هذا كله أن الأمر واسع.

(٦) كما فعل الترنجبي في المعين: ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٥٣، ٦١، ٧٨، ٨٢، ٨٩، ٨٤.

١١٥. وقد بسكت عنها: ٨١، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٣. وكثيرا ما أعربها الحلواني بحسب

الجملة فياب العاطفة واسع<sup>(١)</sup>، وشأن الفاء الرابطة لجواب الشرط وواو المعية في الأسماء والقسمية ظاهراً لا يخفى، وإن وُجد بعدهما مضارع منصوب فالواو للمعية، والفاء للسببية<sup>(٢)</sup>، وإلا فإنهما حرف ابتداء واستئناف<sup>(٣)</sup>، ويصح تسمية واو الحال وواو الابتداء<sup>(٤)</sup>، لكن تخصيصها بالمعنى الدقيق أولى.

(نعم): فعل ماضي<sup>(٥)</sup>، ولو زاد: (لإنشاء المدح) فلا بأس.

= ما قبلها في المنجد: ٢٠، ٢٩، ٣٨، ٤٣، ٥٦، وغيرها كثير، وقد يعربها إذا ذكر شيئا قبلها: ٧٩، ١١٠. وعند بعضهم التي بحسب ما قبلها نوعاً من أنواع الواو، وضابطها عنده: أنها التي في أول الجملة، وليست عاطفة، ولا للقسم، ولا واو (رب). (المعجم المفصل للعطبيب ٤٧). ويرى جميل علوش أن قولهم في الواو والفاء في أول الأبيات: إنها بحسب ما قبلها - يرى أنه كلامٌ مضلل، لأنها لا تحمل إلا معنى واحداً، وأنها لا تكون في أول الأبيات إلا استئنافية، لأن بيت الشعر لا يكون إلا مستقلاً ولا علاقة له بما قبله. (الإعراب النموذجي ٥٨، ٥٧).

(١) وجدت الشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوصح يتسامع كثيراً في شأن العاطفة، في مواضع لا يظهر فيها العطف بجلاء، كما قوله: (... لست أعوام وذا العام سابع) ٢٦٢/٤ وكما في: ١/١٩٢، ٣/٣٧١، ٤/٣٥٥، ٤/٣٤٣، ٣٠٧، ٢٩٦، ١٥٨، ٣١١/٣٠٤، ٣٤١، ٣٩٢، ٤١١. ويرى جميل علوش أن تعرب الواو والفاء عاطفتين في غير أوائل الأبيات، مع استثناءات يسيرة، وأحال إلى بعض العلماء. (الإعراب النموذجي ٥٦، ٥٥، وانظر: النكت للأعلم ٧٠٩/١، والمفني ١٦٨/١).

(٢) على أن الأصل فيهما عند البصريين أنهما عاطفتان، وهو الظاهر من تأويلهم لهما، إذا نصب المضارع بعدهما..

(٣) وهو الأيسر في التأويل، ومن الاستئناف التفريع الواقع في التقسيم والتفصيل بعد الإجمال.

(٤) المفني ٢/٣٥٩ - ٣٦٠. قواعد الإعراب ٩٢.

(٥) ومن الشائع عند الطلاب في لفظ الإعراب أن يثبتوا الياء في كلمة (ماضي) في حالة الرفع وحالة الجر. نطقاً وكتابة، ولا يقرى إثباتها إلا عند الوقف، في بعض اللغات.

(عسى): فعلٌ ماضٍ، ولو زاد: (من أفعال الرجاء) كان خيراً، إلا أن يخاف التطويل، والإعراب بأنه الاختصار .

(تلفّى): فعلٌ مضارع، أصله: (تلفّى)<sup>(١)</sup>، وإنما نُصِّ على هذه الزيادة في هذا الفعل خاصة؛ لأن ظاهر لفظه يلتبس بالماضي، والبيان في الإعراب واجب.

(هات): فعلٌ أمر.

(تعال): فعلٌ أمر.

(ق): فعلٌ أمر.<sup>(٢)</sup>

(تقدّم): فعل مضارع.

(الذي): اسم موصول.

(ذا) اسم إشارة.

الكاف: حرف جرّ. ويجوز أن تكون اسماً بمعنى (مثل).

(نا): ضمير متصل. ولو قيل: والضمير (نا): ضمير متصل لكان أحسن؛ لئلا يُنطق بالمتصل مستقلاً<sup>(٣)</sup>.

(ها) ضمير متصل، ويقال فيه كما قيل في الذي قبله.

(هيهات): اسم فعل ماضٍ.

(صه): اسم فعل أمر.

وما كان مشهوراً من حروف الجرّ ولا يشترك في المعنى مع لفظ آخر أكتفي فيه بالقول: حرف جرّ مثل: (مين) و(على) ونحوهما، وإن كان يحتمل عدة معانٍ أو مشتركاً لفظه بين الأبواب نُصِّ عليه، كأن يقال: (رُبّ): حرف تقليل، أو حرف تكثير، أو: الواو: حرف قسم، ونحو ذلك.

(١) انظر: المغني ٦٦٧/٢. وقال: إن ذلك للمبتدئين.

(٢) من قولك: (ق نفسك) وإنما دُكرتْ بلفظها مع أنها على صورة حرف واحد - خلافاً للقاعدة في ذلك، وسأني؛ لأن الحذف فيها عارض، فاعتم فيها الأصل. (المغني ٦٦٥/٢).

(٣) تَبَّه على ذلك ابن هشام في المغني ٦٦٥/٢.

وإن كانت تحتمل غير وجه وَحَبَّ تخصيصُها بالوجه الذي وردت عليه في النص، فيقال: في: (بل): حرف عطف، أو: حرف إضراب. وفي: (لا) حرف نفي. أو: حرف نهي. أو: حرف عطف. أو: حرف زائد<sup>(١)</sup>، بحسب السياق.

وإن اشتهرت بأكثر من وصف فيحسن ذكر أوصافها المشهورة، مثل: (كان) فعل ماضٍ، ناقصٌ، ناسخٌ. (ليس) فعل ماضٍ، جامد، ناسخٌ. وفي (لم): حرف نفي وقلب.

(١) يسمي بعضهم الزائد صلة، ولا سيما إذا كان في القرآن، تأذنا، قال ابن هشام: "ويجب على العرب أن يجنب أن يقول في حرف من كتاب الله إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك". (قواعد الإعراب ١٠٨) وقال: "وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسميه مؤكداً، وبعضهم يسميه لغواً، لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب". (قواعد الإعراب ١٠٩). وقال شعبان الآثاري في منظومته: (كفاية الغلام ٣١/أ):

ولا تقل: ذا الحرف منه زائد	.....
لللفظ في آياته المفعلة	بل هو تأكيد لمعنى أو صلة
في غفلة مانح إلى الصواب	وغالب النحاة عن ذا الباب

ولا أرى بأساً في استعمال كلمة مصطلح الزيادة؛ لأنه لا يراد به الكلام الذي لا حاجة له، وإنما يُعصد به أمر لا تعيب، كأن يكون زائداً عن التركيب الأساس في الجملة، حتى إنه لو سقط من الكلمة فلن ينكرها السامع، بل يراها صحيحة من دونه، لكنه زاد الكلام توكيداً وقوة، قال سيويه عن حرف زائد: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها تأكيد" ٢٢٥/٤. وقد تفسر الزيادة في غير المعاني، وإنما بأنها في العمل لم تحدث شيئاً جديداً فيما دخلت عليه، قال سيويه: "وهي لغو، في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن ينهي من العمل، وهي تأكيد للكلام" ٢٢١/٤. وقيل: إنه زيادة وصلة؛ لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة، أو استفادة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد أو غير ذلك. (شرح القواعد للكافيحي ٢٢٧، ٥٢١) وشرحها للقوجوي ١٨٠-١٨١، ١٨٤.

وقد رأيت ابن هشام يوصي كثيرا في الإعراب بالإيجاز<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فقد بالغ كثيرا في ذكر معاني الحروف، فهو يقول: ينبغي للمعرب أن يقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما، وفي (لما): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا، متصلا نفيه، متوقعا ثبوته، وفي الواو: حرف عطف لمجرد الجمع، ثم قال: وإذا اختصرت فيهنّ فقل: عاطف ومعطوف، وجازم ومجزوم.<sup>(٢)</sup> والذي أراه لطلابنا اليوم التوسط بين خياري ابن هشام السابقين.

ومن المبالغة غير المقبولة أن ينصّ المعرب على أمور بعيدة لا علاقة لها بالإعراب، كأن يقول أحدهم في إعراب (الوطن): ...مفعول به منصوب، وهو يدلّ على شيء! وفي (الأم): اسم معطوف على منصوب، فهو منصوب، وهو يدلّ على إنسان، وكذلك قال في آخر إعرابه: (أنت).<sup>(٣)</sup>

ومن الأكمل أن تزيد بيان عملها إن كانت عاملة، أو يؤثر ذكر نوعها في عملها فيما بعدها، ويتأكد إتمام ذلك في حقّ المبتدئين؛ لترسخ الأحكام عندهم، فتقول في (كان): فعل ماض ناقص ناسخ، يرفع المبتدأ وينصب الخبر. وتقول في (لم): حرف نفي وقلب وجزم . و(إن): حرف توكيد ونصب<sup>(٤)</sup>، ينصب

(١) كما في المغني ٢/٦٦٤، قال: ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجرها، وأجمعها للمعنى المراد. وقال: العبارة التي تلقى للمتدرّين يطلب فيها الإيجاز لتخفّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها. ٢/٦٥١، وانظر ٢/٦٦٥، ٦٦٤. وقواعد الإعراب ١٠٥.

(٢) المغني ٢/٦٦٤. وبعضها في قواعد الإعراب ٧٠، ٧١، ١٠٦.

(٣) انظر: الإعراب المبسط لعبد القادر مايو ٧، ٨.

(٤) يشيع عند كثير من المعربين الاقتصاد على هذا، (كما في حاشية الشيخ عبد الحميد على الأوضح ٢/٢٢٧، ٢٣٣، ٢٧٨، ٣٣٠. وهكذا يعربها أينما وردت) وعندني أنه صحيح اعتمادا على عملها الأوّل والأبرز، وليس في ذلك اختيار لمذهب بعض الكوفيين أنّها لم تعمل إلّا نصب الاسم.



الاسم ويرفع الخبر. و(ليت): حرف ثمن، ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولو قيل فيه: حرف ناسخ من أنحوات (إنّ) كفى. و(مهما) اسم شرط يحزم فعلين. و(عُرف): فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول. و(من) في نحو: (ما جاءني من أحد): حرف جرّ زائد يجرّ اللفظ دون المحلّ. وإن كانت الكلمة ملغى عملها ثبته عليه، مثل: (إلا) في نحو: (ما جاءني إلا زيد): حرف استثناء ملغى لا عمل له.

ويحذر التنبيه هنا على أمور تليق بهذا المقام، ويحتاج إليها الطالب في هذه الخطوة الأولى:

فأولها في طريقة النطق بالكلمة المراد إعرابها من هذه المبنيات: فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف أو حرفين تُنطق بها على صورتها التي هي عليها، مع مراعاة التفريق بين الكلمة وأختها المتصلة بها، ويستثنى الفعل الذي اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أمراً، أو مضارعاً- فينطق به كاملاً مع فاعله المتصل به، لصعوبة فصله عنه، ولأنه لا تظهر صورته المتميزة التي بها علامة إعرابه أو بنائه إلا إذا نُطق به كذلك، ثم يُخصّص الفاعل بعد ذلك بالذكر وحده منفصلاً.

ويُنَبِّه هنا على الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك، حين يصبح على صورة حرفين فإنه إن نُحِشِيَ التباسه بغيره فيجب النطق به حينئذ على صورته الأصلية الثلاثية كما هو لم يتصل به شيء، مثل: (قُلْتُ) فيقال فيها: قال: فعل ماضٍ... حتى لا يلتبس بالأمر، ويحسن فيما عدا ذلك؛ ليتعلم الطالب الكلمات على حقيقتها الأصلية، قبل التغيرات الصرفية، كما في نحو: (إلا يكنه...): (إن): حرف شرط وحزم... و(لا) حرف نفي... و(يكون) فعل مضارع... والهاء: ضمير متصل...

وفي حالة معمولات الأفعال الناسخة فله أن يعبر بأصلها وهو الماضي فيقول: اسم (كان)...، مفعول به ثان لـ (حسب)...، وإن عبر بصورة الفعل المستعمل في الجملة فهو حسن، كأن يقول: خبر (كن) أو (كونوا)، أو مفعول (يحسب) وهكذا.<sup>(١)</sup>

وإن كانت الكلمة على صورة حرف واحد جيء باسمه وليس بمسماه، فيقال في: (لك): اللام حرف جر...، والكاف ضمير متصل...<sup>(٢)</sup>

وثانيها: أن يجنب المعرب في الإعراب التعبير بكلمة (أداة)؛ فإنها فيه غير دقيقة؛<sup>(٣)</sup> لانطلاقها على الحروف والأفعال والأسماء، والمراد فيه التعيين والنص على النوع؛ لأنه يُبنى عليه في الإعراب أمور مهمة، كما سيأتي.

وثالثها: أن صيغة الطلب إذا كانت مسندة إلى الرب سبحانه فلا يقال فيها: فعل أمر، بل: دعاء، وذلك من باب التأدب مع الله، نَبّه على ذلك ابن هشام<sup>(٤)</sup>، والنهي كذلك، فيقال فيه مع الرب: دعاء أيضاً، فيقال: (لا الدعائية)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وعلى ذلك جرى الشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح: ٢٩٤/١، ٢٩٥، ٢٠٤/٢.

٢٤٤، ٢٦٩، ١٩٢/٣، ٣٩١، والشيخ علي رضا في المختار في القواعد والإعراب ٨٠.

(٢) قال ابن هشام: ولا يقال: ت: فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا. المغني ٦٦٥/٢. ويستثنى من ذلك ما كان فيه حذف عارض، وقد مر مثاله. وأجاز الدماميني أن يقال: ت: فاعل. (حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٩).

(٣) أريد بذلك لغة المعرب، حيث يُطلب الإيجاز والدقة في المصطلحات، أمّا في الدراسة النحوية فلا أجد حرجاً من ذلك، فهو استعمال متقدم مشهور، ويُخطئ الأستاذ الدكتور: عبده الراجحي من يستعملها ولو في الدراسة النحوية عموماً (التطبيق النحوي ١٣)، وخالفه في ذلك جميل علوش في كتابه: (الإعراب النموذجي ٤٤).

(٤) شرح الشذور ٤٦. أو يُستى: فعل طلب، يقول شعبان الآثاري في منظومته: (كفاية الغلام) ٣٠/ب:

فالربّ مسؤول بأفعال الطلب      كماغفر لنا والعبد بالأمر اتدب

(٥) وكذلك يسميها ابن هشام وغيره، كما في أوضح المسالك ١٩٨/٤، وشرح القطر ٨٤. وانظر: المختار في القواعد والإعراب ١٥٦.

ورابعها: كثرة ما يُخطئون حين يخلطون بين (لا) النافية والناهية، مع شدة الفرق بينهما معنى وعملا، (ولولا كثرة الخطأ ما وقفت عند هذا الظاهر) فلا بد من توقيفهم على الفرق المعنوي بينهما، فالتكلم بالنافية إنما يحرك بخبر ما، كأن يقول: زيد لا يقوم، وبالناهية يُصدر أمرا بعدم فعل القيام، والفرق بين المخير بخبرٍ والناهي عن شيء. وينبع ذلك فرقاً في العمل، فالناهية جازمة، وأما النافية فإن وقعت قبل المضارع لم تغر فيه شيئا، ولم تحل بينه وبين ما قبله، فإن كان جازما لم تمنعه من الجزم، في نحو: (إلا تفعلوه) التي أصلها في الرسم: إن لا، وإن كان ناصبا لم تمنعه أيضا (يجب ألا تهمل) التي أصلها في الرسم: أن لا، وإن لم تُسبق (لا) بشيء من النواصب أو الجوازم فالفعل بعدها مرفوع؛ لتجرده من النواصب والجوازم.

ب- وأما إن كانت الكلمة غير ما سبق، وتشمل الأسماء المعربة كلها، مثل: (زيد، أحمد، الفتى، القاضي) وبعض المبنيات غير المتأصلة في البناء، وهي التي لا يظهر شبهها الواضح بالحروف، ويكون الأصل في ذاتها الإعراب، ولكن بُنيت لسبب آخر يتعلق بغيرها، وهي<sup>(١)</sup>: المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، واسمُ (لا) النافية للجنس إن لم يكن مضافا ولا شبيها به، و(قبل) و(بعد) و(غير) و(عل) ونحوها إن قُطعت عن الإضافة لفظا وتوحي معناها فقط، وبعض الأعلام المركبة، مثل: سيبويه ونحوه من المختومات بـ (ويه)، والمركب المزجي في لغة بعض العرب، والأعداد

(١) راجع حصر المبنيات عموما وتقسيمها عند ابن هشام في شرح الشذور ٦٨-١٣٠ ووصف تقسيمه بأنه غريب لم يُسبق إليه، ولخصه وأحسن عرضه الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ١/٨٧-٨٨.

المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، ما عدا (أني) و(أنتي)، وبعض ظروف الزمان، مثل: (إذ) (إذا) (حيث)<sup>(١)</sup>، و(أمر) عند بعض العرب، و(الآن) في رأي بعض العلماء، والظروف والأحوال المركبة، مثل: (صباح مساء، وبیت بیت، وبين بين)، وبعض صور الزمان المبهمة وما ألحق بها إذا بُنيت لإضافتها إلى مبني أصيل، وما كان من الأعلام المؤنثة على وزن (فَعَالٍ) عند بعض العرب، - إن كانت مما سبق فإن نوعها يكون بذكر بابها النحوي الذي استحققت به وجة الإعراب والحكم على لفظها أو محلها بأحد الأحكام: الرفع والتصب والجزم، وهي الأبواب المشهورة في النحو، التي تستحق بها الكلمة نوعا من أنواع الإعراب، فتقول مباشرة: فاعل، مبتدأ، اسم (كان)، خبر (إن أطلق فهو خبر المبتدأ، وإن كان غيره عُيِّنَ، كأن يقال: خبر (كان) أو (إن) ونحوهما)، حال (وإن كان الحال والخبر غير مقصودين لذاتهما، بل المراد ما بعدهما قِيْدًا، فقيل: خبر موطئ، وحال موطئة أو موطئ، ويُعرب ما بعدهما - وهو المقصود في المعنى - صفةً، فمميز، اسم مجرور بالحرف، مفعول فيه (ولو عُيِّنَ نوعه، فقيل: ظرف زمان، أو مكان، فهو

(١) وقد يقال في هذه الثلاثة الأخيرة: إن شبهها بالحروف قوي؛ فالأولى بها أن تكون من النوع المذكور سابقا الذي يُكتفى فيه بذكر حقيقته اللغوية. ولعل الذي ميزها فنقلها إلى النوع الثاني هو تلبسها بمعنى الظرفية الذي لا حظ فيه كثيرا للمبنيات؛ فقلَّ شبهها بالحروف، على أنه قد يقال أيضا: إن الحكم في هذه الثلاثة مثل حكم النوع الأول؛ فيجوز أن يقال فيها أيضا عند الإعراب: اسم زمان (وهذه حقيقته اللغوية)، فلم تنحرم القاعدة. على أن يكمل الإعراب بأن محلها التصب؛ لأنها ظروف زمان وقع فيها الفعل.

حسن<sup>(١)</sup> ولتذكر الطالب أنه يلزمه بعدد فيه وفي المجرور بالحرف أن يُبين متعلقهما، كما سيأتي، نائب فاعل، مفعول به<sup>(٢)</sup>، مفعول به أول، أو ثانٍ أو ثالث، مضاف إليه<sup>(٣)</sup>، معطوف، بدل، منادى ..... ولا يُذكر غير ذلك من الأوصاف<sup>(٤)</sup>، فلا يقال: مذكر أو مؤنث أو جمع أو مثنى أو مفرد، أو مشغول عنه، أو مقصور أو منقوص أو ممدود، أو نكرة، أو معرفة، أو عدد، أو علم، أو لقب، أو كنية، أو مضاف<sup>(٥)</sup>، أو اسم زمان أو مكان (إلا إذا كان هذا الاسم مفعولا فيه؛ فيقال: مفعول فيه،

(١) المعنى ٦٦٧/٢.

(٢) يستحسن بعض المعربين أن يُنص على كلمة (به)؛ فرقا بينه وبين المفعول المطلق، فهذا الآخر هو الذي يستحق أن يطلق دون تقييد؛ لأنه هو المفعول الحقيقي. وبعضهم يرى أن الأولى بالإطلاق هو المفعول به؛ لأنه أشهر المفاعيل وأكثرها ورودا، فلا مانع عنده من أن يقال: مفعول، للمفعول به. قال ابن هشام: وقد جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأطلق لم يُرد به إلا المفعول به؛ لما كان أكثر المفاعيل دورا في الكلام عطفوا اسمه. المعنى ٦٦٦/٢.

(٣) المشهور على ألسنة المعربين أن المضاف هو الكلمة الأولى، وأن المضاف إليه هو الثانية، وهو مصطلح عامة النحويين (كما في: الكتاب ١٩٩/١ - ٢٠٠، ٤١٩/١، ٢٩٥/٣، الجمل للرجاسي ٤٤١ وغيرهما) وقيل: العكس، وقيل: يجوز في كل واحد منهما أن يقال له: مضاف ومضاف إليه. (انظر: التذييل ٦٨/٤، المساعد ٣٢٩/٢، المجمع ٢٦٥/٤).

(٤) مع التذكير بأنه قد سبق أنه يُستحب في الإعراب ذكر بعض المتلازمات وإن كانت ليست من ألفاظ الإعراب اللازمة التي استحققت بها الكلمة حكما نحويا، كأن يقال: وهو مضاف، تمهيدا لإعراب المضاف إليه، أو ينص على المتبوع بجميع أنواعه بعد ذكر التابع.

(٥) قال ابن هشام: "وأما قول كثير من المعربين: مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا، فالإقتصار عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب" المعنى ٦٦٦/٢. ونحوه في قواعد الإعراب ١٠٧.

أو ظرف زمان أو مكان؛ لأن هذا الحكم يستلزم وجها من وجوه الإعراب، وهو النصب للفظ أو المحل، فالمفعول فيه أحد المنصوبات، بخلاف ما قبله فلا تقتضي رفعا أو نصبا أو جرًا).

وإن كان شيء مما سبق واقعا في غير موقعه نُبه عليه، فيقال: خبر مقدم، مبتدأ مؤخر، مفعول به مقدم، خبر (كان) مقدم عليها، أو على اسمها.

وهذا التفريق بين المعرب والمبني والمتأصل في البناء وغيره اجتهاد يوافق غالب صنيع المحدثين في الإعراب، ولو أن معربا عكس ذلك، فقدم في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة الوجة الإعرابي على الوصف اللغوي للكلمة ما كان مخطئا، كأن يقول في اسم إشارة: فاعل، وهو اسم إشارة...، أو مفعول به، وهو اسم موصول....<sup>(١)</sup>

### الخطوة الثانية: ذكر الحكم:

وسيفترق الحكم كما افترق من قبل، ومرد ذلك أيضا إلى النظر إلى المعرب والمبني:  
أ- فإن كانت الكلمة مبنية (وقد عرفت المبنيات) حكم على لفظها - نحوزا في لغة المعرب والفاظه - أنه مبني، وهذه كلمة واحدة كافية في كل المبنيات، لا نفرق بين شيء من أنواعها، فكلها يُكتفى فيها بالقول: إنها مبنية.

وقد علمت قبل أن الحروف كلها والأفعال الماضية كلها، وأفعال الأمر كلها مبنية، وكذا المضارع الذي اتصت به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة، والأسماء التي فيها شبه بالحروف، وقد مرّت بك كلها.

(١) كما في قواعد الإعراب لابن هشام ١٠٢.

تقول: في (إلا): حرف استثناء، مبني... وفي (دخل): فعل ماضٍ، مبني...  
وفي (لنقومن): اللام: لام القسم، حرف مبني....، و(نقوم): فعل مضارع،  
مبني... (ولو زدت: (لاتصاله بنون التوكيد المباشرة) لكان أحسن؛ لأنَّ الأغلب  
في لمضارع الإعراب؛ فيحسن بيان سبب بناء ما خالف ذلك). والنون: نون  
التوكيد، حرف مبني... وتقول في (من): اسم استفهام، أو شرط، أو موصول  
(حسب السياق)، مبني...

مع التنبيه إلى أمر مهم جداً وهو أنه يلزمك في هذه الكلمة المبنية إذا  
حكمتَ عليها بالبناء هنا أن تهياً لأمر لا بدُّ منه في آخر الإعراب، ملازم  
للمبنيات كلها، وهو أن تبيِّن في آخر الإعراب بعد اكتماله وذكر العلامة:  
ألهذه الكلمة المبنية محلٌّ من الإعراب أم لا؟ وإن كان لها محلٌّ فما محلُّها؟ ولنا  
عودة إلى ذلك في حينه عند الفراغ من جميع أركان الإعراب وخطواته.

ب- وإن كانت الكلمة معربة (وذلك في أكثر الأسماء والأفعال المضارعة) فإن  
الحكم عليها لا يخرج عن كلمة واحدة أيضاً، تختارها من بين أربع  
كلمات، لأربعة أحكام، لا يتصور غيرها، وهي:

١- مرفوع. ٢- منصوب. ٣- مجرور. ٤- مجزوم. (ولا يكون المجزوم

في الأسماء، كما لا يكون الجرُّ في الأفعال).

ويحسن التنبيه هنا على أنه من باب التأدب مع الله ألا يقال: (الله) مرفوعٌ  
أو منصوبٌ أو مجرورٌ، بل يقال: لفظ الجلالة مرفوع...، كما استحسِن  
بعضُهم أن يقال: في إعراب لفظ الجلالة المجرور: إن علامة جره كسر الهاء؛  
وذلك تأديباً معه، فلا ينسب الكسر إليه<sup>(١)</sup>. كما أن بعض المعربين لا يستحسن

(١) الإعراب عن فن الإعراب ٨، ٩.

أن يقال مع لفظ الجلالة: إنه مفعول به، بل يقول: إنه منصوب على التعظيم أو العظمة.<sup>(١)</sup>

### الخطوة الثالثة: ذكر العامل:

وهو الذي لا يلزم دائماً، وإنما يتأكد ويكاد يجب في بابين من أبواب النحو فحسب: في الاسم المجرور بالحرف، حيث يُعَيَّن جاره، فيقال: اسم مجرور بـ (حتى) أو بالكاف، أو بـ (رُبَّ) أو غيرها من الحروف التي مضى سردها. وإنما يُنصُّ على ذكر العامل هنا؛ لأنَّ الاسم المجرور ليس من الأبواب التي تميِّز بمعنى نحوي يقتضي إعراباً، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والتبعية والإضافة ونحوها، وإنما هو معمول لفظي صريح لحروف الجر، فالتسلُّط اللفظي للحروف أظهر فيه من تميِّزه بمعنى من المعاني المقتضية فيه إعراباً. كما أنه لا يحسن الاكتفاء بكونه اسماً مجروراً، لأنه يشاركه في هذا الحكم المجروران الآخران: المجرور بالإضافة، والمجرور بالتبعية.

والباب الثاني الذي يتأكد فيه ذكرُ العامل هو الفعل المضارع المعرَّب، فيقال: منصوب بـ (أن)، أو بـ (لن)، أو بـ (أن) المضمرة جوازا، أو وجوباً<sup>(٢)</sup>، أو

---

(١) ثَمَّنَ وجدته يعمل ذلك محيِّناً مرفقاً العلامة الكافيحي في شرح القواعد ٤٠٣، والشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٤٩/٢، ٢٨٩، ٣٦٢. ١١٤/٤. قال شعبان الأتاري في منظومته: (كفاية الغلام ٣٠/ب):

وفي (سألت الله) في التعليم  
تقول: منصوب على التعظيم.

(٢) مع التذكير بما سبق أن من الجائز في الإعراب للمبتدئين أن تعدَّ أدوات النصب عشرة على طريقة الكوفيين وعلى ما عمل به الزجاجي في الجمل والآجرومي في مقدمته، فيقال: منصوب بلام المحذود أو لام التعليل أو (حتى) أو فاء السببية ... والأليق بالمتقدمين من الطلاب والمتخصصين اعتمادُ الرأي البصري أنها أربع فقط، وأنَّ النصب بعد ما عداها إنما هو بـ (أن) المضمرة وجوباً أو جوازا.



مجزوم بـ (لم)، أو بالطلب، أو بـ (مَنْ) أو (إِنْ)، أو مرفوع لأنه لم يسبق بناصب  
أو جازم<sup>(١)</sup>.

والسبب في هذا يقارب السبب في الذي قبله، فليس للفظ الفعل وحده  
معنى من المعاني المقتضية إعراباً، فتلك لا تكون إلا للأسماء أو ما في حكمها؛  
لأنها تُسند إليها الأشياء وتصدر عنها، ويُحكم بها وعيها. ولو نظرت إلى  
الفعل مع ما بعده فإن مجموع الجملة قد يقع موقع ما يقتضي إعراباً، فتكون  
خبراً أو حالاً أو نحو ذلك؛ ومن أجله فإن مجموع الجملة يكون له محل من  
الإعراب، لتلبسه بهذه المعاني، أما الفعل المضارع وحده فإعرابه لفظي يستجيب  
للعوامل اللفظية المحصورة التي تكون قبله، ولذلك يُنصّ عليها<sup>(٢)</sup>.

وأما غيرهما من المعربات فيستغنى فيها عن ذكر عاملها، وقد يُذكر عند  
المتقدمين جداً من الطلاب، فيقال: فاعل مرفوع بالفعل (جاء) مثلاً،  
أو بالفاعلية، أو: مبتدأ مرفوع بالابتداء....

---

(١) وهذا التعليل لرفع المضارع يُعزى للكوفيين، ويحتمله كلام الفراء في معاني القرآن ٥٣/١،  
وانظر: شرح السيراني ١٨٨/٣ وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢، الإنصاف ٥٥٠/٢-٥٥١  
وعبرها، قال ابن هشام: وهو أصح الأقوال، وهو الذي يجري على السنة المعربين. (شرح  
القطر ٥٧، أوضح المسالك ١٤١/٤، الجامع الصغير ١٦٩)، وهو ظاهر في أكثر كتب النحو  
 وإعراب القرآن.

(٢) ومن أجل ذلك لا أميل إلى قول من يرى أن سبب إعراب المضارع وقوعه موقع الأسماء  
(وهو قول جلة البصريين: الكتاب ٩/٣، معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١-١٣٤، المقتضب ٢  
/٥، الموجز في النحو لاسن السراج ٧٨، الأصول ١٤٦/٢، الإيضاح لأبي علي  
٣١٨، ٦٩، ٥٩ وغيرها) لأن الفعل وحده ليس له وجود مستقل، بل للجملة كلها، وهي  
التي يمكن أن يقال: إنها وقعت موقع الأسماء، وهو وجه كونها ذات محل من الإعراب.

## الخطوة الرابعة: ذكر العلامة<sup>(١)</sup>:

ولا يزال البحث يذهب في شطرين أيضاً، ومردُّ ذلك إلى العلة السابقة نفسها، وهي التفريق بين المعرب والمبني، فهي المعوّل عليه في كل المباحث:

أ- فإن كانت الكلمة مبنية (وقد عرفت المبنيات) فأمرها سهل جداً، فحركة بنائها في الغالب هي ما يُنطق بها في آخرها (ولا تتكلف أكثر من هذا!)

ويُستثنى فعلُ الأمر إذا كان مضارعاً من الأفعال الخمسة<sup>(٢)</sup>، فإنه يبنى على حذف النون، ولا يقال فيه غيرُ ذلك، وقد وجدت كثيراً من الطلاب يتهيبون ذلك؛ لأنه لم يسمع في كلام مستعمل هذه النون التي بُني الفعل على حذفها،

---

(١) عتوت بها للمعرب والمبني تسهلاً؛ حتى لا أفرّق بين الكلمات، وتختلف الأركان والأقسام والخطوات، وإلاّ فالأصل أنّ العلامة تستعمل مع الكلمات المعربات، ولا يقال في المبني: علامة بنائه السكون، أو الفتح ... بل يقال: مبنيٌّ على السكون، أو مبنيٌّ على حذف النون، أو مبنيٌّ على حذف حرف العلة ... ولو قيل فيه: وعلامة بنائه ... فلا أراه بعيداً من الصواب، فقد كثر استعمال المؤلفين مصطلح: (علامات البناء) كما في المعجم المفصل للخطيب ٢٨٧، الوحيد في الإعراب ٢٨٥. وكيف نتعلم الإعراب ٣٥٢، ٥٢٩. الكافي في الصرف والنحو والإعراب ١٣.

(٢) وذلك إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. وهكذا وجدت بعض المعربين يقول، ولا يحكم على فعل الأمر أنه حينئذٍ من الأفعال الخمسة (المعينة في الإعراب: ١٣، ٣٠، ٥٤، ٦٧، ١١٣، ١٢٠، والمنجد في الإعراب ٢١٦، والمختار في القواعد والإعراب ٣٥، الوحيد في الإعراب ٧٨-٧٩) وبعض الطلاب يسمي الأفعال الخمسة مع الماضي والأمر، ويقول: مبني على حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. ولم أكد أجد أحداً سماها كذلك، إلاّ أنّ أحد المؤلفين المحدثين يقول عن فعل الأمر المتصلة به ألف الاثنين: إنه ملحق بالأفعال الخمسة! (قاموس الطلاب في الإعراب ٧). ولم أجد له غيره.

فَعَذَّرْتَهُمْ فِي خَطِّهِمْ حِينَ وَجَدْتَ ابْنَ هِشَامٍ يَقُولُ<sup>(١)</sup>: "وَمَنْ غَرِيبٌ مَا يُحْكِي  
أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَتَعَاطَى إِقْرَاءَ النُّحُو بِيْلَدِنَا هَذِهِ سَمِعَ قَوْلَ بَعْضِ الْمَعْرَبِينَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ  
وَجَلَّ: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾<sup>(٢)</sup>: إِنَّ (قَوْلًا) مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ  
عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الطَّلَبَةِ؛ فَخَفَاؤُهُ عَلَى مَنْ يَتَصَدَّى لِلْإِقْرَاءِ غَرِيبٌ".

وَكَذَلِكَ الْمَبْنِيُّ مِنَ الْمَنَادَى وَاسْمُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ إِنْ كَانَ مَثْنًى أَوْ جَمْعَ  
مَذْكَرٍ سَالِمًا، فَإِنَّهُ سَيُبْنَى عَلَى الْأَلْفِ، أَوْ الْوَاوِ، كَمَا فِي: (يَا مُسْلِمَانِ)، وَ (يَا  
مُسْلِمُونَ)، أَوْ عَلَى الْيَاءِ، كَمَا فِي: (لَا مُسْلِمِينَ) وَ (لَا مُسْلِمِينَ).

وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَيَتَحَسَّنُ الطَّالِبُ الْكَلِمَةَ، وَيَنْظُرُ أَيَّ حَرَكَةٍ تُطْقَى بِهَا  
الْحَرْفُ الْآخِرُ مِنْهَا فَتِلْكَ هِيَ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ<sup>(٣)</sup> لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ دَقِيقًا فِي  
تَعْيِينِ آخِرِ الْكَلِمَةِ، فَفِي نَحْوِ: (لَا) يُقَالُ: مَبْنِيَةٌ عَلَى السَّكُونِ؛ لِأَنَّ لِحَرْفِ  
الْآخِرِ هُوَ الْأَلْفُ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَهَذَا يَقَعُ الْخَطَأُ كَثِيرًا فَيَذْهَلُ الطَّالِبُ  
عَنِ الْأَلْفِ، فَيَقُولُ: مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ. وَتَقُولُ: (لَكِنْ): مَبْنِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ.  
وَالَّذِينَ: مَبْنِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup> وَفِي: (هُوَ كَالْقَمَرِ): الْكَافُ: اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى  
الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الشذور ٧٠.

(٢) سورة طه، الآية (٤٤).

(٣) وَأَنَّهُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ يَخْفَى، وَهُوَ أَنَّ لَامَ الْبَعْدِ فِي (ذَلِكَ) لَيْسَتْ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْكَسْرِ الَّذِي تُنْطَقُ  
بِهِ، بَلْ عَلَى السَّكُونِ الَّذِي حُرِّكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ (المعني ٢٣٧/١) يُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ سَاكِنٌ  
فِي (تِلْكَ). وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهَا مَبْنِيَةٌ عَلَى الْكَسْرِ صَحَّ، كَمَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمُحَمَّدٍ يَاقُوتَ ٩/٢.  
وَالْمَعْنَى الْمَفْصَلُ لِلْمَعْطِيبِ ٩٣-٩٤، ١٩٧، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٩٤. وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ.

(٤) وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ قَالَ فِي أَحَدِ الْمَوَاضِعِ: إِنَّهَا مَبْنِيَةٌ عَلَى الْيَاءِ. (حَاشِيَتُهُ عَلَى الْأَوْضَحِ  
٣/٣١٥). وَلَمْ أَجِدْهُ لَغِيرِهِ.

(٥) عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ كَوْنُ كَافِ التَّشْبِيهِ اسْمًا، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ.

وفي الضمير من (صديقي): إنه مبني على السكون إنْ نُطِقَ به ساكناً، أو على الفتح إنْ نُطِقَ به مفتوحاً، فالوجهان جائزان فيه. وفي (ضربتُ): (ضرب): فعل ماضٍ مبني على السكون<sup>(١)</sup>. والثاء: ضمير متصل مبني على الضم. وفي: (دوئلك): اسمُ فعل أمر بمعنى (خذ)، مبني على الفتح<sup>(٢)</sup>... وتقول في: إعراب: قوموا<sup>(٣)</sup>: فعل أمر مبني على حذف النون، (ولا يقال: مبني على الضم، وكثيراً ما يقال<sup>(٤)</sup>)، وبعدُ تقول: والواو ضمير متصل مبني على السكون.... وتقول في (خرجوا): (خرج): فعل ماضٍ مبني على الضم. (ولا يقال: مبني على حذف النون، وقد يقال ذلك خطأ) وعلى الطالب أن يتحرى، فهناك فرق بين الماضي والأمر، فليس في الماضي بناءً على حذف النون، كما أنه ليس في الأمر بناءً على الضم. والواو: ضمير متصل مبني على السكون. وقد يقال في الفعل الماضي دائماً: إنه مبني على الفتح، وقد يكون ظاهراً أو مقدراً.

(١) ويناقشه على السكون وبناء الماضي المسند إلى واو الجماعة على الضم أضبط للقاعدة وأيسر من قول آخر قريء مشهور أنهما مبنيان على الفتح المقدر، وقد ذكر ابن هشام القولين في كتبه، والأول أكثر، كما في القطر وشرحه ٢٦-٢٧، وشرح الشذور ٦٩.

(٢) على أنه كله انتقل فأصبح كلمة واحدة، تعرب اسمُ فعل أمر، ومنهم من يفصل فيعرب (دون) وحدها على أنها اسم فعل أمر، والكاف حرف خطاب، مبني على الفتح (بحسب المخاطب)، كما في (الواضح في القواعد والإعراب ١١٢)، والأول أحسن.

(٣) سبق التنبيه أن المتصل بالثلاثين وواو الجماعة وباء المخاطبة أمراً أو مضارعاً - أنه يُنطق به كاملاً مع ضميره، ثم يُعصَر الضمير بالذكر والإعراب وحده.

(٤) وقع في ذلك بعض المؤلفين المحدثين، كما في إعراب (سيروا) في (المفيد في اللغة والنحو والإعراب ٣٢) وأحسبه زلةً ووهماً؛ لأنه ذكر في تقرير القاعدة أن مثل هذا يبنى على حذف النون.

وقد تكون حركة البناء مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذلك في الماضي المحتوم بالألف، مثل: (دعا) فتقول: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، أو منع من ظهورها الثقل، كما لو ناديت العلم: (سامي) فإنه مبني على الضم، منع من ظهوره الثقل، أو منع منه اشتغال المحل بحركة بناء أولى منه، وهو البناء الأصلي، كما لو ناديت: (هؤلاء) و(سيوبه)، فإنهما بعد النداء مبنيان على ضمّ مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، وقد يمنع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة كالفتحة المناسبة لألف الندة وللألف التي تكون عوضاً عن لام الاستغاثة، فإن المنادى أو المستغاث به إن كان مفرداً فهو مبني على الضم منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الألف، أو بحركة الإتياع كما في المنادى إذا فتح آخره إتياعاً لحركة صفته، مثل: (يا حكمَ بنَ المنذر...) <sup>(١)</sup>.. وقد تكون مقدرة على الحذف المحذوف، مثل: (أتت) و(دعوا) و(اشترؤا) فتقول: اشترى: فعل ماضٍ مبني على ضمة مقدرة على الساء (أو على الألف) المحذوفة، وواو الجماعة: ضمير متصل، مبني على السكون.... ومثل المنادى المرحم إذا كان على لغة من يتتظر، ومثل (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرّ فحذفت ألفها، مثل: (عمّ تسأل؟).

والأصل في فعل الأمر أنه مبني على السكون، وقد يبنى على ثلاث علامات أخرى: إحداها: الفتح، وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، وكان مخاطباً به المفرد، والثانية: حذف حرف العلة، إذا كان معتلّ الآخر، مثل:

(١) في لغة جاززة فيه. وقد أكرت في ذكر الموانع؛ لأوسع مدارك الطالب، ولأدريه على ملكة تقبل ظواهر كثيرة غير مألوفة، وهذا مهم في دروس الإعراب. وسأذكر مثل هذا أو أكثر منه في الموانع من ظهور علامات الإعراب.

(أَدْغُ): مبني على حذف حرف العلة، لأن أصله: (يدعو). (ولا يقال: مبني على الضم!) والثالثة: حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين (اذهبا)، أو واو الجماعة (قوموا)، أو ياء المخاطبة (اعملِي)، (ولا يقال: مبني على السكون أو الضم أو الكسرة!)، وقد سبق الإشارة إلى ذلك...

وقد يُغَيَّرُ السكون -وهو حركة البناء في بعض الكلمات- بسبب التقاء الساكنين، فَيُعْبَرُ عنه بالأصل، فيقال في نحو: (اطلبِ العلم): إِنَّ فعل الأمر مبني على السكون الذي حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، ويقال في الواو من: (اشترُوا المتاعَ): إن الواو ضمير متصل مبني على السكون الذي حُرِّكَ لالتقاء الساكنين... وهكذا فإن المعرب يراعي أصول الكلمات، ويعود إليها إن حدث فيها تغيير، فيقول في إعراب: (يا جارتا) : وياء المتكلم المنقلبة ألفا ضمير مبني على السكون، في محل جرٍّ بالإضافة<sup>(١)</sup>.

وهنا يحين حين التنبيه المهم الذي كنت قد بادرت به في الحكم على المبنيات، وهو آخر الأعمال في الكلمات المبنيات، وذلك أن تبين: أُلها محلّ من الإعراب أم لا ؟ وإن كان لها محل فما هو؟

وذلك أيضا يسير، على المعرب غير يسير، فالحروف كلّها لا محلّ لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>، وأفعال الأمر كلّها، وكذلك الأفعال الماضية، ويستثنى منها ما كان فعلا لشرط جازم أو جوابا له؛ فإنهما في محلّ جزم، كما سبق، وقد يُحكم على الجملة بمجموعها - وليس على الفعل وحده - أنها في محلّ أو لا محلّ لها، كما سيأتي في إعراب الجمل.

---

(١) الكامل في النحو والصرف والإعراب ١٣.

(٢) والالتزام بذلك نافع في التعليم، ولا سِيما للمبتدئين؛ حتى لا تضطرب عليه الأنواع، ويرى

جميل علوش أن قول المعرب في حرف: إنه لا محلّ له من الإعراب - إنه (تحصيل حاصل)؛

فمن المعروف أن الحروف لا محلّ لها من الإعراب. (الإعراب النموذجي ٤١).

وأما الأسماء المبنية كلّها، والأفعال المضارعة المبنية فلا بدّ لها من محل، فقد تكون في محل رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، حسب موقعها من الإعراب، وتأثيرها بالعوامل على النحو الذي مضى قريبا في المعربات، فكلّها - أعني المعربات والمبنيات - سواء في التأثير، والفرق - كما علمت - أن تأثير العوامل يكون في المعربات في لفظها، وفي المبنيات في محلّها . ويستثنى من الأسماء نوعان، فقد قيل: إنهما لا محلّ لهما من الإعراب، وهما: ضمير الفصل عند البصريين وأكثر النحويين<sup>(١)</sup>، وأسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>.

ب- وإن كانت الكلمة معربة (وكذلك أكثر الأسماء والأفعال المضارعة): فإن كانت مرفوعة فعلاية الرفع الأصلية الضمة، وقد ينوب عنها الواو، والألف، وثبوت النون.

وإن كانت منصوبة فعلاية النصب الأصلية الفتحة، وقد ينوب عنها الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

---

(١) والخلاف بين الفريقين فيه مشهور. انظر الإنصاف ٧٠٦/٢ - ٧٠٧. المغني ٣٥٤/٢، ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٢) مذهب جمهور النحويين أنّها لا محلّ لها من الإعراب، وعزي للأحفش، ونقل أيضا عن سيويه والفراسي، ونقل عنهما أنّهما يريانها في محل نصب، لعله على المصدرية، وهو مذهب المازني. ومنهم من أعربها مبتدأ كابن الحاجب في أماليه ٣٦٦/١، وعزا ذلك الرضي وأبو حيان إلى بعض النحويين، ولم يسموهم (شرح الكافية ٦٧/٢، الارتشاف ٢١٤/٣)، ونحوه في توضيح المقاصد ٧٥/٤، والأشعوني ١٩٦/٣. وأنكر ابن مالك إعرابها مبتدأ (شرح التسهيل ٢٦٨/١).

وقد يضمّ إليهما ثالث، وهو (أل) الموصولة (المغني ٤٩٧/٢)، وأرى أنّ ذلك غير وارد في درس الإعراب، لأنها لا تستقلّ بإعراب، بل تدخل في الاسم بعدها جزعا منه، وأما تفسيرهم لها بـ (الذي) وهو الذي جعلهم يعتونها اسما، فأراه تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

وإن كانت الكلمة مجرورة فعلامة الجر الأصلية الكسرة، وقد ينوب عنها الياء، والفتحة.

وإن كانت الكلمة مضارعا مجزوما فعلامة الجزم الأصلية السكون، (وقد يُحرّك لالتقاء الساكنين، كما في نحو: (لم يطلب المال) فيقال: علامة جزمه السكون المحرّك لالتقاء الساكنين)، وقد ينوب عنه حذف النون، وحذف حرف العلة.

وهذه الأحكام المهمة هي التي تُقرّر عادة فيما يسمى أبواب العلامات الفرعية أو النائية، وهي السبعة المشهورة، وقد سبق الإشارة إليها.

ويجدر التنبيه أنّ في لغة الإعراب فرقاً بين اللفظ المستعمل مع الكلمات المبنية والمعربة، فيقال في المبنية: مبنية على السكون، أو الضم، أو الفتح، أو الكسر. ولا يقال: مبنية على الجزم، أو الرفع أو النصب أو الجر، ولا: مبنية على الضمة أو الفتحة أو الكسرة. كما أن الكلمات المعربة لا يقال فيها: مضموم أو مفتوح أو مكسور، أو ساكن. وإنما يقال: مرفوع، منصوب، مجرور، مجزوم. وقد يقع من بعض المعربين تسامحٌ في العبارة، فيقول: مرفوع بالضمة. منصوب بالفتحة... والأصحّ أن يقال: وعلامة رفعه الضمة.. وعلامة نصبه الفتحة..؛ لأن الباء تستعمل مع السبب والعامل، وذلك ظاهر في مثل: منصوب ب (أن)، وعلامة نصبه الفتحة، أو: مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة.

وقد تجد عند بعض المؤلفين - وهو قليل - قولهم: وعلامة رفعه تنوين الضم<sup>(١)</sup>...، وعندني أنّ هذا غير مستقيم؛ لأن التنوين صوتٌ لا علاقة له بوجه الإعراب ونوع الحكم، ولا علاقة له بالعلامة، بل يأتي بعدها<sup>(٢)</sup>.

(١) كما في (الإعراب المبسط) (٧٥).

(٢) وانظر: الإعراب النموذجي، لجميل علوش ٥٣، ٨٤.



ثم بعد هذا إن كانت العلامة في المعرب أصلية بقي عليك شيء واحد  
فحسب، وهو أن تبين: أظاهرة هي أم مقدرة؟  
فإن كانت ظاهرة انتهى الإعراب - بحمد الله -<sup>(١)</sup> وإن كانت مقدرة بقي  
عليك أمر آخر يسير - سيعينك الله عليه - أن تبين المانع من ظهورها.  
والموانع من ظهور علامة الإعراب<sup>(٢)</sup>:

- ١ - التعذر، وذلك في المختوم بالألف المقصورة في الأسماء والأفعال.
  - ٢ - الثقل في المختوم بالواو اللازمة المضموم ما قبلها، وذلك في الأفعال، مثل:  
يدعو، والمختوم بالياء اللازمة المكسور ما قبلها، في الأفعال، مثل: يمشي،  
والأسماء مثل: الداعي.
- ويقع خلط الطلاب كثيرا بينهما مع ظهور الفرق الشديد بينهما، وإذا  
أوقفوا عليه لم يخلطوا، فالتعذر مستحيل لا يستطيعه أحد، ولم يفعله أحد من  
قبل؛ لأن اللسان لا يطاوع في ذلك لأسباب عضوية، ويمكن امتحان الطالب  
بتعجيزه عن النطق بذلك. وأما الثقل فإنه يكون في غير المستحيل، حيث  
يستطيع اللسان النطق بذلك، ويمكن تجريبه واستعماله لكل أحد، وبعض  
المضطرين في الشعر يلجأ إليه، لكن فيه ثقلا على اللسان لا يخفى.
- ٣ - اشتغال المحل بحركة مناسبة الياء، وهي الكسرة، في الاسم المتصل بياء  
المتكلم<sup>(٣)</sup>، وبحركة مناسبة الألف، وهي الفتحة، وذلك في الذي اتصلت

---

(١) وقد لا يلزم النص على كونها ظاهرة؛ لأنه الأصل، وإنما يُنصّ على المقدرة.  
(٢) وبعضها أيضا قد يمنع بعض حركات البناء من الظهور، وقد سبقَت الإشارة إلى ذلك، كما  
في: (دعا) و(دعوا) و(اشترُوا).  
(٣) ما لم يكن مثنى أو جمعا أو منقوصا. والمشهور أن الحركات الثلاث كلهن مقدرات  
حينئذ، ويرى بعض المتقدمين أن الكسرة تظهر ولا تقدّر، وهو رأي ابن مالك (شرح  
التسهيل ٢٧٩/٣، الارتشاف ٥٣٦/٢، المساعد ٣٧٤/٢) وجرى على هذا بعض المعربين  
المتأخرين (المعين في الإعراب ١١٧) ورده ابن هشام في شرح الشذور ٦٤. وقيل: إنه في كل  
أحواله مبني، وهو رأي ابن الشجري (الأمالي ٤/١) والجرجاني والزمخشري وابن الخشب  
والمطرزي (الارتشاف ٥٣٦/٢) وقيل: إنه لا معرب ولا مبني، وهو رأي ابن جني  
(الخصائص ٣٥٦/٢).

به ألف الندبة، أو الألف التي تكون عوضاً عن لام الاستغاثة<sup>(١)</sup>، أو الاشتغال بحركة الحكاية في اللفظ المحكي، أو بسكون الإدغام، كالقنحة المقدرة في المنادى المضاف في نحو: (يا بُنَيَّ)، أو بحركة الإتياع، أو بحركة التخلص من التقاء الساكنين، كما في: (لم يضرَّكم)<sup>(٢)</sup> فتقول: إِنَّ الفعل مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون المقدّر على آخره، منع منه اشتغال المحلّ بحركة الإتياع أو التخلص من التقاء الساكنين. أو اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد أو الشبيه به، فالحروف الزائدة التي تجرّ لفظ ما بعدها، لكنها لا تؤثر في محلها، هي التي سقوطها من الجملة لا يفسد معناها الأصلي، فالجملة صحيحة بها ودونها، لكنها بها أقوى وأكد، ويستطيع الطالب أن يتبين ذلك بوضوح حين يأتي بالحرف الزائد ثم يسقطه، ويقارن ذلك بحرف أصلي، وأشهرها: (من) بعد النفي وشبهه وقبل النكرات، على المشهور، والباء في نحر (ليس) و(ما)، وقبل كلمة (حسب)، وبعد (كفى)، وقبل فاعل (أفعل) في التعجب. والشبيهة بالزائدة يفتقدها المعنى، لكنها تشبه الزائدة في أنه لا متعلق لها على الأصح، وهي: (رُبُّ) و(لولا) و(لعل) عند من يجرّ بهما.

ولو قيل فيما اتصل بحرف زائد أو شبيه به: إنه مجرور لفظاً مرفوع أو منصوب محلاً صَحَّ ذلك، وكلاهما مشهور في ألسنة المعربين. والأول أحبّ إليّ؛ لأن الإعراب المحلي إنما يكون في المبتنيات والجمل وأشباهاها والمصادر المؤولة، لا في المعربات، والتمييز بين الأشياء مستحب<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد يقع ذلك في أسماء معربة وفي أسماء مبنية، وقد سبق الإشارة إليه في موانع حركة البناء.  
(٢) حيث إنه يجوز في آخر الفعل وهو الراء أن يُضمّ إتياعاً لحركة ما قبلها، وأن يُفتح للتخلص من التقاء الساكنين بعد تسكين الراء الأولى ونقل حركتها إلى ما قبلها، فالتفت ساكنة مع الراء الثانية التي سكنت للإعراب.

(٣) والأستاذ جميل علوش في (الإعراب النموذجي ٧٧-٨٠) يخالف ذلك، ويرجع فيها للإعراب المحلي.

وأما إن كانت العلامة فرعية (الألف، الواو، الياء، الكسرة في النصب، الفتحة في الجر...) فبقي شيان اثنان:

أولهما: أن تبين ما نابت عنه، كأن تقول: علامة رفعه الألف نيابة عن الضمة. أو علامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، أو علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة، أو علامة حزمه حذف النون نيابة عن السكون، (ولو تسوّمح في هذه فلا بأس؛ لأنها ظاهرة جدًا إلا أن يكون المعرب مبتدئا غامما فهي نافعة له).

وثانيهما: السبب في كون العلامة فرعية لا أصلية، كأن تقول: لأنه من الأسماء الستة، أو لأنه مثني، أو لأنه جمع مذكر سالم، (إلخ...) الأبواب السبعة التي سبق ذكرها).

مع التنبيه إلى أن علامة الرفع قد تحذف، كما في نحو: "تُتَبَلَوْنَ" فالفعل المضارع مرفوع؛ لأنه لم يسبق بناصب ولا جازم، وعلامة رفعه ثبوت النون التي حُذفت لتوالي النونات، والأصل: (تُتَبَلَوْنَ). وقد قلب علامة الرفع الواو ياءً، كما في: (حضر عارفي) أي: العارفون لي. فيقال: علامة رفعه الواو المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلم - نيابة عن الضمة...، وقد تدغم علامة النصب أو الجرّ الياء في ياء المتكلم، كما في: (وضعتُ ورقتي في كتابي) فيقال: علامة النصب أو الجرّ الياء المدغمة في ياء المتكلم - نيابة عن... وقد تحذف علامة الإعراب للضرورة الشعرية، فيقال: وعلامة إعرابه حركة مقدّرة للضرورة، أو لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع، وهكذا. وهذا خاص بالنصوص القديمة التي تحفظ ولا يقاس عليها.

وقد يُحذف محلّ الإعراب نفسه، وهو الحرف الأخير، في مثل المنقوص، نحو: (هذا قاضي) فيقال: (قاضي): خبر، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على

الياء المحذوفة. ومثل: (لم يكُ) : (يكُ): فعل مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة. وكذا الممدود إذا قُصِر<sup>(١)</sup>.

وقد يكون في آخر الكلمة وهو محل الإعراب تغير غير إعرابي لا يتعلق بالعوامل، فينبغي التنبيه عليه، كأن يُحرَّك الحرف الساكن لالتقاء الساكنين أو للإتباع، وقد أُشيرَ إليهما قبل، أو لأجل الروي<sup>(٢)</sup>، كما قد يُسَكَّن لأجل الوقف، وذلك في أواخر أبيات الرجز<sup>(٣)</sup>.

ومن غرائب الإعراب أنَّ علامة الإعراب قد تنتقل من كلمة إلى التي بعدها بسبب أن الأولى لا تتحملها؛ لأنها اسمٌ على صورة حرف، وذلك في ثلاثة مواضع غير لازمة:

الأول: في (أل) الموصولة، حيث ينتقل الإعراب منها إلى صلتها، في نحو: (جاء الضاربُ) أي: الذي ضرب، فتعرب (أل) اسماً موصولاً مبتدئاً على السكون، انتقل إعرابه إلى الذي يليه.

وعندي أن هذا مشكل، فكيف يُعرب ما بعد (أل) وكيف يُسمَّى، ولم أجد أحداً صرَّح فيه بشيء يقتضي إعراباً، فالأولى أن يُهمل إعراب (أل)؛ بناءً على أنها رُكبت مع ما بعدها، فهما بمنزلة كلمة واحدة، أو أن يعتقد أنها هنا حرفية، كما هو رأي بعض العلماء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر هذه الأخيرة في: المعين في الإعراب ٨١، ٩٨. ووجدتها كذلك عند المعريين.

(٢) انظر مثلاً: حاشية أوضح المسالك للشيخ عبد الحميد ٦٢/٤. وبعضهم يعبّر عنها بالضرورة.

(٣) حاشية أوضح المسالك للشيخ عبد الحميد ٤٥/١. وهو شائع كثير.

(٤) راجع: شرح الرضي ٣٨/٢، وتعليق الفرائد ٢١٤/٢-٢١٥، الأشعوني ١٥٦/١-١٥٧،

والموضع الثاني: (إلا) التي يوصف بها، في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا  
آهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> فقد قالوا: إن الإعراب انتقل منها إلى ما بعدها.

وهذا مشكل كأول، فلم أجدهم يصرحون بإعراب واضح لما بعد (إلا)،  
إلا أن يُعتقد أن لفظ الجلالة رُكِّب مع (إلا)، ومجموعهما هو الصفة،<sup>(٢)</sup> ولم  
أجد ذلك صريحا عند المتقدمين، أو يُختار قول المبرد وهو أن الاستثناء على  
بابه، وأن الاستثناء في حكم التام المنفي، فـ(إلا) ملغاة، وما بعدها بدل<sup>(٣)</sup>.  
والثالث في (لا) النافية، في نحو: (بلا زائد) فيعوضهم يعربها اسما، انتقل الإعراب،  
وهو الجرح منه إلى ما بعده؛ لأنه على صورة الحرف.<sup>(٤)</sup>

وعندي أنه لو قيل: إن (لا) نافية مهملة، لا تؤثر في الجملة، ولا تحول بين  
العامل ومعموله، كحالتها قبل المضارع<sup>(٥)</sup> - لكان أولى.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢) .

(٢) والمحدثون يقولون في إعرابها: إن (إلا) اسم بمعنى (غير) مبني على السكون، في محل رفع،  
نعت لـ (آهة)، وهو مضاف، و(الله) لفظ الجلالة مضاف إليه، بحرور، وعلامة جرحه الكسرة  
المقتضية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الرفع المنقولة عن (إلا) التي بمعنى (غير)،  
والتركيب الإضافي في (إلا الله) صفة لـ (آهة). راجع: المعجم المفصل للحطيب ٥٧،  
الإعراب الكامل ٥٤، السحر الوظيفي ٤٠٣. وبعضهم قال: إنها حرف بمعنى (غير) مبني  
على السكون، وهو ونفذ الجلالة في محل رفع، صفة (المعجم الوسيط في الإعراب ٥٣)  
وأورد الإعراب السابق أيضا.

(٣) رآه في الأصول ٣٠١/١-٣٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٩ وفيه تأويل له.  
وانظر: أمالي ابن الشجري ١/١٠٩-١١٠، الارتشاف ٢/٢٩٨، الدر المنصور ٥/٧١، المغني  
٧١/٢، تعليق الفرائد ٦/٩٠، النحر الوافي ٢/٣٥٢، فتح القريب المجيب ٢/٤٧.

(٤) كما في شرح قواعد الإعراب للكانجي ٣٣٠، إعراب الألفية للشيخ خالد ٨، وحاشية  
أوضح المسالك ١/١٧٢.

(٥) كما في التحد ٤٢، والمعين ١٢٠.

## إعراب الجملة

إذا فرغ المعرب من المفردات كلمةً فكلمةً، الملفوظ منها والملحوظ، فإنه يتحرى الجمل التي أمامه، فيعربها، وهي كل ما اكتمل فيه ركنا الإسناد، وهما المسند والمسند إليه، أي: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، ولو حُذف أحدهما في اللفظ أو أضمر، أو لُحِظ والتزم حذفه، كما في بعض صور أسلوب التحذير والإغراء، وكما في المنادى والمنصوب على الاختصاص<sup>(١)</sup>، أو سبقهما أداة، أو لحقهما لاحق، ويحتاج المعرب إلى مهارة في تلمس الجمل الصغرى الداخلة في الجمل الكبرى، وذوات الوجهين، على نحو ما سبق التدريب عليه، ولا سيما في إعراب المبتدأ والخبر.

والمعربون في تقديرهم الجمل يختلفون: فبعضهم يكتفي بركني الإسناد، وبعضهم يذكر الجملة كاملة، بما يتبعهما من فضلات ومتعلقات، بل قد ينصّ فيها على المحذوفات من الفضلات<sup>(٢)</sup> رعاية للمعنى وكسالة، وكلاهما صحيح، أمّا الأول فأراد الإيجاز، وهو مطلب من مطالبهم في الإعراب - كما مرّ غير مرّة - والآخر راعى المعنى.

وُلِّخْصَ أحكام إعراب الجملة في أنها بنوعيتها: اسمية كانت أو فعلية إن صحّ أن يحلّ في التأويل محلّها المفردُ فلها محلّ من الإعراب، على تفصيل الأبواب

---

(١) فقد تكون الجملة الملحوظة في نحو هذين الأسلوبين ابتدائية، أو معترضة، أو استئنافية. (المعين في الإعراب: ٦٨، ٣٨، ٧٠، ٧٩، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠٦، ١١٢، والمنجد في الإعراب: ٢٨، ٣٦، ٥٢، ٥٩).

(٢) كالذي فعله الشيخ محي الدين عبدالحمد في حاشيته على أوضح المسالك ١/٤٥، ٣/٥٣، ٩١ (موضعان)، ٩٣، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ٢٢٦، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤٣/٤. وربما اقتصر على ركني الإسناد فحسب، كما في: ٣/٥٣، ٤/٢٥٥.

السابقة<sup>(١)</sup>، وإن لم يصح ذلك فلا؛ والسبب أن الأصل في الإعراب للمفردات، وهي التي تظهر فيها أمارات الإعراب والدلائل اللفظية على المعنى، فالجملة المؤلفة من الفعل وفاعله المستتر من نحو: (زيد يقوم) في محل رفع؛ لأنها وقعت موقعَ مفرد مرفوع، فهي في تأويل: (قائم)، لكن الجملة كلها المبدوءة بالاسم: (زيد) مع ما بعده لا يمكن أن يقع موقعها مفرد في التأويل؛ لأن المفرد لا بد أن يعتمد ويستند على غيره ليدل على معنى؛ ولذلك فالجملة بمجموعها لا محل لها من الإعراب. وعلى هذا فكل جملة وقعت مواقع المفردات التي لها وجه إعرابي من أوجه الرفع أو النصب أو الجر أو الخزم، فهي ذات محل، ويمكن تحري ذلك والتدريب على تأويله بالمفرد أو عدم إمكان تأويله في المواضع الآتية كلها.

وقد أطال ابن هشام في المغني<sup>(٢)</sup> وأحسن، والناس بعد عالة عليه، في بيان الجمل التي لها محل والتي ليست كذلك بناء على هذه القاعدة، وهذا تفصيل التي لها محل من الإعراب<sup>(٣)</sup>:

(١) وبشار إلى فرقى في الاستعمال بين المفرد والجملة، فالجملة لا تقع مبتدأ ولا فاعلا على الصحيح ولا نائبا عنه (إلا إن كانت محكية بالقول بعد فعل مبني للمجهول)، ولا مجرورة بحرف جر، ولا مفعولا فيه، أو له... بين مواضعها معنودة، كما سترى.

(٢) ٣٨٢/٢-٤٣٣. وأوجز في (قواعد الإعراب ٣٧) وما بعدها. ومن المفيد جدًا تدريب الطلاب على الشواهد التي ذكرها ابن هشام؛ لأنها تعين في إحياء مكة الإعراب، وتعلق الطالب بالمعاني، وتعينه على التفريق الدقيق بين المواضع، مع أن أكثر بحوثه للمتقدمين. وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قبلوة. ودليل الإعراب لصبري الأشتر ٨-١٢.

(٣) قال ابن هشام: إن الذي قرره النحويون أنها سبع، وعد من مواضعها تسعة، سأذكرها كلها إلا واحدا، وعخالفته يسرا في تصنيفها وثرثريها. انظر: المغني ٢/٤١٠-٤٢٨.

١ - الجملة الواقعة خبراً سواء أكانت بعد مبتدأ، أو خبراً لـ (إن) أو إحدى أخواتها، فموضعها رفع فيهما، أو خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها، أو لأفعال المقاربة فموضعها نصب فيهما؛ لأنّ الأسماء المفردة كذلك لو وقعت في هذه المواقع.<sup>(١)</sup>

٢ - الواقعة حالا، وموضعها نصب، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ يُحَدِّثُ إِلَّا أَشْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فالجملة الفعلية (استمعوه) حال يبين حالتهم حين جاءهم الذكر، و(إلا) لا أثر لها؛ لأن الاستثناء مفرغ، وهو استثناء من الأحوال، والجملة الاسمية: (هم يلعبون) في محل نصب، حال أيضاً، لأنها يثبت حالهم عند الاستماع.

ومن الواقعة حالا الجملُ الفعلية في الاستثناء بـ (عدا) وأخواتها إذا كنّ أفعالا، و(ليس) و(لا يكون)، وقيل: إنها مستأنفة؛ فلا محل لها، كما سيأتي.

٣ - الواقعة صفة، ومحَلُّها من الإعراب بحسب ما هي صفة له. ويستفاد هنا من القاعدة الشهيرة: أن الجمل وأشباه الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات،<sup>(٣)</sup> ويضاف إليها أنها يجوز فيها الوجهان بعد أسماء الأجناس، وكونها حالا أولى، وبعد النكرات المخصصة بالوصف

---

(١) وذكر ابن هشام أنهم اختلفوا في نحو: (زَيْدٌ إِصْرِي) و(عَمْرُو هَلْ جَاءَكَ) من الجمل التي خبرها جملة إنشائية، فقيل: محلُّها رفع على الخبرية، واختاره ابن هشام، وقيل: في موضع نصب، على أنها مفعول به، على تقدير أنها محكية بقول محذوف، على رأي مَنْ لا يجوز كون الظلية خبراً. (المغني ٢/٤١٠).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٢) .

(٣) راجع هذه القاعدة وتقييداتها في المغني ٢/٤٢٨-٤٢٣، وقواعد الإعراب ٥٠-٥١، ٥٩.



أو بالإضافة ، وكونها صفة أولى<sup>(١)</sup>، وينبّه على أمور استثنائها العلماء من هذه القاعدة<sup>(٢)</sup>، لكنها في عمومها صحيحة وصادقة ولا سيّما للمبتدئين.

٤ - الواقعة مفعولا به، وموضعها نصب، وتقع في ثلاثة أبواب:

أ- الجمل المحكية بالقول<sup>(٣)</sup>. أو ما هو بمعناه،<sup>(٤)</sup> إلا إن كان الفعل بصيغة

المبني للمجهول فالجاسة في محل رفع نائب عن الفاعل.

ب- الجملة بعد (ظنّ) وأخواتها من أفعال القلوب، التي تنصب مفعولين

وبعد (أعلم) وما هو بمنزلتها من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وقد

مرت كلّها. فهي بعد الأولى مفعول ثانٍ، وبعد الثانية مفعول ثالث.

ج- باب التعليق، وذلك حين تُعلّق أفعال القلوب، فيحول بينها وبين

مفعوليتها أحد المعلقات التي لها حق الصدارة، فتمنع ما قبلها من العمل

في لفظ ما بعدها، ويصبح موقع الجملة موقع نصب، وتسدّ مسدّد

المفعولين، نحو: (علّمتُ هل محمدٌ موجودٌ).

---

(١) شرح قواعد الإعراب للقرطبي ٣٩، وانظر: ٥٩-٦٠ وفيها خلاف.

(٢) استثنوا الجملة الظلية ، وكذا المصدرة بدليل استقبا، كالسين و(سوف) و(لن) وقالوا: إنها لا تصلح أن تكون حالا أو صفة، فجعلوها استثنائية لا محلّ لها من الإعراب، واستثنوا الجملة الواقعة بعد (إلا) فمنعوا كونها صفة، ولو كان الذي قبلها نكرة؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، وأعربوها حالا.

(٣) وقد اشتهر عند المعربين أن يقولوا: (والجملة في محلّ نصب، مفعول القول)، والمعنى واحد، لكنّ النصب على المفعولية أحسن. ويرى ابن الحاجب أنّ المحكية في محلّ نصب، مفعول مطلق (الأمالي ١/٢٣٦، ١٩١) وقال القوجوي: إنه مذهب المحققين. (شرح قواعد الإعراب ٢٢).

(٤) ومن ذلك: حدّث، ذكر، نادى، صاح، دعا، ونحوها. انظر: المنجد ٢٥٨-٢٥٩.

٥- الواقعة مضافا إليها، ومحلها الجرّ، وأشهر الأسماء التي تضاف إليها هي أسماء الزمان غير المنونة، سواء أكانت مبنية، مثل: إذا، متى، آيان، أينما،<sup>(١)</sup> حيث، إذ، لدن، ريث،<sup>(٢)</sup> أم كانت معربة، حُذف تنوينها للإضافة، مثل: يوم، حين، ساعة، زمن، مكان، نحو: (رأيتك يومَ فزت). وأما إن كانت الظروف منونة فالجملة بعدها صفة، نحو: (أعجبني يومَ رأيتك فيه).

٦- الواقعة جوابا لشرط جازم، واقتُرنت بالفعل أو بـ (إذا)، وسبب هذا القيد أنها لو دخلت من الفاء أو (إذا) فسيظهر فيها أثر الجزم في لفظها، ولن يُبحث في المحلّ، فالبحث في المحلّ عند تعدّر البحث في اللفظ. وأما إن خلا الجواب الذي لم يُجزم لفظه من الفاء و(إذا) نحو: (إن قام زيد قام عمرو) فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا فعل الشرط.<sup>(٣)</sup> ومن جملة الجواب المقتَرنة بالفعل الواقعة بعد (أما) في مثل: (أما زيدٌ فكريمٌ)، فيقال: جملة: (زيد كريم) في محل جزم، جوابٌ للشرط.

٧- الواقعة بدلا مما قبلها، سواء أكانت بدلا من اسم مفرد، أم كانت بدلا من جملة لها محل من الإعراب، ومحلّها في الحالتين محلّ ما أبدلت منه. ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فجملة

---

(١) ذكر د. محمد الحلواني وصاحبه أن النحويين القدماء لا يقبلون أن تكون الجملة بعد الظروف الشرطية مضافا إليها، لكن المعريين الحديثين يفعلون ذلك. (المسند ٢٦٠).

(٢) ومنه: (لما) عند من يراها ظرف زمان، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

(٣) المغني ٤٠٩/٢، ٤٢٣. وفيها خلاف، سبق الإشارة إليه.

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٣) .

(هل هذا...) في محل نصب، بدل من المفعول به (النحوى)<sup>(١)</sup>. والثانية مثل قول الشاعر: (أقول له ارحل لا تقيمن عندنا...)؛ فقوله: (لا تقيمن...) في محل نصب، بدل من جملة: (ارحل) التي هي في محل نصب، مفعول به، لأنها جملة محكية بالقول.

٨- المعطوفة على جملة لها محل، ومحلها كمحل ما عطفت عليه، نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه)، إذا قدرت العطف على جملة (قام أبوه) وهي في محل رفع، خبر. أمّا إن عطفتها على مجموع الجملة فلا محل لها لأنها عطفت على الابتدائية، وليس لها محل، كما سيأتي.

٩- الجملة المستثناة، وذلك في نحو: (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله...) <sup>(٢)</sup>، فقد قيل: إن الجملة في محل نصب على الاستثناء، وهو منقطع، وهو تخريج نافع لكثير من الشواهد التي يأتي فيها ما ظاهره أن المستثنى مرفوع في استثناء تام موجب، فيعتقد أن المرفوع مبتدأ، وخبره محذوف أو مذكور، والجملة كلها في محل نصب على الاستثناء. وأمّا التي لا محل لها من الإعراب فهي التي لا يمكن أن تؤوّل بكلمة مفردة، على الضابط نفسه الذي سبق بيانه، وقد حصرها ابن هشام في سبع <sup>(٣)</sup>:

١- الجملة الابتدائية، وتسمى المستأنفة <sup>(٤)</sup>، ويذهب وهم الطلاب في الجملة الابتدائية إلى التي تكون في أول الكلام فحسب، وليس قبلها شيء أبداً،

---

(١) وقيل مفسرة للنحوى، فلا محل لها من الإعراب.

(٢) سورة الغاشية، الآية (٢٢).

(٣) المغني ٢/٣٨٢-٤١٠.

(٤) قال ابن هشام: إن هذا المصطلح أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، وهذه قد يكون لها محل. (المغني ٢/٣٨٢)، وانظر: قواعد الإعراب ٤٢.

وهذا أحد مواضعها، كقولك ابتداء: (زيد قائم)، وموضعها الآخر - وهو مهم، لا يتنبهون إليه - أن تكون واقعة بعد جملة قبلها، ولكنها منقطعة عنها في المعنى الجزئي، فليست تكملة لها، وإن كانت متصلة بها من حيث إنهما في حديث واحد عن شيء واحد، ومن أمثلته: (مات فلان، رحمه الله) فالجملة الأولى لا محل لها لأنها ابتدائية، ليس قبلها شيء، والثانية (رحمه الله) لا محل لها أيضا؛ لأنها ابتدائية مستأنفة، يمكن لكل واحدة من الجملتين أن تستقل عن الأخرى، ولا تحتاج إليها، مع أنهما كليهما حديث عن (زيد). ومن المواضع الظاهرة المشتهرة للجملة الابتدائية الواقعة بعد (حتى) الابتدائية<sup>(١)</sup>. وبعد (بل)، وبعد النداء.<sup>(٢)</sup>

ويمكن التسهيل على الطلاب فيقادوا أن باب الابتدائية أرحب الأبواب، فإذا تردّدوا في لحكم على جملة فليحكموا عليه أنها ابتدائية، لأن مجال التأويل به واسع جداً، وقد عرّف البيانون الاستئناف بأنه ما كان جواباً لسؤال مقدّر، وهذا باب لا يكاد يضيق عن شيء. حتى إن من العلماء من يرى أن جملة (أقوم) من نحو: (إن قام زيد أقوم) أنها لا محل لها؛ لأنها مستأنفة<sup>(٣)</sup>، مع شدة الارتباط بين الشرط وجوابه في المعنى. ويشبهه في البعد - وهو صواب - أنه يجوز في نحو: (نعم الرجل زيد) أن يكون (زيد) خيراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو زيد، فتكون جملة (هو زيد) ابتدائية مستأنفة لا محل لها من الإعراب، كأنه سأل: من الممدوح؟ فأجيب: هو زيد.

(١) وعن الزجاج وابن درستويه أنها بعدها في موضع جرّ بها. (المغني ٢/٣٨٦، قواعد الإعراب ٤٤).

(٢) المفيد في اللغة والنحو والإعراب ١٧.

(٣) هو المرد، انظر: المغني ٢/٣٨٥. وقواعد الإعراب ٣٩-٤٠. وقد ذكر ابن هشام أمثلة كثيرة

نافعة لتبرين الطلاب، على فهم الجمل وتقديرها.

٢- الجملة المعترضة، وهذه ظاهرة أمرها؛ فإنها تشبه الالتفات عن الجملة التي لم تكتمل إلى جملة عارضة: كأن يدعو، أو يقسم، أو يبين مراده، ثم يكمل الجملة، كقولك: (أنت- حفظك الله- كريم) أو: (أنا- والله- صادق) أو قوله ﷺ: (نحن- معاشر الأنبياء- لا نورث). وقد أحصى ابن هشام مواضع كثيرة للجملة المعترضة، أشهرها بين الفعل ومرفوعه، والمبتدأ والخبر، أو ما كانا أصله، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والصفة وموصوفها.

٣- الجملة التفسيرية، وقد تكون مصحوبة بـ (أي)، أو بـ (أن) وقد تكون خالية منهما، وهذه الأخيرة هي التي يُشكل أمرها، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾<sup>(١)</sup> فقوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ تفسير لمثل آدم.

ويستثنى من الجمل التفسيرية جملتان، إحداهما أجمع العلماء أن لها محلاً من الإعراب، وهي المفسرة لضمير الشأن، فهي في محل رفع، خير<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>. والجملة الثانية: المفسرة في باب الاشتغال، فالجمهور على أنه لا محل لها من الإعراب، ويرى الشلوبين أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: (زيدا ضربته) لا محل لها؛ لأنها مفسرة لجملة ابتدائية، وهي في نحو: (زيد الخبز يأكله) في محل رفع؛ لأنها مفسرة لجملة في محل رفع، وقعت خيراً.<sup>(٤)</sup>

(١) سورة آل عمران، الآية (٥٩) .

(٢) المغني ٤٠٢-٤٠٣، وقواعد الإعراب ٤٦.

(٣) سورة الإخلاص، الآية (١) .

(٤) وخالفه ابن هشام في المغني ٤٠٢/٢-٤٠٣. وقواعد الإعراب ٤٦-٤٧. وذكر أن جملة الاشتغال ليست في الاصطلاح مفسرة، مع أنه سماها في أوضح المسالك مفسرة. ١٦٠/٢.

٤ - الجملة الواقعة جواباً للقسم، والخفي في المسألة على المعربين أنّ بعض الجمل لا يُؤتى فيها بالقسم صريحاً، فإما أن يُحذف، فيُستدلّ عليه باللام الدالة عليه، مثل قوله تعالى: ﴿لَتُكَبَّدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾<sup>(١)</sup>، وإما أن يُؤتى قبله بأفعال في معنى القسم، مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَنْتُمْ عَلَىٰ يَمِينٍ عَلَيْنَا نَبْلَغُهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ إِنَّ لَكُمْ لِمَا تَحْكُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ومثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فإن اليمين وأخذ الميثاق بمعنى القسم.

ويُنبّه الطلاب أنّ المراد بالتي لا محلّ لها هي جملة جواب القسم، وليس المراد بمجموع القسم وجوابه، فهذه قد تقع خيراً على الصحيح<sup>(٤)</sup>، فتكون في محل رفع، مثل: (عمدٌ أقسم بالله ليعودن)، وقد تقع محكية بالقول، فتكون في محل نصب، مفعولاً به، مثل: (قال زيد: أقسم لأفعلن). وإن لم تكن في هذين الموضعين فإنه لا محلّ لها؛ لسبب آخر، وهو أنها ابتدائية.

٥ - الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، وهو: إذا، لو، لولا، لوماً<sup>(٥)</sup>، أو لجازم ولم تقترن بالفاء، ولا بد (إذا) الفجائية، مثل: (إن تقم أقم) و(إن قمت قمت)، وسبق بيان سبب ذلك عند الحديث عن التي لها محلّ.

٦ - الجملة الواقعة صلةً لاسم موصول، أو حرف مصدري، وهو المسمى: الموصول الحرفي، وحروفه خمسة أو ستة أشهر إليها قبل. فالأول نحو:

(١) سورة الهنزة، الآية (٤) -

(٢) سورة القلم، الآية (٣٩) -

(٣) سورة البقرة، الآية (٨٤) -

(٤) خلافاً لثعلب، وانظر رأيه في المغني ٢/٤٠٥، وانظر: شرح قواعد الإعراب للكافحي ١٩٥.

(٥) عند من يراها حرف شرط للتعليق في الماضي، وقد مرّ الحديث عنها غير مرة.

(جاء الذي قام أبوه) فيقال: (الذي) : اسم موصول... في محل رفع، فاعل. وتعرب جملة (قام أبوه) إعراب مفردات مفصّلاً، ثمّ يقال: والجملة صلة الموصول، لا محلّ لها من الإعراب. وقد يخطئ طالب فيعتم الحكم على الصلة والاسم الموصول قبلها، قال ابن هشام: <sup>(١)</sup> "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إنّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدّمت لك..."

ومثال الثاني- وهو صلة الحرف المصدر-: (سرّني أنّ قام أبوه) أو (سرّني أنّ أباه قائم). فيقال: (أنّ) و(أنّ) حرف مصدري... لا محلّ له من الإعراب، ثمّ تعرب الجملة بعدهما إعراباً مفصّلاً إعراب مفردات، ويقال: إنّ الجملة لا محلّ لها من الإعراب، صلة الموصول الحرفي، ويُعقّب: والحرف المصدر وصلته في محلّ رفع فاعل، ولا علاقة لهذا الأخير بإعراب الجمل، بل هو من قبيل إعراب المفردات؛ لأنه في حكم المصدر.

٧- الجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب، نحو: (قام زيد، ولم يقم عمرو) على أنّ الواو حرف عطف على جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

## إعراب شبه الجملة

والمعنى به الجار والمجرور والظرف، فبعد إعرابهما إعراباً مفصلاً إعراباً مفردات، يفصل فيه المعربُ بين حرف الجر ومجروره، ويعرب الظرفَ على أنه مفعول فيه منصوب، أو في محل نصب - بعد ذلك يلتفت إلى إعراب موقعهما، وكما قيل من قبلُ في إعراب المفردات والجمل، فإنَّ التعويل على المعنى والوظيفة التي أفادها اللفظ في الجملة، والتأمل فيهما يهدي إلى أنَّ لهما استعمالين، أحدهما: أن يؤديا الوظيفة التي تؤدِّيها المفردات والجمل، فيتعلقان بعماد الجملة، وهو الاسم الذي بنيت عليه الجملة، وقد يكون الظرف والجار والمجرور عمدةً في الكلام لا يتم إلا بهما، وذلك إذا كانا هما الخبر أو ما كان أصله الخبر، كقولك: (زيدٌ عندك) أو: (هو في المسجد)<sup>(١)</sup>.

وقد يمكن الاستغناء عنهما، لكنهما يؤديان معنى متعلقاً بذلك العماد، كأن يكونا تقييداً له، فيكونان صفة له إن كان نكرة، نحو: (رأيت رجلاً في المسجد) أو حالاً إن كان معرفة، نحو: (رأيتَه في المسجد) (فهما مثل الجمل في هذه القاعدة)، أو يتمّان معناه الناقص، كأن يقعا صلة له، إن كان اسماً موصولاً - نحو: (رأيت الذي في المسجد) ويجمع كلُّ ما سبق أن العامل فيه محذوف وجوباً، وهو المسمّى المستقرّ، ففي هذه الأمور كلّها يجوز لك إعرابان مشهوران، بعد إعرابهما التفصيلي الأولي، الذي سبق الإشارة إليه: أحدهما: أن يكون الجار والمجرور والظرف هما بلفظهما اللذان يُجرى عليهما

---

(١) ولا يكونان مبتدأ، ولا فاعلاً، وقد يكونان نائب فاعل، على إعراب سبق الإشارة إليه.



الإعراب<sup>(١)</sup>، فيقال فيهما: إنهما في محل رفع، خير للمبتدأ، أو لـ (إنّ) وأخواتها، أو في محل نصب، خير لـ (كان) وأخواتها، أو في محل نصب، مفعول به ثان لـ (ظنّ) وأخواتها، أو حال، أو في محل رفع أو نصب أو جر، صفة. (حسب السياق)، أو لا محلّ لهما من الإعراب، صلة الموصول. الإعراب الثاني: أن يكون الإعراب جاريا على اسمٍ محذوف وجوبا<sup>(٢)</sup>، تقديره: (كائن) أو نحوه<sup>(٣)</sup>، وهو الذي يكون خبرا أو مفعولا به<sup>(٤)</sup>.... وهو الذي يكون في محل رفع أو

(١) فيكون العامل نسيا نسيا، وهو رأي العارسي الذي قال: إن عامل الظرف شريعة منسوخة (شرح اللمع للمعكري ٢٣٤/١) ورأي صدر الأفاضل في التكميل ٢٦٨/١ وابن الحاجب في الإيضاح ١٨٨/١، وعزاه إلى أبي علي. وهو ظاهر كلام سيويه (الكتاب ٨٨/٢-٨٩)، ونقله أبو حيان عن بعض النحويين، وقال: في كلام سيويه ظواهر تدلّ على هذا النكت الحسان ٥٩) وعزاه السيوطي إلى ابن جني (المع ٢٢/٢). وهو لازم قول من يرى الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل الحمل ولا المفردات، وهو ما نقله أبو علي عن ابن السراج ومال إليه (المسكرة ١٠٥-١٠٨) وهو مشهور. وقال بعض المتأخرين: هو مجموعهما. (التصريح ١٦٦/١).

(٢) إلا في الصلة فلا يقتدر إلا فعلا.

(٣) قال ابن هشام: "يُقَدَّرُ كَوْنًا مطلقًا، وهو: كائن، أو مستقرّ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال... ويُقَدَّرُ (كان) أو (استقرّ) أو وصفهما إن أريد الماضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه... وإذا جهلت المعنى فقَدَّرَ الوصف؛ فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال... " المعنى ٤٤٨/٢.

(٤) فتكون تسمية الظرف والجار والمجرور خبرا مجازا، وحكى ابن يعيش إجماع البصريين عليه (شرح الفصل ٩٠/١)، وليس دقيقا، وراجعته في: الأصول ٦٢/١-٦٣، والمقتصد ٢٢٥/١-٢٢٦، وشرح الرضي ٩٣/١ وغره، واختاره ابن مالك (التسهيل ٤٩)، وشرحه ٣١٨/١ وابن هشام في أوضح المسالك ٢٠١/١، وشرح اللمحة ٣٧٤/١.

نصب...<sup>(١)</sup> وأما لفظ الجار والمجرور والظرف فيعربان كما يعربان في الاستعمال الآتي.

الاستعمال الثاني للظرف والجار والمجرور: ألا يكونا بمنزلة ما سبق، بل يستعملان استعمالاً دون ذلك، لا علاقة لهما بقوة بالاسم الذي هو عماد الجملة<sup>(٢)</sup>، بل تقتصر فائدتهما على ما معهما من حدث ملفوظ بفعله، أو ملحوظ، فيكونان تنمة له في إفادة معنى يتعلّق بهذا الحدث، كأن يبيّن مصدره أو منتهاه، أو زمنه أو مكانه، أو علته، وهو المسمّى: لغوا، والمطلوب بعد إعرابهما التفصيلي محصورٌ في بيان ما تعلّق به وتعيينه، كقولك: (جاء زيدٌ من المسجد) فالجار والمجرور متعلقان بالفعل (جاء)، وقولك: (حضر أبوك اليوم) فالظرف متعلق بالفعل (حضر).

ومع أن بعض النحويين يقرّر أن وجه تعلّق الجار والمجرور بالفعل وما في حكمه هو النصب، لكن لا يلزم النصّ على ذلك، بل يُكتفى ببيان التعلّق دون الحديث عن محل الجار والمجرور إذا كانا لغوا<sup>(٣)</sup>.

ولا بدّ لشبه الجملة بنوعيه: الظرف والجار والمجرور أن يتعلّق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه

---

(١) وصف ابن هشام الاستقرار بأنه يكون مرفوعاً، أو منصوباً. (المغني ٥٥٩/٢).

(٢) إلّا إن كان الاسم هو المتضمّن معنى الحدث الذي تعلّق به شبه الجملة، وهو الذي يكون صلة لـ (أل)، مثل قولك: (جاء النائم في المسجد) فقوله: (في المسجد) متعلق بحدث النوم، وليس بحدث النهي.

(٣) ومن المعربين من ينصّ على ذلك، فيقول مثلاً: (والجار والمجرور بالفعل، وهو في محل نصب). وهذا نادر فيما اطلعت عليه، كما في (الإعراب عن فن الإعراب ١١٢).

الأربعة موجوداً قُدْر.<sup>(١)</sup>، وقد يكون ما يتعلّقان به متقدّماً عليهما، وقد يتأخّر عنهما، وقد يحذف، فيُلاحظ معناه، وقد يتعلّقان بأيسر روائح الفعل.<sup>(٢)</sup> وليس ذلك بشاقٍّ على المعرب، فباب التأويل والتقدير مفتوح له وواسع في تعيين المتعلّق.

مثال التعلّق بالاسم المشتق من الفعل: (هو معظّم عند الناس)، وبما أوّل بما يشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾<sup>(٣)</sup> أي: معبود في السماء، فأوّلْتُ كلمة (إله) بمعنى: (معبود). بل قد يتعلّقان بما فيه رائحة الفعل - كما يقول ابن هشام<sup>(٤)</sup> -، مثل: (فلان حاتم في قومه) أي: شجاع. ومثال تعلّقهما بمحذوف: (بسم الله) فالمراد: أبداً، أو أستعين.

واختلف في تعلّقهما بالفعل الناقص، والجامد وأحرف المعاني.<sup>(٥)</sup> واستثنى ابن هشام<sup>(٦)</sup> من حروف الجر الحروف الزائدة - سبقت الإشارة إليها - فإنها لا متعلّق لها؛ لأنها إنما دخلت في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم تدخل للربط، وكذا الشبيهة بالزائدة، وهي: ربّ، لعلّ، لولا، عند من يجرّ بهما، وكذا كاف التشبيه، على خلاف فيها، وأحرف الاستثناء: خلا، وعدا، وحاشا إذا جرّ بهنّ..

(١) المغني ٢/٤٣٣ - ٤٤٠، وقواعد الإعراب ٥٥ وما بعدها..

(٢) المغني ١/٨٤.

(٣) سورة الزخرف، الآية (٨٤).

(٤) المغني ٢/٤٣٤.

(٥) بحثها وتفصيلها في المغني ٢/٤٣٦ - ٤٤٠. وقواعد الإعراب ٥٦ - ٥٨.

(٦) المغني ٢/٤٤٠ - ٤٤٢.

## إعراب أسماء الشرط والاستفهام<sup>(١)</sup>

أختتم البحث بطريقة إعرابهما لما فيها من الصعوبة والخرج على الطلاب، ولأن لهما طبيعة تخالف طبيعة المفردات التي يألّفونها. وكلها أسماء مبنية فيحكم على ألفاظها بأنها مبنية على الحركة التي تكون على آخرها أصالة، ويحكم على محلها بحسب موقعها، ما عدا (أيّا) فإنها معربة، فيظهر أثر الإعراب في لفظها ومحلها. وسأقسمهن ثلاثة أقسام مراعيًا معنهن: أ- أسماء تدلّ على زمان أو مكان، وهي: أين، أيان، أتى، متى، حيثما، وهذه كلها لا وجه لها إلا أن تعرب بما يوافق معناها، فتكون ظروفًا مفعولًا فيها في محل نصب، نحو: (أينما تذهب أذهب) و (أين ولدت؟) و (متى جئت؟) وتكون متعلّقة بالفعل بعدها<sup>(٢)</sup>. وإن كان المسؤول عنه بعد أسماء الاستفهام هذه سماء<sup>(٣)</sup>، فيُضاف في إعرابها أنها خبر مقدّم للمبتدأ، نحو: (أين أبوك؟) و (متى السفر؟) أو للناسخ، نحو: (أين كان زيد؟) إن كانت (كان) ناقصة.

وقد سبق غير مرة أن ما دلّ على زمان أو مكان أنه إن كان عمدة فلا يتصور في المعنى إلا أن يكون خيرا، ولا يتصور فيه أن يكون مبتدأ يُحكم عليه؛

(١) فلما الحروف فلا إشكال في إعرابها؛ لأنه لا محلّ لها من الإعراب، فيكتفى بالحكم عليها بالبناء، وتعيين حركة البناء، والحروف هي: الهمزة و(هل) في الاستفهام، وما عدا هما فأسماء، وفي الشرط: (إن) و(إذا) على الصحيح فيها، (الكتاب ٥٦/٣، المقتضب ٤٥/٢، والعمدة وشرحها لابن مالك ٣٦٥/١، ٣٦٢) وكذا غير الجازمة ما عدا (إذا)، وقد سبق الحديث عنها في المفعول فيه. وتفصيل الكلام في إعرابها في: شرح الجزولية الكبير ٥٣٤/٢ - ٥٣٥، المقرب ٢٧٧/١ - ٢٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢، شرح ألفية لابن الناطم ٦٩٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٢٩/١، المغني ٤٦٦/٢ - ٤٦٧.

(٢) المغني ٩٦/١، ١٢٩.

(٣) ولا يتصور ذلك في أسماء الشرط؛ لارتباطها بالأفعال.

لأنه ليس له حقيقة ثابتة معروفة تحتل ذلك، ولأنها من ألفاظ الصدارة، فإنها ستقدم، ولذلك تكون هي بنفسها في محل رفع، خيراً مقدّماً، (فيكون لها محلاً: النصب؛ لأنهما مفعول فيه، والرفع؛ لأنهما خبر) أو أنها متعلقة بمحذوف وجوباً هو الخبر، كما سبق في إعراب شبه الجملة، وهذه من شبه الجملة.

ب- أسماء تدلّ على ذوات وحقائق يمكن الإسناد إليها والحديث عنها والحكم عليها، وهي: مَنْ، وما، ومهما، و(كم)<sup>(١)</sup>، و(أي)، فهذه تعامل معاملة الأسماء العامة المتصرفة المستجيبة للعوامل: فإن سُبقت بحرف جر<sup>(٢)</sup> فهي في محل جرّ بذلك الحرف، نحو: (مَنْ مررت؟) و(مَنْ تفتدِ أفتدِ)، وإن سُبقت باسم مضاف فهي في محل جرّ بالإضافة، نحو: (غلامٌ مَنْ جاءك؟) ويستحق الاسم المضاف قبلها ما يستحقه اسم الشرط أو الاستفهام على التفصيل الآتي.

وإن وقع بعدها فعل فينظر فيه: فإن كان ناقصاً فاسم الاستفهام أو الشرط خبر مقدم له،<sup>(٣)</sup> إن لم يظهر الخبر بعد الفعل، نحو: (مَنْ كان أبوك؟) وإن ظهر الخبر فاسم الشرط أو الاستفهام مبتدأ، والجملة خبر عنه، نحو: (من كان أباك؟)، وإن كان الفعل تاماً لازماً فاسم الاستفهام أو الشرط مبتدأ<sup>(٤)</sup>، نحو:

(١) ومثلها في ذلك الخبرية، و(كأين)، إلا أن الذي بعد الاستفهامية ينصب تمييزاً، وقد يُجرّ إن جرّت (كم) فيُعرّب على الأرجح بحروراً بـ (من) مقدرة، وتمييز الخبرية بحرور بالإضافة أو بـ (من) مقدرة، وتمييز (كأين) بحرور بـ (من) ظاهرة..

(٢) ولا يتصور ذلك في (مهما)، وتُحذف الألف من (ما) فيقال: اسم استفهام، مبني على السكون المقدر على الألف المحذوفة، في محل....

(٣) ومنهم من يُقوّي حيث ذكرتهما مبتدئين. (المرشد في النحو والإعراب ٦٨).

(٤) أورد شرف الراجحي قول بعضهم: إن اسم الاستفهام فاعل مقدّم في اللفظ، متأخر في الية، وصوّب غيره. (مبادئ الإعراب ٧٩).

(مَنْ قَامَ؟)، و (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ)، وإن كان متعديا فينظر فيه أيضا: فإن لم ينصب مفعولا به بعده، وتسلط بمعناه على اسم الشرط والاستفهام فهما مفعول به مقدم، وإن نُصب مفعولا به فهما مبتدآن،<sup>(١)</sup> وإن نصب ضميرا يرجع لهما فيعاملان معاملة الاسم المشغول عنه، فيحوز أن يكونا مبتدئين، وهو الأرجح، وأن يكونا مفعولين لفعل مقدّر يفسره المذكور، وذلك نحو: (مَنْ رَأَيْتَهُ؟) كما تقول: (زيد رأيت).

وأرى أنه لو قيل: إن أسماء الشرط والاستفهام دائما في جميع الأحوال السابقة تُعرب مبتدأ لصحّ ذلك تيسيرا، ويُعتقد أن الفعل بعدها ناصبٌ لضمير مقدّر يكون هو الرابط لجملة الخبر، كما يصح ذلك في المبتدأ إذا كان اسما صريحا في نحو: (زيد رأيت).

مع التنبيه إلى أن هذه الأسماء لا تُعرب مبتدأ، والجملة بعدها لا تُعرب خبرا إلا إذا اشتملت على ضمير يربطها بالمبتدأ، ملفوظ أو ملحوظ، أمّا إذا خلت الجملة بعد أسماء الشرط والاستفهام من ضمير يعود إليها، فإنّ الوجه أن تُعرب هذه الأسماء مفعولا مطلقا، مثل: (مهما تير أباك فلن توفيّه حقّه) وقوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> على تأويلها بالاستفهامية، فالمعنى: أيّ إغناء أغنى عنه؟ فتكون دالة على الحدث والمصدر. ولا يتصور ذلك إلا في (مهما) و (ما).

(١) وإن وصل الفعل إلى المفعول به في المعنى بواسطة حرف الجرّ فإن اسم الشرط والاستفهام يعرب مفعولا به أيضا، لأن حقيقة الفعل أنه متسلط عليهما، وأما الجار والمجرور فتبيين، وذلك نحو: "وما يفعلوا من خير فلن يكفروه" وقوله: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها". راجع: المعنى ١ / ٣١٦، والنحو الوافي ٤ / ٤٣٩.

(٢) سورة المسد، الآية (٢).

وتتميّز (أي) بـعلازمتها لمضاف يأتي بعدها<sup>(١)</sup>، وتتميّز (كم) بـتمييز بعدها، فكان لهما إعراب ينفردان به، يكون التعويل فيه على ما بعدهما، فإذا كان ما بعدهما مصدرا من لفظ الفعل العامل، أو دلاً على الحدث فإنهما يعربان مفعولين مطلقين، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: (كم زيارة زرته؟)، وإن كان ما بعدهما ظرفاً أعربا ظرفين، نحو: (أي ساعة ستزورني؟) و(كم ميلاً مشيت؟) وإن كان تمييز (كم) محذوفاً فيحسن إعرابها مفعولاً مطلقاً.

وإن كان المسؤول عنه بعد أسماء الاستفهام اسماً<sup>(٣)</sup> فإن كان نكرة فاسم الاستفهام هو المبتدأ وما بعده الخبر، نحو: (مَنْ أبٌ لك؟)؛ لأنَّ المبتدأ هو المعرفة، وكذا إن كان الذي بعد أسماء الاستفهام جاراً ومحروراً أو ظرفاً، نحو: (مَنْ عندك؟)؛ لأنَّ الجار والمحذور والظرف لا يتصور فيهما إلا أن يكونا خبرين - كما سبق غير مرة - وإن كان الذي بعدها - وهو المسؤول عنه - معرفةً فيحوز في اسم الاستفهام الوجهان<sup>(٤)</sup>: أن يكون هو المبتدأ، وأن يكون خبراً مقدماً، نحو: (مَنْ أبوك؟) و(كم عمرُك؟).

وقد تأتي (ذا) بعد (ما) الاستفهامية، فالأولى في الإعراب أن تعدَّ كلمة واحدة مبنية على السكون بمنزلة (ما) في تفصيلاتها السابقة. ومثلها في ذلك: (مَنْذا)، فتكون بمنزلة (مَنْ).

(١) وقد تُقطع عنه لفظاً.

(٢) سورة الشعراء، الآية (٢٢٧).

(٣) ولا يتصور ذلك في أسماء الشرط لارتباطها بالأفعال.

(٤) وذلك بناء على أن الصحيح في أسماء الاستفهام أنها معارف. (أمالي ابن الحاجب ٢/٨٤٤)

وراجع لإعراب أسماء الشرط والاستفهام: المغني ١/٢٩٨، ٣١٥، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٨،

٢/٣٧٨، ٤٦٦، ٣٧٩، ٤٥١، ٤٦٦.

ج- (كيف)<sup>(١)</sup>: فإن كان بعدها فعلٌ ناقصٌ ناسخٌ أعربت في محل نصب،  
 خبراً له مقدّماً، نحو: (كيف كنت؟). وإن كان الذي بعدها فعلاً تامّاً  
 أعربت حالاً، نحو: (كيف وصلت؟)، وقد يكون مفعولاً به ثانياً مقدّماً إن  
 كان الفعل هو (ظنّ) أو إحدى أخواتها، في مثل: (كيف تظنّ لقاءنا؟).  
 وقد تكون مفعولاً مطلقاً إن دلّت على الحدث، في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ  
 تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾<sup>(٢)</sup>. إذ المعنى: (أي فعل فعل ربك؟)،  
 وإن كان المسؤول عنه بعد (كيف) الاستفهامية اسماً أعربت هي خبراً  
 مقدّماً، نحو: (كيف أنت؟) فلا يتصور فيها أن تكون مبتدأ؛ لأنها لا تدلّ  
 على حقيقة لشيء له وجودٌ في الذهن، يمكن الحكم عليه والحديث عنه<sup>(٣)</sup>.  
 وإن اتصلت بها (ما) فهي حال دائماً<sup>(٤)</sup>.

ومن الطرق التي يستعان بها في إعراب أسماء الاستفهام أنه قبل أن تُعرَب  
 الجملة التي فيها اسمُ الاستفهام يُجاب عنها إجابةً دقيقة، لا تزيد جملة الجواب  
 عن جملة السؤال، ولا تنقص عنها، ثم تعرب جملة الجواب، ثم يُنقل إعراب لفظ  
 الجواب إلى السؤال، مثال ذلك: (متى سافرت؟) والجواب: سافرت مساءً،  
 فإعراب (متى): ظرف زمان<sup>(٥)</sup>.

(١) المجازاة بها مذهب الكوفيين وقطرب (معاني القرآن للفراء ١/٨٥-٨٦، الأصول ٢/١٩٧،  
 شرح السيوطي ٣/٢٢٨، الإنصاف ٢/٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٥-١٩٦،  
 ووافقهم الزجاجي في الحمل ٢١١ وحروف المعاني ٥٩، ونقله أبو علي عن الجرسي  
 (البصريات ١/٣٤٦)، ومذهب البصريين المجازاة بها معنى لا عملاً، وبعضهم يشترط  
 لإعمالها اتصالها بـ (ما).

(٢) سورة الفيل، الآية (١).

(٣) انظر لإعرابها: المغني ١/٢٠٥-٢٠٦، ٢/٣٧٩، ٥٥٩. وعن سبويه أنها لا تكون إلا ظرفاً.

(٤) معجم الإعراب في النحر العربي ٨.

(٥) هذه الفائدة منقولة عن: المنهاج في القواعد والإعراب ١٥٣. والوحيد في الإعراب ٣٥-٣٧.  
 والمختار في القواعد والإعراب ١٨٤-١٨٥، ٢٢٤-٢٢٥. وتيسير الإعراب ٢٤٠-٢٤٢.



وما يأتي بعد أسماء الاستفهام يعرب على النحو الذي سبق بيانه، إلا أن الذي بعد (أي) يعرب مضافاً إليه، والذي بعد (كم) يعرب تمييزاً إن كان منصوباً، وإلا فهو مجرور بحرف جرٍّ مقدر أو ظاهر. وأما إن أعربت أسماء الشرط مبتدأ فخير - في أيسر الأقوال - مجموع جملتي الجواب والشرط.<sup>(١)</sup> وقال الرضي: إن اسم الشرط مبتدأ لا خير له.<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر: الأزهية ١٠٠، شرح المفصل ٤٤/٧. ومهم من يقول: جملة الشرط وحدها، ومهم من يقول: جملة الجواب وحدها، وقد اضطرب ابن هشام في المعنى فصحت تارة أنه بمجموع الجملتين ٤٢٥/٢، ٤٠٨، ٤٩٩. وأخرى أنه جملة الشرط: ٤٦٦/٢، ٤٦٧، ٤٠٥. وكذا في رسالة (مباحث من الشرطية ٣٥-٣٦). وأورد أنه جملة الجواب، ولم يعلق عليه: ٣٢٨/١. وانظر: شرح التواعد للكافحي ١١٩.

(٢) شرح الكافية ٩٠/١.

## أهم مراجع البحث

- ابن هشام الأنصاري وآثاره، د. علي فودة نيل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.
- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة المدني.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ت: د. عبدالله البركاتي ود. محسن العميري، جامعة أم القرى ١٤١٠هـ.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، ت: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة بدمشق ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد البيطار، مجمع اللغة دمشق. د. ت.
- أسس لإعراب ومشكلاته، د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ
- الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ
- إعراب الألفية، للشيخ خالد الأزهرى، المكتبة الشعبية، بيروت، د. ت.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٤٠١هـ
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـ
- الإعراب الكامل للأدوات النحوية، عبدالقادر أحمد، دارقنية، ط ١، ١٤٠٨هـ
- الإعراب المبسط، عبدالقادر مايو، دار القلم العربي، حلب، ١٤١٩هـ
- الإعراب المبسّر، محمد يوسف خضر، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٢هـ.
- الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، لجميل علوش، دار أرمنة، عمان، ١٩٩٨م.
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة.
- الإعراب عن فنّ الإعراب، لعبدالرحمن الأهدل، دار المطبوعات، جدة، ١٤١٠هـ
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، ت: علي فودة نيل، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ
- الإعراب، راجي الأسمر، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ

- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق فخر قندارة، دار عمار، الأردن، ودار الجبل ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون ، المؤسسة العربية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ.
- إملاء ما من به الرحمن للعسكري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محي الدين عبدالحמיד، المكتبة  
العصرية ١٤٠٧هـ
- إيضاح الشعر لأبي علي تحقيق حسن هنداري، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي لأبي علي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٨هـ
- البحر المحيط لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ
- البصريات لأبي علي ، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبدالحמיד طه،  
الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠هـ
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي علي الدين، جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ
- النخوع لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب  
الإسلامي.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت ١٩٨٣م
- التطبيق في الإعراب والصرف، د. إبراهيم محسن، دار القلم بحلب، ط ١، ١٤١٥هـ
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للذماميني ، تحقيق د. محمد المنقذ، الطبعة الأولى
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى = إعراب الألفية.
- توضيح المقاصد لعمري، ت: عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢.
- تيسر الإعراب، ظاهر البياتي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ
- الجامع الصغير لابن هشام ، تحقيق أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ

- الجلول في إعراب القرآن و صرفه، محمود صافي، دار الرشيد، بيروت، ١٤١١هـ
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ، ت: فخر الدين قباوة وصاحبه دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ
- حاشية الدسوقي على المغني، مطبعة عبد الحميد حنفي بالقاهرة، مصر.
- حاشية الصبان (بحاشية شرح الألفية للأشموني).
- حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ
- الخصائص لابن جني ، ت: محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.
- دراسات في الإعراب، د. عبد الهادي الفضلي، دار تهامة، جدة، ١٤٠٥هـ
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة
- دروس في الإعراب، د. عمده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠١هـ.
- دليل الإعراب، لصبري الأشتر وصاحبه، دار المعارف بحلب، ط ١، ١٩٥٢م.
- الدليل في الإعراب للدارس والمعلم، سعيد عقيل، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ
- رسالة لابن هشام في إعراب (فضلاً) ... (ضمن: الأشباه والنظائر).
- رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، ت: حاتم الضامن، دار الرشيد، العراق ١٣٩٩هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق حسن هندلوي ، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ
- شذور الذهب، لابن هشام ، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة . د. ت.
- شرح الألفية لابن الناطم، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية لابن عقيل بشرح محيي الدين عبد الحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون ، دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥ هـ
- شرح القطر لابن هشام بحاشية محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤ م.
- شرح نكافية الشافعية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث
- شرح النكافية للرضي، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ت: هادي نهر، الجامعة المستنصرية، العراق ١٣٩٧ هـ.
- شرح اللمع في النحو للعكبري، تحقيق: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس ١٩٩٤ م.
- شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق موسى العليبي ، مطبعة العاني ، بغداد د. ت.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت د. ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣ هـ
- شرح المقدمة المحسية لابن بابشاذ ، تحقيق خالد جمعة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت: عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد
- شرح قواعد الإعراب للشيخ محالد الأزهرى - موصل الطلاب.
- شرح قواعد الإعراب للقوجوي، ت: إسماعيل مروة، دار الفكر، بيروت، ط ١
- شرح قواعد الإعراب للكافيحي، ت: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق ط ٢
- شوارد الإعراب، محمود صافي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ
- صور الإعراب ودلالاته، د. صابر أبو السعود، مكتبة الطليعة، أسيوط ١٩٧٩ م.
- الطريق إلى الإعراب، إميل رفول، دار الفكر اللبناني، ط ١، ١٩٩٥ م

- الطريقة البيانية لتبسيط الإعراب، مجيد الماشطة، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٨هـ
- ظاهرة الإعراب في العربية، لعبد الكريم الرعيض، جمعية الدعوة، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د.أحمد ياقوت، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٣هـ
- العسكرية، (المسائل العسكرية) لأبي عبي، ت: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ
- فتح القريب المجيب في إعراب شواهد مغني اللبيب، محمد علي الدرة، مطبعة الأندلس.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين، ت: حاتم الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ
- في إعراب القرآن، محمود نخلة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٨هـ
- قاموس الطلاب في الإعراب، راجي الأسمر، دار جروس برس، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ
- قصة الإعراب، أحمد الخوص، دمشق، ط٢، ١٩٨٩م.
- قواعد الإعراب، لابن هشام = الإعراب عن قواعد الإعراب
- القواعد الصغرى لابن هشام، ت: حسن مروة، مكتبة سعد الدين، دمشق ١٤٠٩هـ
- الكافي في الصرف والنحو والإعراب، جوزيف إلياس وصاحبه، دار العلم للملايين، ١٩٩٨م
- الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الرشيد، دمشق، ١٤٠٦هـ
- الكتاب لسيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب ١٤٠٣هـ
- الكشف للزمخشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ
- كفاية الغلام في إعراب الكلام، لشعبان الأناري، مخطوط بمكتبة الجامعة، ١٤٢٤هـ

- كيف نتعلم الإعراب، توفيق عمر بلطه جي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م
- اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، ١٤٠٥هـ
- اللامات للهروي، تحقيق د. أحمد الرصد، مطبعة حسان، القاهرة ١٤٠٤هـ
- اللباب في علل البناء والإعراب للعسكري، ت: غازي طليعات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ
- اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ
- مباحث (من) الشرطية، لابن هشام، ت: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٧م
- مبادئ الإعراب، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، عدد ٥٧، محرم، ١٤٠٣هـ
- المختار في القواعد والإعراب، لعلي رضا، دار الشرق، بيروت، د.ت.
- المرشد في النحو والإعراب...، لإبراهيم النمر، دار المناهل، سورية، ١٤٢٠هـ
- المسائل السفرية لابن هشام، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، دار الفكر ١٤١٠هـ
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ
- معاني القرآن للقرءاء، تحقيق محمد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ
- معجم الإعراب في النحو العربي، لأنطوان الدحداح، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- معجم الإعراب والإملاء، د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٣م
- المعجم المفصل في الإعراب، طاهر الخطيب، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ
- المعجم المفصل في الإعراب، محمود يوسف داود، دار هومة، الجزائر، د.ت.
- المعجم الوسيط في الإعراب، د. نايف معروف، دار النفائس، ط ١، ١٤٠٨هـ
- المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفرآغا، دار المعرفة، المغرب، ١٤٠٣هـ

- معجم لغة النحو العربي، أنطوان الدحراح، مكتبة لبنان، د.ت.
- المعين في الإعراب والعروض والإملاء، د. محمد الترنجي، دار الفكر، ط ١ ١٤٠٢ هـ
- المفصل للزحشري، دار الجيل، بيروت.
- المفيد في اللغة والنحو والإعراب، أحمد عصلة، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨ هـ
- المقتصد شرح الإيضاح للمرحاني، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢ م.
- المقتضب للمرد، تحقيق الشيخ محمد عزيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩ هـ
- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، ت: شعبان عبدالوهاب، أم القرى، القاهرة ١٩٨٨ م.
- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجوّاري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- ملحة الإعراب (شرحها للحريري). ت: د. أحمد قاسم، دار التراث، ط ٢، ١٤١٢ هـ
- المنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء، محمد خير الحلواني، وبدرا الحاضري، دار الشرق، بيروت، ط ٤، د.ت.
- المنهاج في القواعد والإعراب، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، ط ٥، د.ت
- الموجز في النحو لابن السراج، ت: مصطفى الشوملي وزميله، مؤسسة بدران بيروت ١٣٨٤.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، بهامش إعراب الألفية له، المكتبة الشعبية، بيروت.
- موهبة فوي الإحسان في إعراب ألفاظ يكثر دورانها على اللسان، لعبد الحميد البنجري، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ
- الميسر في إعراب ما تعمّر، حمدي عبد المطلب، دار الأمانة، ط ٣، ٢٠٠٣ م.
- الميسر في التطبيق النحوي، د. محمد موعد، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨ هـ
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ٩.



- النكت الحسنان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، ت: حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ
- الهادي في الإعراب إلى طريق الصواب ، لابن القبيصي، تحقيق: د. محسن العميري، دار التراث بمكة ١٤٠٨هـ.
- الواضح في القواعد والإعراب، محمد زرقان الفرخ، دمشق، ط٢، د.ت، د.ن.  
الوحيد في النحو والإعراب، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت.د.ت

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	موضوع
٥	تقديم لعميد البحث العلمي
٧	مدخل
١٤	أسباب ضعف الطلاب في الإعراب
١٧	مهارات الإعراب المفقودة عند الطلاب:
١٧	المهارة الأولى: تمييز الكلمات المراد إعرابها، وفصل بعضها عن بعض
٣١	المهارة الثانية: معرفة ما يستحق الذكر في الإعراب وجوبا أو استحسانا من الأمور غير الملفوظ بها أو غير الظاهرة
٣٦	المهارة الثالثة: التفريق بين الإعراب اللفظي والتقليدي والمحلي
٣٨	المهارة الرابعة: الاعتماد على المعنى في الإعراب
٤٠	المهارة الخامسة: تصور النحر كله تصورا إجماليا
٨٠	خطوات الإعراب:
٨٠	الخطوة الأولى: ذكر النوع
٩٤	الخطوة الثانية: ذكر الحكم
٩٦	الخطوة الثالثة: ذكر العامل
٩٨	الخطوة الرابعة: ذكر العلامة
١١٠	إعراب الجملة
١٢٠	إعراب شبه الجملة
١٢٤	إعراب أسماء الشرط والاستفهام
١٣١	أهم مراجع البحث
١٣٩	فهرس الموضوعات

